كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الديمقراطية وحقوق الإنسان

رسالة ماجستير بعنوان:

"الصحافة الإلكترونية الفلسطينية كمنصة للخطاب الديمقراطي"

Palestinian Electronic Media as a Platform for "Democratic Speech"

مُقدمة مِن:

منجد أحمد محمد أبوشرار

إشراف: د. هلغى باومغرتن

2017

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الديمقراطية وحقوق الإنسان

عنوان الرسالة:

"الصحافة الإلكترونية الفلسطينية كمنصة للخطاب الديمقراطي"

Palestinian Electronic Media as a Platform for "

"Democratic Speech

رسالة ماجستير مُقدَمَة مِن:

منجد أحمد محمد أبوشرار

تاريخ المناقشة

17-كانون الثاني-2017

لجنة المناقشة:

د. هلغى باومغرتن: رئيسًا

د. جورج جقمان: عضوًا

د. إيهاب بسيسو: عضوًا

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالًا لِمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت، فلسطين.

2017

"الصحافة الإلكترونية الفلسطينية كمنصة للخطاب الديمقراطي"

Palestinian Electronic Media as a Platform for Democratic "Speech"

رسالة ماجستير مُقدَمَة مِن:

منجد أحمد أبوشرار

تاريخ المناقشة

00-كانون الثاني-2017

لجنة المناقشة:

د. هلغى باومغرتن: رئيسًا .....

د. جورج جقمان: عضوًا ..... د. إيهاب بسيسو: عضوًا.....

قُدِمَت هذه الرسالة استكمالًا لِمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت، فلسطين.

2017

فهرس المحتويات:

شُكر ..... ح

مُلَخَّص الدراسة: ..... خ

Abstract:..... د

الفصل الأول :"الصحافة الإلكترونية الفلسطينية كمنصة للخطاب الديمقراطي".1

المقدمة:..... 1

الإشكالية: 2

منهجية الدراسة:..... 5

عينة الدراسة: 6

مراجعة الأدبيات:..... 8

الصحافة الإلكترونية: 9

التحول الديمقراطي ودور وسائل الإعلام:..... 12

الفصل الثاني 24

المحور الأول: الصحافة الإلكترونية والتقليدية في فلسطين..... 24

الصحافة التقليدية في فلسطين..... 24

البيئة السياسية والقانونية في فلسطين وأثرها على الصحافة الإلكترونية 31

المحور الثاني: الصحافة الإلكترونية والتحول الديمقراطي..... 38

العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي 38

دور الصحافة الإلكترونية في التحول الديمقراطي في فلسطين 42

الفصل الثالث: تحليل نماذج الصحافة ومكونات الخطاب الديمقراطي فيها 47

المقدمة: 47

المحور الأول: مؤشرات الخطاب الديمقراطي في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية 48

الخطاب الديمقراطي: المفهوم والمكونات 48

المحور الثاني: تحليل نماذج الصحافة الإلكترونية (معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء) 53

وكالة معا الإخبارية 53

صحيفة دنيا الوطن 54

وكالة وطن للأنباء 55

مكونات وشكل وعناصر النماذج الثلاثة 55

الرقابات السياسية والاقتصادية في النماذج 57

المحور الثالث: تجليات مؤشرات الخطاب الديمقراطي في النماذج 61

- **مستوى التنوع** 61
- **القدرة على التنظيم الذاتي** 66
- **ثقة المجتمع الفلسطيني وتعويله على (معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء)** 68
- **سلامة الصحفيين** 70

الفصل الرابع: نحو قراءة في الخطاب الإعلامي الفلسطيني: نماذج ومكاشفات 73

المقدمة: 73

المعلمون والحكومة: تواترات واتجاهات 76

بداية الأزمة 76

خطابات بين الاجتذاب(الجذب) والمحاباة 77

الممارسة السياسية في السياق الإعلامي 78

الممارسة الحقوقية 86

الدمقرطة في الخطاب الاعلامي 94

قضية عبد الستار قاسم: تفاعلات متفاوتة 97

الاعتقال 97

الصحف الثلاث.. انكشاف آخر 98

قضايا متغيرة.. خطابات ثابتة 100

دعوات مؤسساتية 103

الثقافة في مواجهة السلطة 105

قضية إيهاب الجريري وصوت الإعلام 110

القضية 110

الإعلام اللاإعلامي 111

الخاتمة: 116

المصادر والمراجع: 120

شُكر

لله حمدًا سرمدًا

عَهد مَحبتي لِمربي الأَملِ وحُماتِه على فُوهةِ الحياة؛ أمي وأبي، ولأخواتي وإخوتي.

خَالص الشُكر والمَحبة إلى د. هلغى باومغرتن التي بَذلت مجهودًا كبيرًا وإياي لإتمام هَذه الدراسة، وإلى أعضاء لجنة النِقاش الأَفاضِل د. جورج جقمان ود. إيهاب بسيسو.

إلى الأصدقاء.. ضَحَكات وجُنون.

"الصحافة الإلكترونية الفلسطينية كمنصة للخطاب الديمقراطي"

مُلَخَّص الدراسة:

تكشف هذه الدراسة عن نوع الدور الذي تقوم به الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تجاه الخطاب الديمقراطي، ومدى قدرتها على أن تكون منصة لهذا الخطاب، كما تقدم تحليلًا لأثر الصحافة الإلكترونية على فرص عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، مع عدم إغفال أثر البيئة السياسية والقانونية الاستثنائية. علما أن المكتبة العربية والفلسطينية تفتقر كثيرًا إلى دراسات وأبحاث حول الصحافة الإلكترونية، وأثرها على الديمقراطية في الحالة الفلسطينية.

وَقَدَمَ هذا المشروع البحثي في الفصل الثاني تعريفًا بالصحافة التقليدية في فلسطين، والصحافة الإلكترونية وظروف نشأتها، مع بيان طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام– الصحافة الإلكترونية خاصة– والديمقراطية. وعرض الفصل الثالث تحليلًا لنماذج الصحافة الإلكترونية الثلاث التي شَكلت عينة الدراسة (وكالة معا الإخبارية، وكالة وطن للأنباء، صحيفة دنيا الوطن) خلال إطار زمني محدد، إلى جانب تحليل مؤشرات الخطاب الديمقراطي في النماذج، حيث تشمل: مستوى التنوع وتمثيله، القدرة على التنظيم الذاتي، ثقة المجتمع وتعويله على وسائل الإعلام، سلامة الصحفيين وعدم تأذي الممارسة الإعلامية.

ولعل الفصل الرابع من هذا المشروع البحثي هو الجزء الأكثر زخمًا؛ لما احتواه من تحليل لعينة الدراسة وفقًا لمنهج التحليل النقدي للخطاب والذي طُبِقَ على ثلاث قضايا وهي: قضية إضراب المعلمين والخلاف مع الحكومة، قضية اعتقال الأمن الفلسطيني لأستاذ العلوم

السياسية في جامعة النجاح البروفيسور عبد الستار قاسم، وأخيرًا توقيف مدير إذاعة " FM24" الصحفي ايهاب الجريري. إذ رَمَى هذا التحليل إلى الكشف عن الممارسات الخطابية التي عمدت لها الصحف الثلاث خلال تغطيتها الإعلامية للقضايا المذكورة، وأثرها على الخطاب الديمقراطي وعلى فرصة الصحف الإلكترونية الثلاث في أن تكون منصة للخطاب الديمقراطي.

Abstract:

This study reveals the role played by Palestinian electronic media towards democratic discourse, and its ability to become a platform for this type of discourse. It also provides analysis of the effect of electronic media on any possible democratic reform in Palestine

taking into consideration the effect of the exceptional political and legal environment. One of the difficulties that faced this study is the lack of key researches and studies on the subject of electronic media and its affect on democracy, especially in the Palestinian case, in the Palestinian and Arabic literature.

The second chapter of this research handles, in detail, the definition of traditional media in Palestine, electronic media, and the circumstances of its establishment and development, indicating the nature of the relationship between the media, in general and the electronic media in particular, and democracy.

The third chapter provides a detailed analysis of the electronic media samples chosen for this research (Ma'an News Agency, Wattan News Agency, Donia Al-Wattan Journal) during a certain period of time. The analysis of the democratic speech in these three sample media outlets was conducted according to a set of indicators that included: level of diversity and representation, internal organization and protocol, the trust given by society and how much society relies on the media for information, and not to exclude the safety of journalists and journalism in the field.

The fourth chapter is probably the most rich and dense part of this research. It provides a critical analysis of the discourse of the three media samples studied, applied to three major issues: the Palestinian teachers strike and their dispute with the government, the arrest of the political science professor at Najah University, Abd Al-Sattar Al-Qasem, by the Palestinian security forces, and last but not least the

arrest of the director of "FM24" radio station, Ihab Jariri. This analysis aims to expose the practices used by these three media outlets during the media coverage of the above mentioned three cases, and its impact on democratic discourse and their chance to become a platform for democratic discourse.

الفصل الأول

"الصحافة الإلكترونية الفلسطينية كمنصة للخطاب الديمقراطي"

المقدمة:

أحدثت النقلة النوعية الكبيرة من الصحافة التقليدية إلى الصحافة الإلكترونية وأدواتهما، أثرًا بالغًا على شكل المحتوى الإعلامي المقدم للجمهور، والطريقة التي كانت تُرَوج بها المؤسسات الإعلامية منتجاتها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تطورت المهام التي كانت تقوم بها وسائل الإعلام، والتحقت بها مهام أخرى، وأخذت منحًا معاكسًا في أحيان كثيرة، فأصبحت تُشتت وتُفكك في الوقت الذي تُعزز وتُوحد، وتسطح وتجهل في حين تُوعي وتُثقف، وتُهيمن بشكل شبه كامل على صناعة الرأي العام وتوجيهه وخلق الصور الذهنية، ما يعني أن العملية السياسية في أي نظام حكم (ديمقراطي أو غير ديمقراطي) ستقع بأكملها تحت تأثير هذه الأدوار الجديدة.

وبما ان مستقبل الديمقراطية والتحول إليها مرهون بوجود وعي مستنير وحر، أضحى دور الصحافة ووسائل الإعلام أكثر أهمية في عملية الإصلاح السياسي، وازدادت أهمية هذا الدور في ظل الإمكانيات الكبيرة التي وفّرتها شبكة الانترنت والصحافة الإلكترونية، حيث شكلت الصحافة الإلكترونية مجالًا عامًا حرًا متحررًا من الهيمنة التقليدية للسلطة السياسية وتغولها، وأصبح الوصول إلى الجماهير أكثر يسرًا وسهولة من ذي قبل، ودشنت دورًا للرقابة باسم المجتمع عيونه مستخدمي الانترنت والفاعلين على شبكات التواصل الاجتماعي.

وفيما يناضل الفلسطينيون من أجل التحرر من هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، لا يألون جهدًا في السعي لتحقيق دولتهم المستقلة على أساس "نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، يُنتَخب فيه الرئيس انتخابًا مباشرًا من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي" حسبما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (5)، وذلك رغم الكثير من المعيقات على أرض الواقع، إذ تعتبر الصحافة من أهم أدوات مجابهة هذه المعيقات على الصعيد الداخلي والخارجي.

وتأتي هذه الدراسة من أجل تقييم دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وللتعريف بطبيعة الدور الذي تستطيع القيام به في عملية الإصلاح السياسي، وقدرتها على أن تشكل منصة للخطاب الديمقراطي، كخطوة لازمة على طريق الاصلاح، ونشر وتعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية وقيمها في المجتمع الفلسطيني؛ لتعزيز إيمان النخب والجماهير بأهمية النظام الديمقراطي، وهو ما يمثل إضافة نوعية وهامة للمكتبة الفلسطينية والعربية التي تفتقر إلى هذا النوع من الدراسات، ليس فقط في موضوع التحول الديمقراطي، بل في موضوع الصحافة الإلكترونية الفلسطينية أيضًا.

الإشكالية:

تمثل وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها لدى عموم المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، إحدى أبرز تجليات ومكونات الحيز العام الذي تَجري فيه مداولات ونقاشات حول إدارة الشأن العام، ومكانا لتبادل الأفكار والنقاشات الحرة داخل المجتمع- نظريا وكما هو مفترض عمليا. كما أن وسائل الإعلام تشكل حلقة وصل بين الدولة والمجتمع المدني وأداة للخطاب والتواصل بينهما وفق مستويات عدة، وحرية وسائل الإعلام من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية وهي من أكثر الأدوات الفاعلة في تعزيز حقوق الإنسان وفضح انتهاكها من قبل أي كان.

وبالتزامن مع تطور وسائل الإعلام وتوسع حجم المجتمعات وتعدد مكوناتها ازدادت الحاجة إلى التواصل البيني داخل المجتمع من جهة وبين الدولة والمجتمع من جهة أخرى، وأيضا داخل مؤسسات الدولة نفسها، وكذلك الحاجة إلى أن تُقَدِم وسائل الإعلام طرحًا منوعًا يتناسب وما في المجتمع من مكونات وتعددية، وهو ما انعكس أيضا على دور وسائل الإعلام لتلعب أدوارًا عدة من قبيل الرقابة على مؤسسات الحكم، حتى أطلق عليها اسم السلطة الرابعة، وتزويد الجمهور بالمعلومات التي تساعده في اتخاذ القرارات والتوجيهات التي لها علاقة بالشأن العام وليس الاكتفاء فقط بمراقبته؛ لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة. كما أن وسائل الإعلام أصبحت أداة قوية في يد المعارضة والأحزاب السياسية؛ بها تحشد وتكشف وتدافع عن مصالحها.

وبالنظر إلى وسائل الإعلام الفلسطينية وعلى وجه الخصوص الصحافة الإلكترونية الفلسطينية نجد أنها تواجه العديد من المعيقات التي تحول دون أن تكون منصة أو منبرا

للخطاب الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني، ولعل مرد ذلك إلى ضعف المجتمع المدني ومؤسساته، وظروف البيئة السياسية المتمثلة بوجود الإحتلال الإسرائيلي وضعف مؤسسة الحكم الفلسطينية وتآكلها، والإنقسام الداخلي وآثاره التي طالت وسائل الإعلام، إضافة إلى البيئة القانونية الفلسطينية بما تحتويه من قوانين لا تمنح الحرية الكافية للإعلام مقارنة بالمواثيق والمعايير الدولية، بل إن هذه القوانين تعيق حرية وعمل وسائل الإعلام، ما يُضيّق على حرية التعبير والصحافة التي تتطلب حسب معايير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو" وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية من أجل تعزيز الديمقراطية.

وتسأل هذه الدراسة عن العلاقة بين الإعلام والديمقراطية، ومفهوم الصحافة الإلكترونية وظروف نشأتها في فلسطين، وعلاقتها بالصحافة التقليدية، وهي تركز على إشكاليتين أساسيتين؛ أولاهما البحث في مدى تعزيز الصحافة الإلكترونية الفلسطينية ممثلة بـ(وكالة معا، وكالة وطن للأنباء، صحيفة دنيا الوطن) كنموذج، الخطاب الديمقراطي في فلسطين، وثانيا: ما هو نوع الدور الذي تقوم به هذه الصحافة في عملية التحول الديمقراطي ككل وأثرها على تعزيز أو تقويض فرص التحول، وتتفرع عن هاتين الاشكاليتين أسئلة فرعية عملية، وهي:

1. ما هي الصحافة الإلكترونية؟ وما هو الفرق بينها وبين الصحافة التقليدية في فلسطين؟
2. ما العلاقة بين الإعلام والديمقراطية، وما شكل التغيير الذي طرأ عليها– إن وجد– مع الانتقال لشكل الصحافة الإلكترونية؟

3. كيف يُعَرّف الخطاب الديمقراطي، وما هي عناصره وكيف يتجلى في وسائل الإعلام؟
4. ما هي حدود المساحة المتاحة للعمل الصحفي في فلسطين في ظل وجود نظام سياسي سلطوي دون دور للبرلمان (إنتهت المدة القانونية لولاية الرئيس محمود عباس في كانون الثاني 2009 ومدة ولاية البرلمان كانون الثاني 2010) وتحت الحكم الاستعماري العسكري الإسرائيلي وانقسام فلسطيني داخلي (فتح وحماس)؟ وهل هناك فرصة لصحافة ديمقراطية في فلسطين؟

منهجية الدراسة:

إن تحقيق أهداف هذه الدراسة يستتبع العمل وفق منهج كيفي بالأساس يسمى بمنهج التحليل النقدي للخطاب، لتحليل ونقد دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في التحول الديمقراطي في فلسطين، ورصد وتفكيك بنية الخطاب الديمقراطي في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية ممثلة بوكالة معا الإخبارية المستقلة ووكالة وطن للأنباء وصحيفة دنيا الوطن الإلكترونية.

وإذ يُعنى المَنهج المَذكور بوصف وتفسير الوحدات اللغوية باعتبارها أحد أشكال الممارسة الإجتماعية من خلال النص، أي بنية النص الداخلية بشقيه اللفظي المؤلف من المفردات والجُمَل والبنية البصرية المتمثلة بالصور والمرئيات، والسياق ومؤثراته السردية، فإن إعماله وتفعيل أدواته في الدراسة يتجلى في تحليل الأخبار والمقالات والمواد المصورة في عينة الدراسة خلال فترة زمنية محددة وبيان مساهمتها وفعاليتها من حيث إنتاج أو تعزيز الخطاب

الديمقراطي، أو الدفع تجاه إنتاج أو تعزيز أو تشكيل خطاب آخر مغاير، كما ان اختيار هذا المنهج استند على كونه الأقدر من بين مناهج البحث على الإجابة على اسئلة الدراسة وتوفير المعلومات المتعلقة بها.

كما ستتناول الدراسة تحليل مجموعة من المؤشرات الدالة على الخطاب الديمقراطي في وسائل الإعلام، مؤشرات وافق عليها المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الإتصال في دورته السادسة والعشرين التي عقدت في آذار 2008، أبرزها عكس التنوع في المجتمع من حيث خدمة كافة المجموعات في المجتمع والممارسات التوظيفية وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية، تفعيل آليات التنظيم الذاتي لدى وسائل الإعلام وإظهار ذلك، ثقة الجمهور بوسائل الإعلام واستجابتها لتطلعاتهم، سلامة الصحفيين وعدم تأذي الممارسة الإعلامية، إلى جانب تحليل آثر البيئة القانونية والسياسية في فلسطين على تشكل الصحافة الإلكترونية منصة للخطاب الديمقراطي.

ورغم أن الباحث يعي أن هناك جوانب أخرى يمكن إضافتها للتحليل بحيث يصبح أكثر عمقا وشمولية مثل: الاستقلالية، التبعية المالية، الملكية، فيما يخص الصحف التي أُخضعت للدراسة، إلا ان هذه المسائل تركت لأبحاث مستقبلية يأمل الباحث أن ينجزها لتمنح الموضوع تركيزا أكبر ولمن يريد أن يكمل من الباحثين.

عينة الدراسة:

تغطي هذه الدراسة شهر شباط من عام 2016؛ كونه ضم العديد من الأحداث الهامة التي شهدتها الساحة الفلسطينية وذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة، وتمثلت هذه الأحداث باعتقال أجهزة الأمن الفلسطينية لأستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية البروفيسور عبد الستار قاسم بأمر من النيابة العامة، وذلك بعد أن دعا "في تصريحات اعلامية الى تطبيق القوانين وعلى رأسها القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، والقانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما فسرته بعض الجهات بأنها تصريحات تستهدف التحريض على الرئيس عباس"، حيث وجهت النيابة العامة العامة لقاسم تُهم "السب والقذف وهدر الدم بحق الرئيس الفلسطيني وأفراد أجهزة الأمن الفلسطينية".

القضية الثانية التي اشتملتها فترة الدراسة هي قضية توقيف الصحفي إيهاب الجريري بقرار من النيابة العامة على ذمة التحقيق بسبب شكوى من موظفة في التلفزيون الفلسطيني الرسمي (كوافير) بتهمة الذم والقدح والتشهير، إلى أن تم الافراج عنه بكفالة شخصية بقيمة 3 آلاف دينار اردني، والقضية الثالثة والأخيرة أزمة المعلمين وتعطيل الدوام في المدارس لنحو شهرين على خلفية "عدم وفاء الحكومة بالاتفاقات الموقعة مع المعلمين إلى جانب مجموعة جديدة من المطالب المشروعة" حتى تم إنهاء الأزمة بعد مبادرة قدمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم السبت 12-03-2016.

وتُعرّف نماذج الصحافة الإلكترونية الفلسطينية الثلاث موضع الدراسة نفسها على أنها جزء من الصحافة الإلكترونية الفلسطينية المستقلة، وتسعى إلى تعزيز الديمقراطية وحرية الإعلام

في الأرض الفلسطينية، إلى جانب الارتقاء بالقيم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ما يجعلها عينة مناسبة لغرض الدراسة ومتفقة مع أهدافها، كما أن النماذج الثلاثة هي من أوائل المؤسسات الإعلامية التي تبنت وقامت على أساس أنها صحافة إلكترونية في فلسطين (دنيا الوطن 2003/ معا 2005/ وطن للأنباء 2005) إلى جانب انها تمتلك شبكة واسعة من المتابعين على شبكات التواصل الإجتماعي، يقدر مجموعها بأكثر من 6 ملايين متابع على شبكة "فيس بوك" وحدها، بمعنى انها تخاطب جمهورًا عريضًا من الفلسطينيين.

مراجعة الأدبيات:

ربطت العديد من الدراسات بين دور الإعلام وعملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وإن كانت المؤلفات العربية في هذا المجال ليست بما يتناسب وأهمية هذا الموضوع ومستوى الجدل الدائر حوله في المنطقة العربية، إلا أنها كانت واضحة في التأكيد على دور الصحافة ووسائل الإعلام على اختلاف أنواعها في التأثير والمساهمة بصورة جادة في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وكأحد أدوات التغيير في المجتمعات.

وبينما تقف وسائل الإعلام والصحافة الإلكترونية في موقع التنازع بين المال والسياسة والاقتصاد، والكل يحاول استمالتها وحتى السيطرة عليها– رغم علاقتها بهذه القطاعات– تزداد الضغوط على وسائل الإعلام خلال ممارسة مهامها، وتقف حائرة بين ما هو واقع قائم، وبين ضرورات استمرارها وتحقيق أهدافها وأهداف القائمين عليها، حتى أن مهامها

تصبح أعقد وأصعب كلما توجه النظام الحاكم إلى الصفة الشمولية، وابتعد عن الديمقراطية وقيمها التي تُعلي من شأن الصحافة وأهمية دورها على كافة المستويات.

وتعتمد الدراسة في جانب مراجعة الأدبيات على بعض الكتب والأبحاث والدراسات، ويمكن تقسيمها إلى محورين أساسيين؛ الأول حول موضع الصحافة الإلكترونية خاصة في فلسطين؛ حيث يقدم صورة تفصيلية عن هذا الشكل الجديد من الصحافة، والثاني عن التحول الديمقراطي ودور وسائل الإعلام في هذه العملية لبيان العلاقة بين الإعلام والديمقراطية.

الصحافة الإلكترونية:

رغم عدم دقة مفهوم الصحافة الإلكترونية وتعدد أبعاده وحداثة عهدها، إلا أنها من أبرز أشكال وسائل الإعلام في الوقت الحاضر، وأكثرها شعبية بالتزامن مع الإنتشار الواسع لشبكات التواصل الإجتماعي التي مثلت للصحافة الإلكترونية سوقًا عامةً تَعرِضُ فيه منتجاتها من مواد إعلامية مختلفة، لتصل مباشرة إلى أعضاء هذه الشبكات ومستخدمي شبكة الإتصال الدولي "الإنترنت"، فأضحت بذلك أحد أهم مظاهر الحيز العام/ المجال العام الذي كانت بدايته تاريخيًا "في الصالونات الأدبية ثم انتقل إلى المقاهي والأماكن العامة في مدن أوروبا" (منصور 2005، 252)، حيث تجري فيه النقاشات والتداولات التي تخص

الشأن العام، وتشكيل وبلورة الرأي العام بحرية كاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار تعددية وتنوع واختلاف الرؤى والآراء ووجهات النظر، إذ أن حرية التعبير في هذا المجال تمثل ضمانة أساسية ضد الحكم الفاسد كما يقول "جون ستيورات ميل" فيما يكمن الشر الحقيقي في كبت هذه الحرية.

وعودة إلى المجال العام، يقول هابرماس (2012) في دراسة أعدها بعنوان **المجال العام**، إن المجال العام هو نطاق من حياتنا الإجتماعية يُمكِن فيه تشكيل الرأي العام، على أن الوصول إليه يجب أن يكون مضمونا لكل المواطنين، ويتطلب هذا النوع من الاتصال وسائط محددة لنقل المعلومات، ويطرح أمثله عليها بالجرائد والمجلات والإذاعات والتلفزيون التي يجري من خلالها تشكيل الرأي العام الذي يُعتَبر أداة من أدوات النقد والضبط والاختيار والتوجيه في يد هيئة عامة (الشعب من خلال ممثلين عنه في البرلمان) من الناس بشكل غير رسمي وبشكل رسمي من خلال الإنتخابات النزيهة. ويبين هابرماس أن المجال العام يتوسط بين المجتمع والدولة، وينظم الجمهور العام نفسه فيه، علما أن المبدأ الذي يتوافق مع المجال العام هو مبدأ المعلومات العامة وهو نفسه الذي اتاح وجود سيطرة فاعلة ديمقراطية على فعاليات الدولة.

وإذ تعددت محاولات الباحثين لتقديم تعريف شامل لمفهوم الصحافة الإلكترونية، إلا أنهم لم يُجمِعوا على مفهوم محدد، لكن بالإمكان تحديد مجموعة من المحاور والمرتكزات التي شملها هذا المفهوم وحظيت بإجماع ضمني من قبل الباحثين، فيقول الشفيع عمر حسنين في كتابه

الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والإنعكاسات، بناء على ما قدمه الباحثون، إنها إحدى وسائل النشر التي تستفيد من تكنولوجيا الإتصال الحديثة وتتخذ من شبكة الإنترنت منصة لها، ومن أساليب التحرير الصحفي التقليدية أساسا لعملها بالاستفادة من القدرات الجديدة التي وفرتها التكنولوجيا بتقنيات العرض، وتقدم محتوى متعدد الوسائط يشمل الصوت والصورة والنص، وتُحَدَّث آنيًا، وتتميز بخصائص من قبيل التفاعلية مع المحتوى وحتى المؤسسة الإعلامية والعاملين فيها، وأنها متاحة لكل رواد شبكة الإنترنت في دول العالم(الشفيع، 2011). ويتبين أن الكاتب لم يقدم جديدا بخصوص مفهوم الصحافة الإلكترونية وخصائصها إنما أوجد مجموعة من نقاط الاتفاق بين الباحثين حول موضوع الصحافة الإلكترونية.

ويركز رضا عبد الواجد أمين في كتابه **الصحافة الإلكترونية** على شكل الإنتاج الصحفي من خلال "الوسائط المتعددة" في محاول منه لتفسير مفهوم الصحافة الإلكترونية، ويقول إنها وسيلة من الوسائل متعددة الوسائط "Multimedia" تنشر فيها الأخبار والمقالات وكافة الفنون الصحفية عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" بشكل دوري وبرقم متسلسل، باستخدام تقنيات عرض النصوص والرسوم والصور المتحركة وبعض الميزات التفاعلية، وتصل إلى القارئ من خلال شاشة الحاسب الآلي سواء كان لها أصل مطبوع أو كانت صحيفة إلكترونية خالصة (أمين، 2007). وبهذه الجملة الأخيرة يضع أمين حدا للجدل الدائر حول الصحافة الإلكترونية وإن كان لها أصل مطبوع أم لا، ونجد أنه دمج بينهما ووحد المفهوم ودلالاته، وهذه خطوة متقدمة على طريق توضيح معالم هذا الشكل من

الصحافة التي أثارت حالة من الخلاف بين المختصين وحيرة الدارسين والباحثين عن معالم هذا الشكل الجديد من الصحافة.

التحول الديمقراطي ودور وسائل الإعلام:

إن نظرة سريعة على تاريخ وسائل الإعلام تظهر أنها طورت مهامها عبر الزمن، وحققت نقلات كبيرة على صعيد الشكل والمضمون والمهام، فإلى جانب مهمة نقل المعلومات أوجَدَت مهاما أخرى لها، أبرزها ممارسة دور الرقابة على السلطات الثلاث (التنفيذية والقضائية والتشريعية) إلى الحد الذي أطلق عليه البعض اسم السلطة الرابعة أو "كلب حراسة الديمقراطية"، فأسس كما يقول الباحث العراقي صباح ياسين في **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية** دورا للرقابة باسم المجتمع والصالح العام عبر مبدأ التعبير الصادق والأمين عن الرأي العام، وتوسيع دائرة النقد والحوار وتبادل الرأي والأفكار والمعلومات(ياسين وبشارة، 2010)، حتى أصبحت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من رواد دعوات الإصلاح، وأبرز المدافعين عنها والمشتغلين عليها من خلال مخاطبة المواطنين وتثقيفهم وتوعيتهم والرقابة على السلطات، لضمان حماية وتعزيز مبادئ الديمقراطية وحكم الشعب، والوقوف في وجه الحكم الفاسد. وهذا الدور من أهم الأدوار التي يُراهَن فيها على الإعلام في الأنظمة الديمقراطية والمأمول في الأنظمة غير الديمقراطية؛ نظرا للصعوبات التي تصل إلى حد المخاطرة والتي تواجهه أثناء العمل، وتقدم هذه الدراسة في جوهرها

تحليلا لدور الإعلام في مكافحة الفساد والحكم الفاسد في الدول العربية، ما يقدم للباحث شكلا من التحليل الذي يمكن الاستفادة منه لخدمة أهداف دراستنا الحالية.

ويتناول د. عزمي بشارة في **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية** دور الإعلام في التغيير والإصلاح السياسي وتعزيز قيم الديمقراطية وإعادة إنتاج الواقع من خلال تفكيكه وإعادة تركيبه على نحو معين من خلال المحتوى الذي يقدمه الإعلام للجمهور والكيفية التي تتم بها عملية التقديم، وكيف أن الإعلام في الحالة العربية يعاني معيقات جمة؛ يتمثل أبرزها في الأنظمة غير الديمقراطية التي أدت من خلال ممارساتها القمعية والتضييق على الإعلام تارة، ومحاولة استقطابه تارة أخرى بالمال والنفوذ، أدت إلى خلق واقع جديد للإعلام نحا فيه إلى الاهتمام بمواضيع الفضائح والإثارة، حتى أصبح فساد الإعلام فسادا مزدوجا بل، تواطأ مع الفساد بالتستر عليه والدوران في فلك الأنظمة غير الديمقراطية، بدلا من القيام بالدور الإصلاحي والرقابي، ووصل الحد إلى أن أصبح الإعلام أداة لإجهاض مشاريع الإصلاح والتغيير نحو الأفضل في الأنظمة السياسية بدل الارتقاء بواقع المجتمعات العربية وتعزيز قيم الديمقراطية، من خلال سيطرة الدولة على المجال العام (2010، 22-77).

وليس ببعيد، يعرض كتاب **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي** لعبد الغفار رشاد القصبي مفهوم الاتصال السياسي كمادة للعلاقات الإنسانية في عصر تَضاعُف تدفق المعلومات والمعرفة، ويُعرّف الاتصال السياسي على أنه علاقة لتبادل الآراء والحجج ومناقشة عامة حول توزيع الموارد العامة والسلطة الرسمية ومن يمثلونها ممن يملكون صلاحيات إصدار

قرارات تشريعية وتنفيذية وقانونية، والمكافآت الرسمية أو العقوبات التي تقرها الدولة في شكل أو آخر حسبما قال دنتون وودورد، وهذا شبيه إلى حد بعيد بما طرحه يورغن هابرماس حول مفهوم الحيز العام كمكان لتبادل الأراء والحجج بحرية تامة فيما يخص الشأن العام (القصبى، 2007). ويبين الكتاب أن دور وسائل الإعلام في هذه العملية لا يقتصر فقط على تبادل الآراء وصناعة الرأي العام بل يشمل أيضا مسارات لصنع القرارات واتخاذ السياسات، وهذا يعزز فرضية الدراسة، ومن مهام وسائل الإعلام أيضا نشر الرسائل وعكس تفاعلات أطراف الاتصال واحترام الجمهور خلال عمليات الإقناع بالموضوعية وحياد وأمانة وصدق، وبناء اتفاق عام أو إجماع وطني تتاح فيه الفرصة كاملة للجميع من أجل التعبير عن الآراء المخالفة، وقد تتجاوز وسائل الإعلام هذا الدور وصولًا إلى التأثير في لغة ومفردات الخطاب السياسي، وفي أجندة الاهتمام بالشأن العام، ويبرز هذا الدور من خلال وجود العديد من دوائر الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسات الرسمية لالتقاط هذه التأثيرات وتوجيها أو خلق مفردات جديدة تعيد طرحها في المجال العام.

ويعتبر كتاب **حرية الإعلام والتحول الديمقراطي في مصر** من أبرز المؤلفات العربية التي تناولت دور الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، إذ بين أن مستقبل الديمقراطية والتحول إليها مرهون بوجود وعي مستنير ومجال عام متحرر من هيمنة الدولة، يعكس كافة مكونات المجتمع واهتماماته ويعبر عنها، وتجري فيه النقاشات بكل حرية، وبالتالي فإن الديمقراطية على هذا النحو تمثل نضجًا مجتمعيًا عاما لا يتحقق إلا بإعلام مستقل حر وتعددي لا مركزي، ومسؤول، يتاح فيه للمؤسسات الإعلامية والعاملين فيها

الحق الكامل والمصان في الوصول إلى المعلومات دون أي إبطاء او تسويف، وللمواطن بالمعرفة والإطلاع والتعبير والاعتقاد، وللسلطة السياسية بأن تخضع للرقابة الإعلامية وأن تقر بأهميتها في تعزيز الحكم الرشيد وتقليل فرص وقوع الفساد إلى حد بعيد. (بسيوني، 2013).

ويتطرق د. بسيوني حمادة في كتاب **حرية الإعلام والتحول الديمقراطي في مصر** إلى دور الإعلام وحرية الصحافة في المساهمة الفاعلة بالنهوض بعملية التحول الديمقراطي– وهو موضوع الدراسة الحالية– ويقول إن حرية الصحافة هي الأصل في الديمقراطية، خاصة في النظم السياسية التي تفتقر إلى بنية سليمة للأحزاب السياسية، وبنية سليمة للمؤسسات التشريعية، وتوازن مفقود بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ودساتير تكرس هيمنة السلطة على حساب الحريات العامة، إذ تتضاعف في هذه الحالة أهمية الصحافة فتتحول إلى الركيزة التي تُمَكِن الرأي العام من المشاركة في الحياة العامة وفي الرقابة على أداء الحكومة وفي صناعة الحياة الديمقراطية، في ظل هذه الظروف غير السليمة. ومن هنا فإن دور الصحافة يزداد أهمية ليس فقط في الأنظمة الديمقراطية بل في الأنظمة غير الديمقراطية، وتتضاعف المهام الملقاة على عاتق الصحافة في هكذا حال، ويتحول الرهان عليها إلى رهان حقيقي لإنقاذ الحالة المتردية في البلدان غير الديمقراطية والتي تسعى إلى الإصلاح السياسي.

ويمثل انسياب المعلومات، وهي مهمة ملقاة على وسائل الإعلام، مؤشرا هاما على طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام الحاكم من جهة، وبين النظام الحاكم والجماهير من جهة أخرى وحتى داخل مؤسسات الانظمة الحاكمة؛ ففي الأنظمة الديمقراطية التي يفترض أن يكون الحكم فيها للشعب فإن هذا الأخير يسعى لأن تكون مطالبه ومصالحه معروفة لمن هم في السلطة السياسية حسبما يقول محمد سعد أبو عامود في **الإعلام والسياسة في عالم جديد** بناء على آراء آلموند وبول، ويشير في كتابه أن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح إلى جانب وسائل الإعلام، هم من يقوموا بهذه المهمة، ويتحدث الكتاب عن جانب مهم من الاتصال يتمحور حول دراسة أفعال القادة وفهمها حتى يتمكن الشعب من التأثير ونقل مطالبه للنظام، لكن ذلك لا يتم دون معرفة الجماهير بالحقائق الكافية وأن يعرفوا الخطوات المقبلة، حال تم تجاوز العديد من المعيقات مثل التعقيدات التكنولوجية الحديثة وضرورة وجود فهم مستنير لدى الجماهير حولها وصعوبة بناء العلاقات في عالم السياسة الذي قد يكون صعبا على الجماهير العادية (أبو عامود، 2008). إذا فإن غياب تدفق المعلومات بالشكل الصحيح قد ينعكس على دور الشعب الحاكم في الأنظمة الديمقراطية، وقدرته على اتخاذ القرار المناسب ما يعني تقويض أحد أسس الحكم الديمقراطي؛ لذلك تقول لجنة الحريات الأمريكية إن على رجال الإعلام أن يدركوا أن حرية الإعلام يجب أن يقابلها مسؤولية من أجل خدمة المصلحة العامة.

ويتحدث الكتاب أيضا عن العلاقة بين الإعلام والديمقراطية، وإذا تبدو هذه العلاقة جدلية إلا أن إتفاقا بين الباحثين لم يحدث حول تحديد من المؤثر في الآخر بداية الأمر؛ فهي علاقة

باتجاهين، لكن بالنظر إلى التجارب يتبين أن بعض الأنظمة بدأت بمنح وسائل الإعلام نطاقا أوسع من الحرية حتى بدأت المؤسسات السياسية تتأثر بنتائج هذا الخيار على شكل حاجة ملحة لبناء مؤسسات وفق أسس ومعايير ديمقراطية، وعلى الجانب الآخر أخذت بعض الأنظمة بالتوجه لبناء مؤسسات سياسية على أسس ديمقراطية وسرعان ما ظهرت لديها الحاجة إلى إعلام حر لتسيير عمل هذه المؤسسات وفق أساليب الديمقراطية. وكان من أبرز نتائج الأخذ بخيار تنمية الحقل الإعلامي على صعيد الانظمة السياسية ازدياد قوة المواطن في مواجهة السلطة السياسية وكذلك قوة الحقوق المعنوية التي يتمتع بها المواطن، والحد من سلطات صانعي القرار وهو ما أدى إلى الإسراع في التحولات الديمقراطية.

ويعالج أيضا كتاب **الإعلام وتشكيل الرأي العام والقيم** لعبد الإله بلقيز، جدلية العلاقة بين الإعلام والديمقراطية إلى جانب دوره في عملية التحول الديمقراطي والتنشئة الإجتماعية والسياسية والثقافية، ويشير الكتاب إلى أن تطور وسائل الإعلام العربية رافقه ابتكار أساليب جديدة لتقييد حرية الرأي والتعبير، وساعد على ذلك قوة الأنظمة السياسية غير الديمقراطية في العالم العربي وهشاشة المجتمع المدني ومؤسساته، وهو ما صعَّبَ مهمة الإعلام بالمساهمة في التحول خلافا لتجربة الإعلام الغربي، لكن هذا لا يعني عدم خروج الإعلام العربي والمواطن العربي إلى دوائر أوسع من المشاركة الإيجابية بالحوار والجدل والإقناع والرفض والقبول والتأثير. ويوضح الكتاب جزئية لم تلتفت إليها المؤلفات السابقة وهي كيفية تحول وسائل الإعلام إلى سلطة إعلامية كونها ناقلة لأنماط التفكير والمعرفة والقيم والأفهام، ونظرا لمساهمتها في إيجاد جانب كبير من الثقافة الإجتماعية، وحشد الإلتفاف حولها أو

رفضها، إذ يقول عالم الإتصال "ولد لاسويل" إن وسائل الإعلام تخلق رأيا عاما وطنيا موحدا وتساعد الحكومة الديمقراطية على القيام بدورها؛ ذلك أن ممارسة الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بحرية الإعلام، حتى ذهب البعض إلى وصف الإعلام بأنه المحرك الأساسي لترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتنميتها (عبد الإله، 2013). كما ساهمت الثورة التكنولوجية التي أوصلتنا اليوم إلى شكل الصحافة الإلكترونية، في منح الرأي العام فضاءً عاما أكثر حرية بعيدا عن هيمنة السلطات التقليدية، وأصبح صوته عاليا يُسَمَّع الحَاكم والمحكومين، الأمر الذي أعاد طرح سؤال مهم حول مكانة الإعلام؛ أبَقِيَ فعلاً سلطة رابعة أم أنه أصبح فوق كل السلطات وأصبح "سلطة خامسة"؟ نظرا لطفرة الإنتشار الواسع التي يشهدها حقل الصحافة الإلكترونية[1] وشبكات التواصل الإجتماعي خصوصا.

ويعود فاضل محمد البدراني في كتابه **الإعلام صناعة العقول** إلى معالجة قضية مكانة الإعلام في الديمقراطية وضوابط بقائها في هذه المكانة، ويقول إن أهمية دور وسائل الإعلام يكمن في التجاوزات اللامتناهية على الحريات العامة والديمقراطية والابتعاد عن المسار الدستوري للسلطتين التشريعة والتنفيذية والتي من المفترض أن تقوم وسائل الإعلام بمهمة تنويرية في جزء كبير من المهام الملقاة على عاتق هاتين السلطتين، وذلك من خلال الضغط عليهما وإبداء مشاكلهما أمام الرأي العام والقيام بدور التنوير والتوعية وطرح المعالجات

[1] الكاتب هنا تحدث عن آخر أجيال وسائل الإعلام الحديثة في عصر الإنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي الداعمة لها، ولم يتحدث صراحة عن الصحافة الإلكترونية لكنه قدم وصفا لشكل جديد من الصحافة الحديثة تضمن أبرز عناصر مفهوم الصحافة الإلكترونية وذلك تحت مسمى "السلطة الخامسة" البعيدة جدا عن الرقابة الحكومية، ورافقت هذه التسمية تسمية أخرى هي الإعلام الجماهيري.

ومحاولة تقريب وجهات النظر بين السلطة والمجتمع، ويطرح البدراني دورا للإعلام يبدو فيه الكثير من المخاطرة، خاصة في الأنظمة الديكتاتورية، ويقوم هذا الدور على أن وسائل الإعلام بديلا فاعلا في مواجهة السلطة التنفيذية، بالاعتماد على البنى السياسية والاجتماعية في المجتمع، كاللجوء للأحزاب والعشائر لتوفير حاضنة للإعلام وحمايته، وتكثيف الاتصال والتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بحقوق الإنسان خارج وداخل البلاد والمؤسسات الصحفية لمنح قضيتها بعدا أكبر من البعد المحلي، مع التأكيد على أهمية التمسك بالمهنية وأخلاق المهنة خلال العمل. وانطلاقا من مفهوم السلطة كتنظيم تكاملي منبثق عن الشعب، معبرا عن طموحاته مُجسدًا بإرادته، ومن دون قيام الإعلام بهذه الأدوار فإن النظام الحاكم لن يتمكن من أن يكون نظاما ديمقراطيا أو أن يحافظ على ديمقراطيته وسيسود نظام القهر والإكراه غير المشروع وتتحول الديمقراطية إلى واجهة للفوضى السياسية التي قد تقود إلى ما لا يحمد عقباه في نهاية الأمر. (البدراني، 2011).

ومن أهم الدراسات وأكثرها صلة بموضوع دور الإعلام في تعزيز الخطاب الديمقراطي في الحالة الفلسطينية، هي دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو" عام 2014 بعنوان **تقييم تطور الإعلام في فلسطين**، واشتملت الدراسة على فصل كامل تناول بالتفصيل وسائل الإعلام الفلسطينية كمنصة للخطاب الديمقراطي ودورها في تعزيز الخطاب الديمقراطي بالاعتماد على مؤشرات رئيسية تحظى باعتراف وإقرار عالمي بين هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، إذ أن القيمة النهائية لهذه المؤشرات تكشف عن الدور الحقيقي لوسائل الإعلام موضع الدراسة في عملية التحول الديمقراطي وتعزيز القيم

الديمقراطية، مع تقديم الحلول التي من الممكن أن ترتقي بحالة الإعلام وصولا إلى الفعالية والتأثير والدفع باتجاه عملية التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي، وصولا إلى إعلام حر مستقل قائم على التعددية (أبو عرقوب، 2014). وكان للدراسة ملاحظات بالغة الأهمية فيما يتعلق بضرورة تحسين وتطوير وإجراء تغييرات وتعديلات على وسائل الإعلام الفلسطينية لتكون ذات فعالية في تعزيز الخطاب الديمقراطي في الأرض الفلسطينية، رغم المعيقات والتي يعتبر من أبرزها الاحتلال الاسرائيلي والانقسام الفلسطيني الداخلي.

ومن الدراسات التي بحثت في قدرة الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الإجتماعي على إحداث تغيير وخلق الوعي بمجريات الأحداث، دراسة أعدتها (ANNEALEXANDER) بعنوان " **Egypt's Unfinished Revolution:The Role of the Media Revisited**" تناولت فيها دور الصحافة الثوري والقدرة على استعمالها كأداة لتعميق الوعي الجمعي بمتطلبات ومجريات أحداث الثورة المصرية عام 2011، وتشير الكاتبة إلى قدرة الثوار في ميدان التحرير على تحدي وسائل الإعلام التقليدية والتابعة للدولة المصرية باللجوء إلى الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الإجتماعي؛ لتعزيز وتنظيم ممارساتهم الثورية ضد نظام مبارك أولا، ولاحقا لإسقاط الرئيس محمد مرسي من خلال "حملة تمرد"، إذ نجح الثوار في الحالتين ببناء ممارسة وأجهزة إعلامية بالمعنى الوظيفي تخدم أهدافهم، وهو ما أدى فيما بعد إلى خلق حالة من التكامل والتكافل مع وسائل الإعلام الدولية مثل فضائية الجزيرة، "CNN"، شبكة "BBC". ومن أبرز الأمثلة التي عرضتها الكاتبة في هذا المجال "جبهة التغيير بشركات السكر والتكرير" وأيضا "اللجنة العليا لإضراب أطباء مصر" وكيف

استفادت هذه الجهات من شبكات التواصل الإجتماعي والصحافة الإلكترونية في نضالها ضد السلطات المصرية. وتؤكد الدراسة ضرورة "تطهير الإعلام الحكومي المصري" بعد تمكن المؤسسة العسكرية المصرية من العودة إلى الحكم برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، إذ أن البنى الإعلامية للنظام عادت قوية وأكثر تماسكا مما كانت عليه قبل الثورة، حيث لجأت إلى الاستعانة بمنتجين وخبراء في البنى التحتية للاتصالات وشبكة المعلومات من أجل السيطرة على الحالة الثورية، وإحباط تقدم الثوار على الارض وفي المجال العام الإفتراضي. (ALEXANDER, 2014)

وأعدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو" دراسة حول **تطور قطاع الإعلام في جمهورية مصر العربية**، ومدى قدرته على أن يكون منبرا للخطاب الديمقراطي، وتشير الدراسة أن قطاع الإعلام يعاني من قصور كبير في كافة المجالات التي تمكنه من أن يكون منبرا للخطاب الديمقراطي، كما أنه في فترة نظام الرئيس مبارك وفي المرحلة التي تولّاها الرئيس محمد مرسي قبل عزله وحتى تاريخ إعداد الدراسة (2013)، فإن وضع حرية التعبير وحرية الصحافة في مصر بحالة سيئة، وبحاجة إلى مزيد من العمل لتقوم وسائل الإعلام بدورها كمنبر للخطاب الديمقراطية، خاصة العمل على تعزيز استقلالها وإخراجها من حظيرة سيطرة الدولة ومؤسساتها ليتسنى لها القيام بدورها المنشود في هذه المرحلة من تاريخ مصر التي تتطلب إعلاما تنويريا يساهم في الإنتقال الديمقراطي ويعزز حرية الراي والتعبير.

ومن الدراسات التي تتعلق بالحالة المصرية، دراسة حول دور الإعلام في الثورة المصرية تحت عنوان "**25 TV: A Case Study of the Media During the Egyptian Uprising**" أعدها (Christopher J. Harper) وتتمحور الدراسة حول دور قناة تلفزيون 24 التي بدأت العمل في 24-01-2011 وتميزت بقدرتها على الجمع بين نمط الإعلام التقليدي وإعلام شبكات التواصل الإجتماعي، ما مكَّنها من لعب دور فاعل في التأثير على جمهور المصريين من خلال النزول عند اهتماماتهم والتعبير عنها، رغم السيطرة الممتدة للدولة المصرية على وسائل الإعلام والتي لا يبدو أنها ستقل في الفترة القريبة المقبلة حسب تنبؤ الدراسة. وتخلص الدراسة إلى أن الحل يكمن في رفع يد الدولة المصرية عن وسائل الإعلام وحرية التعبير وإدخال شرائح أعرض من المجتمع للمشاركة في النقاشات العامة وصولا لمرحلة يكونوا فيها فاعلين ومؤثرين في الساحة السياسية في سبيل تعزيز وتثبيت دعائم الحكم الديمقراطي في مصر، والخروج من تحت عباءة المؤسسة العسكرية، ودعمت هذه الدراسة فرضية فرعية في الدراسة التي نعكف على إعدادها تتعلق بأن سيطرة النظام الحاكم غير الديمقراطي على وسائل الإعلام يمحق الفرص المتاحة أمام الصحافة حتى تكون منبرا للخطاب الديمقراطي ومعززة له (Harper, 2011).

ويتناول "Robin Rymarczuk" في مقال له بعنوان "The Heterotopia of Facebook" جانبا آخر من النقاش حول شبكات التواصل الإجتماعي فيس بوك نموذجا، وهو نوعية الفضاء الذي يوفره فيس بوك، مُستَدلًا بما قاله الفيلسوف ميشيل فوكو في كتابه الكلمات والأشياء (1926 – 1984) حول الفضاءات الآخرى، وهي وإن لم تكن موجودة

في أماكن محددة على أرض الواقع فإنها تحيل إلى فضاءات واقعية وترتبط بها بسبل معينة، ومن وظائف الفضاء الآخر أنه يهيئ فضاء من الوهم يكشف عن فضاءات حقيقية، إذ يقول فوكو "المرآة مكان معدوم المكان، في المرآة أرى نفسي حيث لا أوجد، في فضاء افتراضي غير حقيقي ينفتح من وراء سطح المرآة، المرآة هي فضاء آخر" لذلك فإن فيس بوك وغيره من الشبكات قادر على الفضح والكشف والتغيير وإحداث أنواع من الإنقلابات من خلال مهمته كفضاء آخر يرتبط بالفضاءات الواقعية وقادر على إثارة الأسئلة حولها، وهذا الجانب يخدمنا جيدا في الدراسة من حيث التأصيل لقدرة هذا الشكل الجديد من التواصل على إحداث التغيير وإمكانية استثماره كأداة فاعلة خاصة بعد كثرة الدراسات عن دور الشبكات الإجتماعية في التحركات الشعبية العربية. (Rymarczuk, 2015)

وبعد البحث في الأدبيات، يظهر أن المكتبة العربية تفتقر إلى حد ما لدراسات حول موضوع الصحافة الإلكترونية لحداثة عهدها، كما أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ركزت أكثر على المفهوم والمقارنات مع الصحافة التقليدية ولم تقدم حالات دراسية تعمق الفهم وتعزز الأطروحات، بل إن الباحثين لم يجمعوا على مفهوم محدد لها، على الجانب الآخر هناك دراسات غنية تناولت علاقة الإعلام بالديمقراطية ودوره في عملية الإنتقال الديمقراطي، لكنها لم تشمل الحالة الفلسطينة في جانب الصحافة الإلكترونية، وهو الفراغ الذي تسعى هذه الدراسة إلى سده بتقديم دراسة معمقة حول دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تعزيز الخطاب الديمقراطي.

الفصل الثاني

المحور الأول: الصحافة الإلكترونية والتقليدية في فلسطين

يشمل هذا الفصل محورين أساسيين؛ يتناول المحور الأول تعريفًا بالصحافة التقليدية والإلكترونية في فلسطين، وظروف نشأتهما وكيف أثرت تلك الظروف عليهما، إلى جانب أثر البيئة السياسية بما تشمله من احتلال إسرائيلي للأرض الفلسطينية والانقسام الفلسطيني الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة (حركة فتح- حركة حماس)، وأثر البيئة القانونية على الصحافة- تقليدية وإلكترونية، وفرصة الصحافة الإلكترونية في أن تكون منصة للخطاب الديمقراطي وفقا لمؤشرات "يونسكو".

ويقدم المحور الثاني تحليلًا لطبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والديمقراطية، ولنوع الدور الذي تقوم به الصحف الإلكترونية المحددة في الدراسة (معا، وطن للانباء، دنيا الوطن) تجاه الخطاب الديمقراطي من حيث مناهضته أو تعزيزه، أو خلق خطاب مرتبط بعلاقة ما مع الخطاب الديمقراطي.

الصحافة التقليدية في فلسطين

قَضَت الممارسة الحقيقية لا الشكلية للديمقراطية بوجود نظام اتصال فاعل بين كافة مكونات العملية السياسية، فالديمقراطية نظام حكم قائم على ناخب تحدد المعلومات قراراته، وتوجهاته المتعلقة بالشأن العام الذي هو جزء منه، والجهة التي يريد أن تمثله وتعبر عن مصالحه داخل النظام، ومن هنا جاءت أهمية حماية حرية الرأي والتعبير من تغول السلطات المختلفة، وكانت الصحافة الحرة هي حاملة هذا اللواء، تصد بالكلمة أي محاولة للتعدي على حرية التعبير أو تقيدها، ما منحها مكانة بالغة الأهمية في كافة الأنظمة السياسية، فهي حارسة الشأن العام بالمراقبة والمكاشفة والمصراحة، ومنارة معرفة في المجتمع، تُذكّر وتُوعي وتُحذر وتَحشد وتُغير.

ولم تكن فلسطين رغم ما مرت به من أحوال عصيبة بمنآى عن وجود صحافة حَمَلت على عاتقها قضايا المجتمع وطموحاته وآماله، بل إنها صُنِّفت من أقدم البلدان العربية التي عرفت الطباعة، حيث دخلتها عام 1830، ويعود الفضل في ذلك إلى "نسيم باق" وهو يهودي اهتم بترويج السياحة الدينية إلى "أرض الرسالات"، على أن "هذه المطابع التي أُستوردت من خارج البلاد، نَشرت كتبًا دينيةً، وكتبًا للتدريس وأدلة الأرض المقدسة وغيرها".(يعقوب، 1908-1918)

وتُقَسِّم الكتب والدراسات المراحل التي مرت بها الصحافة العربية الفلسطينية إلى خمس مراحل متعاقبة متراكبة، كانت الظروف السياسية هي العامل المؤثر الأبرز فيها، ما جعلها في أحيان كثيرة هدفًا لقمع السلطات الحاكمة، فذاقت من التضييق أشكالًا وألوانًا ليس أقلها

المُماطلة في الحصول على التراخيص أو حتى الإغلاق ومنع الصدور، ولاحقًا التدخل المباشر في المواد المنشورة تحت مسمى ما عرف آنذاك بـ"مقص الرقيب الإسرائيلي".

وكانت المرحلة الأولى من مراحل الصحافة العربية الفلسطينية في العهد العثماني، ما بين 1876–1918م، وتميزت بسيطرت هيئات الحكم العثماني على كل ما يتعلق بالصحافة، وبصعوبة الحصول على أي ترخيص لإنشاء أو إصدار أي مطبوعة أو جريدة، وكان الفساد طريقًا للتجاوز هذه المعيقات فـ"بواسطة الرشوة فقط كان في استطاعة الشخص أن ينال مطلبه". ومن المطبوعات والجرائد الفلسطينية التي صدرت حينها جريدتي القدس والإنصاف، وتميزت بصغر حجمها، وصفحاتها التي لم يتجاوز عددها الأربع فقط.
(1908–1918).

وكان إقرار الامم المتحدة للانتداب البريطاني على فلسطين بتاريخ 11 سبتمبر 1922، علامة لبدء مرحلة جديدة في فلسطين وكذلك بالنسبة لصحافتها، وكانت هذه المرحلة الثانية، من 1918 حتى 1948م، وخلالها "صدر عشرات الصحف والمجلات العربية إلا أنها لم تكن بالمستوى الذي وصلت له الصحافة في البلدان المجاورة كمصر ولبنان وسوريا. كما أن الصحف والمطبوعات الفلسطينية لم تعش حينها في وئام مع بعضها البعض، "بل كانت تبرهن الصحف على وجودها على أساس اللعنات والشتائم" وكان من أبرز صحف المرحلة "سوريا الجنوبية" و"القدس الشريف"، وكانت مدينتا يافا والقدس مركز الصحافة والطباعة آنذاك". (يعقوب 1919–1929ب).

والمرحلة الثالثة التي مرت بها الصحافة الفلسطينية هي خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكمين الأردني والمصري من 1948–1967م؛ ففي قطاع غزة لم يصدر الكثير من الصحف والمطبوعات بسبب الأوامر التي أصدرها الحاكم العسكري للقطاع، والإبقاء على سريان القوانين البريطانية بهذا الخصوص، حيث أخضعت الصحافة والمطبوعات وكافة أشكل الكتابات لرقابة مشددة، أما في الضفة الغربية والقدس فقد كان حال الصحافة أفضل كثيرا من حيث المضمون والانتشار والتوزيع، بل إن الفترة الزمنية من 1951–1957 كانت فترة ازدهار الصحافة العربية الفلسطينية في الضفة والقدس، وتَمرَّس الفلسطينيون في العمل الصحفي ونهضوا به في أرضهم والأردن وفي دول عربية أخرى. (خليفة 2015، 48–51).

ومع استيلاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ما تبقى من الأرض الفلسطينية عام 1967 بدأت مرحلة جديدة من رحلة عناء الصحافة الفلسطينية، إذ توقفت الصحف الفلسطينية في الضفة والقطاع عن الصدور، وَسَعَت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإصدار صحف مثل: اليوم والأنباء، إلا أنهما لم تحققا الأهداف المرجوة منهما. والحق أن هذه المرحلة شهدت تدنيا كبيرا في مستوى الصحافة الفلسطينية بسبب انشغال الصحفيين بدوام مكثف في الليل والنهار واعتماد التوظيف على الولاءات السياسية والعائلية، ناهيك عن ضعف الالتزام بقواعد العمل الصحفي الأساسية إلى جانب الرقابة الإسرائيلية. كانت هذه الفترة سوداوية في حياة الصحافة الفلسطينية حتى أنها عجزت أن تكون صحافة محلية أو أن تعبر عن مشاكل جمهورها، ما شكل انتكاسة لجهود النهضة بالعمل الصحفي التي راكبتها المرحلة السابقة. (عاشور 1995، 63–80)

وشكل دخول السلطة الوطنية إلى الأرض الفلسطينية في 1994/5/4 إثر اتفاق أوسلو، بدء مرحلة جديدة للصحافة، "فعملت السلطة الوطنية على تنظيم قانون المطبوعات والنشر الذي يُنظم العلاقة بين السلطة والصحافة، وبدأت تتبلور الحركة الصحفية في ظل السلطة بإعطاء تراخيص لإصدار صحف، وكان أولها صحيفة "فلسطين" التي صدرت في 1994/9/23م وتوقفت بعد صدور 14 عددًا، وصدرت في 1994/11/10م صحيفة الحياة الجديدة، وفي 1994/12/8م صحيفة الوطن الناطقة باسم حركة حماس، وصحيفة الاستقلال، الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي عام 1995." (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني).

وتتربع اليوم ثلاث صحف على عرش الصحافة الفلسطينية المطبوعة اليومية، وهي الأيام والحياة الجديدة والقدس، وصحف أسبوعية مثل الحدث وشهرية مثل الحال، وعدد يَصعُب حصره من الصحف الإلكترونية (الرسالة، صفا، سما، أمد) بسبب حالة الفوضى التي يعيشها هذا الشكل الجديد من الصحافة في فلسطين.

الصحافة الإلكترونية في فلسطين

رغم تعدد تعريفات الصحافة الإلكترونية، إلا أنه ليس هناك اتفاقًا بين الباحثين والمختصين حول تعريفٍ جامعٍ لها، لكن بالإمكان القول إنها إحدى وسائل النشر التي تعتمد على

تكنولوجيا الإتصال الحديثة، سواء أكان لها أصل مطبوع أم لا، وتتخذ من شبكة الإنترنت منصة لها ومن أساليب التحرير الصحفي التقليدية أساسًا لعملها، وتقدم محتوىً متعدد الوسائط يشمل الصوت والصورة والنص، وتُحَدثَ آنيا، وتتميز بخصائص كالتفاعلية مع المحتوى والمؤسسة الإعلامية والعاملين فيها، وأنها متاحة لكل رواد شبكة الإنترنت. (الشفيع، 2011).

فلسطينيًا وخلال المراحل الخمس سالفة الذكر، كانت الصحافة تتطور رويدًا رويدًا، فتارة تتقدم وأخرى تتنكب، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من تنوع في الشكل والمضمون والنوع، وقد شكلت الإمكانيات الهائلة التي وفرتها شبكة الانترنت في النشر والتحديث صدمة للصحف المطبوعة ومُلاّكها، ما أثار مخاوفهم على الصحافة المطبوعة وآمالهم بالانتقال لهذا الشكل الجديد؛ وذلك من أجل البقاء وعدم الانقراض أمام الانترنت وإمكانياته، ورغبة في زيادة دخل هذه المؤسسات الإعلامية من الإعلانات، وتعزيز مبيعات الصحف المطبوعة بالترويج لها عبر الصحف الإلكترونية. كما ساهم حصول السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2000م على موافقة الحكومة الأمريكية بمنحها ترميزًا خاصًا على شبكة الإنترنت، ساهم بتوفير نطاق خاص للصحافة الإلكترونية، وهوية رمزية خاصة لها (www.#######**.ps**). (صحيفة الأيام، عدد 1528)

وحينما يَحضُر الحديث عن الصحافة الإلكترونية في فلسطين، تلوح في الأفق نزاعات خفية بين المؤسسات الإعلامية حول أسبقيتها في هذا المجال، لكن المُجمَع عليه أنها انطلقت بين

عامي 1995-1996. ففي حين تدعي مؤسسة الأيام للمطبوعات والنشر أن صحيفة الأيام هي الأولى على شبكة الإنترنت من بين الصحف في فلسطين؛ كون وجودها يعود إلى 1995، تقول شركة "Net Work Solutions" إن "الأيام" بدأت باسمها الحالي في 8-6-1996، في المقابل يرى مدير شبكة الإنترنت للإعلام العربي "أمين" أن موقع شبكة أمين الإعلامية انطلق في شهر آذار عام 1996 كأول موقع إلكتروني إخباري في الساحة الإعلامية الفلسطينية. (مدى الإعلام 3، 23).

أما صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية فتعتبر نفسها أول صحيفة فلسطينية ليس لها أصل مطبوع على شبكة الإنترنت، حيث انطلقت في عام 2003، ومن بعدها توالت الصحف الإلكترونية الفلسطينية، مثل وكالة معا الإخبارية 2005 وأمد للإعلام 2006 وفلسطين أون لاين 2006 وزمن برس 2012 وغيرهم كثير.

ولم يكن ظهور الصحافة الإلكترونية في فلسطين بمعزل عن انتشار الإنترنت الذي "فرض على الصحافة أن تتفاعل بشكل سريع مع هذا المُستَجِد، وأن تحجز لنفسها مكانًا فيه؛ ذلك أن الصحافة تذهب حيث يذهب الجمهور، فمنذ بداية ظهور الإنترنت وانتشاره في المنطقة العربية كان اقبال الجمهور عليه محدودا جدا، حيث تركز على مواقع التواصل والدردشة، وأخذت الصحافة تتجرأ شيئًا فشيئًا على استخدام هذا الوسيط الجديد- الانترنت، وبدأت تُطَور أدواتها وشكلها، حتى أصبحت تفاعلية بعد أن كانت صماء، وأحدث دخول مواقع التواصل الاجتماعي والتشبيك مع الصحافة الإلكترونية، أحدث انعطافة كبيرة في الصحافة

الإلكترونية ما ساهم في جعلها أكثر انتشارًا وسرعة وسهولة في الوصول. لقد كانت الصحافة مجبرة على اللحاق بالجمهور، وهذا من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع الصحافة التقليدية." (محمد أبو عرقوب، مقابلة شخصية. 24-05-2016)

وأدى غياب أي تنظيم قانوني لحالة الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، أو حتى وجود مدونة سلوك يلتزم بها العاملون فيها إلى تعزيز حالة الفوضى التي يشهدها قطاع الإعلام الفلسطيني عموما، حتى أن مهمة إحصاء عدد الصحف الإلكترونية تكاد تكون مهمة شبه مستحيلة على ضوء توفر إمكانية إطلاق موقع إلكتروني للجميع، وعدم توجه مالكي المواقع الإخبارية إلى ترخيص وكالاتهم في وزارة الإعلام، حسبما تكشف بيانات الوزارة.

البيئة السياسية والقانونية في فلسطين وأثرها على الصحافة الإلكترونية

يشير واقع الصحافة الفلسطينية إلى مستويات عدة ومتراكبة من القمع والقيود المفروضة على وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها؛ فبينما تعيش الصحافة حالة من الفوضى العارمة والشاملة من الداخل، تتزاحم عوامل التضييق والقمع عليها في الخارج بسبب الانتهاكات اللامتناهية بحقها والعاملين فيها من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبسبب القيود المفروضة من جانب السلطات الفلسطينية سواء في الضفة أو القطاع؛ حيث تضاعفت بسبب الإنقسام

الداخلي، والبيئة القانونية التي تقيد حرية العمل الصحفي وتجرم أخطاء النشر، ولا توفر الحماية القانونية للصحفيين. ويمكن إيجاز أبرز العوامل المؤثرة بشكل مباشر في الصحافة الفلسطينية بـ أولًا: انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ثانيًا: إنتهاكات السلطات الفلسطينية في الضفة وغزة، ثالثًا: البيئة القانونية الفلسطينية، وسيتم عرضها بشيء من التفصيل.

وتشير آخر الإحصاءات الصادرة عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، أن هناك تناميًا كبيرًا في الانتهاكات بحق الصحفيين والصحافة الفلسطينية خلال عام 2015، وكان ذروتها قتل جيش الاحتلال لطالب الإعلام في الكلية العصرية احمد جحاجحة خلال اقتحام مخيم قلنديا في الضفة الغربية، ومقتل المصور في تلفزيون فلسطين كمال ابو نحل في غزة على أيدي مجهولين. كما تم رصد ما مجموعه 599 اعتداء وانتهاك ضد الحريات الاعلامية والصحافيين في عام 2015 لوحده، وهو مؤشر على الحالة المتردية التي يعمل بها الصحفي الفلسطيني.

وانزلقت وسائل الإعلام الفلسطينية، والحزبية خاصة، في هاوية الإنقسام وكانت من العوامل المغذية له والعاملة على استمراره والتأصيل له في الوعي الفلسطيني، ما أفقد الجمهور الفلسطيني الثقة في أن تكون وسائل الإعلام هذه مجالًا عاما يُعَبَّرُ فيه عن كل مكونات المجتمع الفلسطيني، حتى أن الخبير الإعلامي د. نشأت الأقطش قال في ذلك "لقد أثبتت تجربة الإعلام خلال أزمة الانقسام أن خصائص الإعلام الديمقراطي لا تنطبق على الإعلام

الفلسطيني؛ فهو إعلام غير مستقل، وغير صادق، ومتحيز وانتقائي بشكل أخرجه من المهنية والشفافية". (الحروب وقنيص، 2008. 229)

أما فيما يخص البيئة القانونية وتأثيرها على الصحافة الفلسطينية، فالتشريعات الفلسطينية– على عكس ما يجب أن تكون عليه– تمثل قيدًا آخر يُضاف إلى جانب القيود المفروضة على حرية العمل الصحفي في فلسطين؛ لما فيها من تضييق على الصحافة والعاملين فيها، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يعمل بها الصحفي عموما والصحفي الفلسطيني خصوصًا، فتتجاوز دورها التنظيمي إلى التقييد والتضييق، وقد تَعَرض صحافيون كُثُر إلى التوقيف والمحاكمة بحجة مخالفتهم القوانين، كما أن التشريعات الفلسطينية الناظمة للعمل الإعلامي لا تكفل حرية الإعلام رغم أن الدستور الفلسطيني(القانون الأساسي) نص صراحة على كفالتها، بل وتتناقض في جوهرها مع ما كفلته التشريعات والمعايير الدولية التي أكدت وأعلَت من شأن حماية حرية الصحافة والتعبير.

ومن أبرز القوانين التي تعيق حرية العمل الصحفي في الأراضي الفلسطينية: قانون المطبوعات والنشر 1995 وقانون العقوبات الأردني لعام 1960؛ ليس في نصوصها فقط، بل مع ما فيها من تناقضات كبيرة مع القانون الأساسي الفلسطيني فيما يتعلق بحرية العمل الصحفي ولتجريمها أخطاء النشر التي من السهل جدا أن يقع فيها الصحفي، إضافة إلى مخالفتها للمعايير الدولية في هذا المجال.

وتعد تهم التشهير (القدح، الذم، التحقير) أو "جرائم النشر" من أكثر ما قد يواجهه الصحفي في المحاكم، في ظل النظر إليها من باب التجريم وتصنيفها ضمن القانون الجنائي بدل أن تكون ضمن القانون المدني، ويترتب على ذلك أن الدولة قد تكون طرفًا في التقاضي "النيابة العامة" من خلال منحها الحق في تحريك الدعوى دون الحاجة إلى شكوى فردية في حالات معينة؛ كأن يكون المُشتَكي موظفًا عامًا. كما أن تصنيف هذا النوع من القضايا ضمن القانون الجنائي يعني أن من حق النيابة أن توقف الصحفيين، فيما تتراوح العقوبة المتوقعة لهم حسب ما نص عليه القانون ما بين الحبس أو الغرامة المالية، والأخطر أنه حال فشل الصحفي في كسب القضية فسيكتب له في سجله الجرمي "جريمة" ما يعني حرمانه من أي منصب يتطلب خلو السجل الجرمي له.

ويتجلى حجم التناقض بين ما نصت عليه التشريعات الفلسطينية من جهة والمعايير الدولية من جهة أخرى، على ضوء تأكيد المعايير والتشريعات الدولية أن الهدف من معالجة قضايا التشهير ليس معاقبة أولئك المسؤولين عن إحداث الضرر، بل إصلاح الضرر الذي لحق بالسمعة، وتكون الأولوية في العقوبات حال وجبت للاعتذار أو إعادة النشر، أو أن يكون هناك تعويضًا ماليًا للمتضرر، وليس حبس الصحفي وتهديد حرية الرأي والتعبير والإعلام، وذلك انطلاقًا من الفهم العميق للبيئة التي يعمل بها الصحفيون، وتقديرًا لدور الصحافة وأهميته.

وتخرق القوانين الفلسطينية أحد أهم قوارب النجاة المتاحة في أخطاء النشر أمام الصحفي، وذلك من خلال تفريغ بند سلامة النية من مضمونه الحقيقي[2]، كما أن عاتق الإثبات خلال التقاضي في القدح والذم والتحقير/ التشهير يقع على عاتق المدعى عليه، هذا إن سُمح له أساسًا بإثبات عدم صحة ما نسب إليه من تهم حسب المادة 192 من قانون العقوبات[3].

أيضا، قانون المطبوعات والنشر يحجب المعلومات ويُقَيّد الحصول عليها من خلال ما نصت عليه المادة 37، إذ حظرت نشر أي معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن العام أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريبها، وذلك انطلاقًا من حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. وليست المشكلة هنا في حظر نشر ما يتعلق بما ذكر من معلومات، بل وضعها ضمن مفاهيم ضبابية حَمّالة أوجه لا معنى محدد لها، ما يجعل الباب مفتوحًا أمام السلطات لتأويل حظر نشر المعلومات على أساسها، ونسب أي تقييد لحرية الصحافة لها، كما أن هذا القانون يوسع دائرة المسؤولية في أخطاء النشر لتشمل رئيس التحرير ومالك المطبوعة وكاتب المقال حسب ما نصت عليه المادة 12[4]، ما يخلق نظامًا محكمًا من الرقابة الذاتية على الصحافة جوهره الخوف والكبت والتضييق، وأن الجميع مسؤول أمام القانون حال وقع أي خطأ.

---

[2] نصت المادة (199) من قانون العقوبات 1960 على "يكون نشر الموضوع المكون للذم، والقدح مستثنى من المؤاخذة بشرط وقوعه بسلامة نية إذا كانت العلاقة الموجودة بين الناشر وصاحب المصلحة بالنشر من شأنها أن تجعل الناشر إزاء واجب قانوني يقضي عليه بنشر ذلك الموضوع لصاحب المصلحة بالنشر أو إذا كان للناشر مصلحة شخصية مشروعة في نشره ذلك الموضوع على هذا الوجه، بشرط أن لا يتجاوز حد النشر وآيفيته، القدر المعقول الذي تتطلبه المناسبة."

[3] تنص المادة (192) من قانون العقوبات على أنه "إذا طلب الذام أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه، فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاه متعلقاً بواجبات وظيفة ذلك الموظف أو يكون جريمة تستلزم العقاب قانوناً".

[4] نصت المادة (12) من قانون المطبوعات لعام 1995 " يكون رئيس التحرير مسؤولاً عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها كما يعتبر مالك المطبوعة وكاتب المقال الذي ينشر فيها مسؤولين عما ورد فيه".

كما أن التشريعات الفلسطينية الناظمة للعمل الإعلامي تحتوي على الكثير من التناقضات فيما بينها، ولعل أبرزها ما ورد في المادة (37) سالفة الذكر من قانون المطبوعات، فرغم ما أكدت عليه من حظر نشر المعلومات المذكورة، نصت المادة (2) من نفس القانون على أن الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وفي نفس القانون نصت المادة (4) على "تشمل حرية الصحافة ما يلي.." والأصل في القوانين أن تحدد الممنوعات وليس ما يتوجب على الصحافة فعله كما ورد في القانون، وهو ما يمثل في نفس الوقت تناقضا آخرًا مع المادة (2) من نفس القانون.

ورغم تأكيد القانون الأساسي الفلسطيني "الدستور" على حرية التعبير والصحافة والإعلام[5]، إلا أن التشريعات اللاحقة لم تكفله كما يجب، بل أوردت مواد متفرقة حول هذا الحق لا ترقى إلى مستوى كفالته بشكل متين، كونه أحد دعائم قيام واستمرار المجتمعات الديمقراطية والحكم الديمقراطي.

والتشريعات الفلسطينية لا تكفل الحق في الحصول على المعلومات، ولا تحتوي على أي نص يكفل للمواطن الحصول على المعلومات التي يحتاجها من سجلات الأحوال المدنية، ولا تعاقب الموظف إن امتنع عن تزويد المواطن بها (العاروري 2015–39)، ولا تحتوي

[5] نصت المادة 227 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005 على – تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون . 2– حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. 3– تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.

أيضا على أية ضوابط أو محددات توازن بين الحق في الحصول على المعلومة والمعرفة مقابل حق الأفراد في حياة خاصة مصانة، ما يجعل الباب مفتوحًا للإضرار بالآخرين والتقاضي بالقوانين سيئة السمعة مثل قانون العقوبات لعام 1969 وقانون المطبوعات والنشر 1995".

إذًا يبدو أن الصحافة الإلكترونية في فلسطين تعيش ما يمكن أن نُطلق عليه "مرحلة مراهقة"، فهي كثيرة ومنتشرة على الانترنت وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، ولديها الإمكانيات التقنية اللازمة لاستمراراها وتفوقها، خاصة إذا اعتمدت على كادر مؤهل ومدرب من خريجي الجامعات والمعاهد، لكنها في نفس الوقت بحاجة ملحة إلى تنظيم وتوجيه، وتفعيلٍ أفضل، حتى تتمكن من أداء المهام والواجبات المنوطة بها على أكمل وجه، على أن لا يكون هذا التنظيم مهما كان شكله مُقيدًا لحريتها.

وبالنظر إلى البيئة القانوينة والسياسية التي تعمل فيها الصحافة الإلكترونية، فإنه لا يوجد في الأراضي الفلسطينية ما يُنظم أو يضبط إيقاع الصحافة الإلكترونية، بل ينطبق عليها ما ينطبق على الصحف المطبوعة حال وقعت في أي خطأ او "جريمة نشر"، وهذا يعني أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تعاني مما تعانيه الصحافة المطبوعة، فالتشريعات والقوانين– كما أوضحنا سابقا– تمثل قيدًا على الصحافة الإلكترونية وعلى حرية العمل الصحفي عموما. أما فيما يخص البيئة السياسية فالصحافة الإلكترونية تواجه نفس مصادر

الانتهاكات المتمثلة، في الاحتلال الإسرائيلي، والسلطات الحاكمة في الكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

المحور الثاني: الصحافة الإلكترونية والتحول الديمقراطي

العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي

تبدو العلاقة بين الإعلام والديمقراطية علاقة جدلية يصعب تحديد بدايتها ونهايتها، وتتجلى ذروة هذه الجدلية حينما يحاول الباحث الإجابة على تساؤل جوهره، من الذي يؤثر في الآخر؟ أهي الديمقراطية من يؤثر في الإعلام أم أن الإعلام هو الذي يؤثر في الديمقراطية؟.

وبالنظر إلى التجارب والأدبيات، يتضح أن العلاقة بين الإعلام والديمقراطية هي علاقة في اتجاهين، بحيث تؤثر الديمقراطية في الإعلام ويؤثر الإعلام في الديمقراطية؛ فبعض الأنظمة السياسية التي أخذت تمنح وسائل الإعلام هامشًا واسًعا من الحرية بدأت مؤسساتها

تتأثر بالإعلام، وذلك من خلال بروز الحاجة لمؤسسات ديمقراطية تمثل العامة والمجتمع تمثيلًا منصفًا على أسس من الشفافية والمكاشفة والتنوع، ومن جهة أخرى فإن الأنظمة التي خطت خطواتها الأولى على طريق التحول نحو الديمقراطية وجدت نفسها أمام الحاجة لإعلام حر مُمثلٍ يُعزز علاقتها بالمجتمع، ولتسيير أعمال هذه المؤسسات، انسجامًا مع قيم الديمقراطية وتوجهاتها في الحكم.

ويؤدي الإعلام في إطار علاقته بالديمقراطية دورًا بالغ الاهمية، وذلك من خلال فضح التجاوزات على الحريات العامة، والرقابة الدائمة على السلطات الثلاث خاصة السلطة التنفيذية وعلاقتها بالسلطة التشريعية، وكشف مشاكل وعيوب وتجاوزات هذه السلطات أمام الرأي العام والقيام بدور التنوير والتوعية وطرح المعالجات، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين السلطة والمجتمع. كما انه أحد أهم أدوات التنشئة الديمقراطية من خلال تعزيز القيم والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع، وإدارة الحوارات والنقاشات الحرة، ويُرتَقَب منه أن "يحدد سلطة القسر في الدولة وفي المجتمع لأنه يراقب ويلاحظ ويسجل، ويُعنى بكشف الحقيقة وينشر، إلى جانب إتاحة حيز لحرية النقد والحوار وتبادل الرأي". (بشارة 2010. 42)

وحول دور الإعلام في العملية الديمقراطية يقول عالم الإتصال "رولد لاسويل" إن وسائل الإعلام تخلق رأيًا عامًا وطنيًا موحدًا، وتساعد الحكومة الديمقراطية على القيام بدورها؛ ذلك أن ممارسة الديمقراطية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحرية الإعلام، حتى ذهب البعض إلى وصف

الإعلام بأنه المحرك الأساسي لترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتنميتها (بلقيز، 2013) سواء أكانت المجتمعات ديموقراطية أو مجتمعات تسعى إلى تعزيزها.

ويحاجج باحثون ومختصون في حقل الإعلام بأن العلاقة بين الإعلام والديمقراطية قد تغيرت باتجاهات متعددة، وذلك بسبب التغيرات التي طرأت من خلال التحول إلى مجتمعات الإتصال الكوني بعد ما كانت عليه من مجتمعات صناعية بسيطة، وكان الأثر الأبرز لهذا التغير جليًا على الصعيد السياسي والمجتمعي والإعلامي، وتطور دور الإعلام في سياق منظومة القوة السياسية المعاصرة كونه يخاطب قطاعات واسعة من البشر حيث يلتقي مع متطلبات التنظيم الرأس مالي العابر للحدود، وإمكانية الاستعمال متعدد الأغراض للإعلام كأداة ومُنتَج وارتباطه الوثيق بالتكنولوجيا وتطبيقاتها، كما أن التطور الكبير في الأسلحة وقوتها التدميرية يستلزم الحاجة للإعلام كأحد أدوات إدارة الصراعات لكن بتكلفة أقل، في حين أن جميع أدوات القوة أو العنف بحاجة إلى الإعلام سواء قبل التنفيذ أو بعده او خلاله. (أبو عامود، 2016. 146)

وفي ظل ما تقدم، تمكن الإعلام الجديد المعاصر والتقليدي من فرض تحديات بالغة الخطورة على العملية السياسية الديمقراطية، حيث إنه يلعب دورًا معاكسًا لما كان يقوم به من قبل، فبعدما كان إحدى أهم الأدوات في تحقيق تماسك الجسد السياسي في المجتمع، تَحَوَلَ إلى أداة بالغة الخطورة في خلخلة التماسك وتفكيك المجتمعات بالتأكيد على الهُويات الفردية على حساب الهُوية الوطنية الجامعة، من خلال التركيز على التناقضات بين مكونات المجتمع

وإبرازها وإغفال الجوانب المشتركة التي تجمع بين عناصر هذه المكونات، ما يعني أن سيرورة العملية السياسية الديمقراطية باتت تواجه العديد من التحديات التي خلقها هذا الدور للإعلام الجديد، كما أن شبكات التواصل الإجتماعي منحت الأفراد قدرة لم تكن متاحة من قبل على التأثير والقول، بل إنها شكلت في مجموعها مساحة لتشكيل التوجهات وبلورة الرأي العام أمام أعين الأنظمة والجهات الحاكمة، ما دفعها إلى اللجوء إلى قوة الإجبار من خلال حظر الإنترنت أو حظر هذه الشبكات كما شهدت دول عربية منها مصر خلال أحداث "الربيع العربي"، والصين التي تحظر شبكة "فيس بوك" للتواصل الاجتماعي.

وعلى ضوء ذلك يمكن إيجاز التحولات الاستراتيجية في العلاقة بين الإعلام والديمقراطية في الآتي: التحول من نقل الأحداث إلى صنعها، ما يعني قدرة الإعلام على المشاركة في صنع السياسات وفي أحيان الصانع الرئيسي لها. انتقال الإعلام من كونه أداة لخلق وتشكيل وتوجيه الرأي العام إلى كونه الأداة الرئيسية المهيمنة على صناعة الرأي العام في كافة مراحله، حيث يمتلك قوة أساسية في سياق علاقات القوة السياسية في المجتمع، والتحول الأخير هو احتكار إنتاج وخلق الصور الذهنية عن الساسة والمؤسسات أو تجميل أو تشويه هذه الصور تبعا لعوامل ومتغيرات لا يمكن ضبطها وفقا لمعايير الممارسة الديمقراطية. (152-148 .2016)

إن هذه التحولات في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام، وقدرة الأخير على التأثير بصورة كبيرة على العملية السياسية الديمقراطية، تؤكد تصاعد فعالية الدور الذي يقوم به الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية في العملية السياسية، وليس تراجعه أو ضعفه، ما يعني أن

فرصة استغلال الصحافة الإلكترونية كعامل فاعل في التحول الديمقراطي مواتية جدا، حال توافرت الإرادة والامكانات لذلك، سواء في الأراضي الفلسطينية أو غيرها من البلدان التي تسعى للتحول الديمقراطي، أو تلك التي تعمل على ترسيخ دعائم الديمقراطية بتربية النشء على مبادئها والتأكيد عليها في الممارسة الفعلية السياسية.

دور الصحافة الإلكترونية في التحول الديمقراطي في فلسطين

رغم ما تعانيه الصحافة الإلكترونية في فلسطين إلا أن فرصتها في الدفع نحو التقدم على طريق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي أفضل من الصحافة التقليدية؛ بسبب انتشارها الواسع في أوساط المجتمع الفلسطيني، خاصة في أوساط الفئة العمرية الشابة.

وتظهر إحدى الدراسات التي تناولت صحيفة القدس المطبوعة نموذجا؛ لمعرفة دورها في انتخابات عام 2006 الرئاسية والتشريعية ومساهمتها وتأثيرها على العملية السياسية، أنها أخفقت في مجموعة قضايا كان أبرزها تقديم معلومات غير دقيقة للناخبين، حيث تم رصد "طوال فترة الدعاية الانتخابية معلومات مغلوطة للمرشحين وعنهم، وما رافقها من عدم دقة التحليل والمواد الاخبارية، ما شكل خطورة كبيرة على المعلومات المقدمة لجمهور الناخبين، وأثّر سلبًا على بلورة أرائهم حول المرشحين وبرامجهم الانتخابية، وحتى إعطاء صورة ومعلومات غير دقيقة للمرشحين أنفسهم".(أبو عياش، 2007. 171)

وفي حين لا تجرؤ الصحف الفلسطينية الثلاث (القدس، الحياة الجديدة، الأيام) على الإعلان عن عدد النسخ المطبوعة التي تبيعها في اليوم (الحديث عن بضعة آلاف في أحسن الأحوال) فإن عدد القراءات والتصفح على الصحف الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية مثل معا ودنيا الوطن ووطن للأنباء، يتجاوز عشرات الآلاف يوميا لكل صحيفة منهما، ما يمنحها فرصة أكبر للبقاء ومخاطبة قطاعات أوسع من الجمهور الفلسطيني.

ويتوجه الشباب في المجتمع الفلسطيني إلى اعتماد الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للتزود بالأخبار، إذ بين استطلاع للرأي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في صفوف الشباب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة (الف شاب)، خلال شهر نيسان من 2016، أن النسبة الاكبر من الشباب والبالغة 60.5% تحصل على الاخبار عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (FaceBook, Twitter) والمواقع الالكترونية (الإنترنت)، بينما قالت نسبة 28.1% إنهم يحصلون على الأخبار من التلفزيون، و4.6% من الاذاعات، و0.9% من الصحف. علما أن نسبة الشباب (15–29 سنة) في المجتمع الفلسطيني حسب احصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول واقع الشباب لعام 2015 بلغت 30.0% من إجمالي السكان (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني).

وتشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية أن عدد شركات الانترنت العاملة والمسجلة في الوزارة للعام 2015 قد بلغ 56 شركة، وأن نسبة مستخدمي الانترنت من كلا الجنسين ارتفعت في عام 2014 مقارنة بما كانت عليه

في عام 2000؛ فقد ارتفعت النسبة بين الذكور من 7.9% إلى 59.6% وارتفعت النسبة بين الإناث من 2.8% إلى 47.5%.

وتبين الاحصائيات أن 48.3% من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت، بواقع 51.4% في الضفة، و42.2% في غزة. أما بخصوص استخدام الانترنت من الأفراد (10 سنوات فأكثر) فقد بلغت نسبة الذين يستخدمون الحاسوب 53.7%، بواقع 54.5% في الضفة، مقابل 52.2% في غزة. كما بلغت نسبة الأسر التي تمتلك هاتفًا ذكيًا 51.0% في العام 2014، بواقع 59.4% في الضفة الغربية، و34.7% في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الأسر في فلسطين التي لديها حاسوب 63.1% عام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية، و55.6% في غزة، مقارنة مع ما يقارب الثلث (32.8%) من الأسر في فلسطين كان لديها جهاز حاسوب في العام 2006.

إن واقع الصحافة الإلكترونية في فلسطين وانتشارها ونموها، إلى جانب ارتفاع نسب استخدام الانترنت يدلل على توافر مقومات نجاح الصحافة الإلكترونية، ووجود فرصة قوية لها في أن تقوم بدور مميز في التحول الديمقراطي إن انخرطت في هذه العملية، ووضعت هذا الهدف على اجندتها، سيما أن الصحافة الإلكترونية ساهمت في منح الرأي العام فضاءً عامًا أكثر حرية بعيدًا عن الهيمنة التقليدية للسلطات، وهذا ما توفره الصحافة الإلكترونية الفلسطينية وإن كان بشكل نسبي، فلم يعد المواطن الفلسطيني ينتظر ما ستنشره الصحف المطبوعة، ولم يعد أسيرا لها.

وتساعد ميزات الصحافة الإلكترونية من سرعة في المتابعة والتغطية وإمكانية التفاعل على إنتاج وتوجيه وتشكيل رأي عام بشكل أكبر فعالية، وخلق حيز عام حر يتداول فيه الناس ما يهمهم بعيدا عن هيمنة السلطات، حتى أن الكاتب عبد الإله بلقيز أطلق عليها في كتابه الإعلام وتشكيل الرأي العام والقيم إسم السلطة الخامسة، نظرا لقوتها وقدرتها على التغيير، وتشكيل فضاءات افتراضية سرعان ما تتحول إلى فضاءات حقيقية على أرض الواقع، وهو ما حدث في البلدان العربية خلال ما بات يعرف بأحداث "الربيع العربي"، خاصة في مصر وتونس وفي بدايات الحراك السوري ضد نظام الرئيس بشار الأسد.

كما أن الصحافة الإلكترونية أتاحت للمواطن المشاركة الفعلية في صناعة الخبر، ومنحته دورًا جديدًا كان حكرًا على الصحفيين في الماضي، وهذا يعني أن المواطن العادي أصبح صانعا للحدث وناقلا له ومؤثرا بنسبة في صناعة الرأي العام، وذلك من خلال ما وفرته شبكات التواصل الاجتماعي، في الوقت الذي لم يعد فيه بالإمكان إهمال ما يجري في هذه الفضاءات، بل إنها في أحيان كثيرة تشكل مصدرا أوليا للأخبار والأحداث ومتابعتها.

وفي الأراضي الفلسطينية تحولت هذه الإمكانيات الكبيرة التي وفرتها الصحافة الإلكترونية إلى ما يشبه الفوضى بسبب غياب أي إطار ينظم الصحافة الإلكترونية، سواء كان قانونًا أو حتى مدونة سلوك متفق عليها في أوساط الصحفيين، لكنها رغم ذلك جعلت من الجمهور مشاركًا حقيقيًا في صناعة الحدث والتأثير فيه.

ويتجه مجلس الوزراء الفلسطيني، في ظل تعطل المجلس التشريعي نحو إصدار مشروع قرار بقانون الجرائم الإلكترونية في محاولة منه لضبط هذه الحالة من الفلتان في قطاع الصحافة الإلكترونية، فيما يرى خبراء في مسودة القانون قيدًا جديدًا يضاف على حرية التعبير والصحافة في الأراضي الفلسطينية؛ كون نصوصه فضفاضة وتحمل العديد من التفسيرات مثل الاداب العامة والنظام العام، "وتحتوي على مخاطر حقيقية تمس حقوق المجتمع وحرياته، وتطلق يد الأجهزة الأمنية والنيابة بصلاحيات لا يجوز أن تتم دون رقابة قضائية سابقة" (صحيفة الحال، نيسان 2015).

الفصل الثالث

تحليل نماذج الصحافة ومكونات الخطاب الديمقراطي فيها

المقدمة:

يتكون هذا الفصل من ثلاثة محاور رئيسية، ويأتي في سياق التعريف بنماذج الصحافة الإلكترونية الثلاثة التي حددتها الدراسة، ومفهوم ومؤشرات الخطاب الديمقراطي في الإعلام، وذلك من أجل التحضير لتحليل عينة الدراسة في الفصل اللاحق، كما ويقدم تحليلًا لمؤشرات الخطاب الديمقراطي في النماذج.

ويتناول المحور الأول تعريفًا بالخطاب الديمقراطي وعناصره ومكوناته، وعلاقته بوسائل الإعلام وأثر ذلك وجدواه في عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي، أما المحور الثاني فيطرح تعريفًا تفصيليًا بنماذج الصحافة الثلاث موضع الدراسة (معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء)، ويبين ظروف نشأتها وتعريفها لذاتها، والعناصر التي تتكون منها، ومقارنة سريعة بينها من حيث التصميم وما يميز كل منها عن الأخرى وأبرز المواضيع التي تهمها إضافة إلى الشأن الفلسطيني.

ويقدم المحور الثالث تحليلًا للنماذج الثلاث وفق مؤشرات الخطاب الديمقراطي في وسائل الإعلام، والتي أقرّها المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال في آذار من 2008، لمعرفة مدى قدرة وسائل الإعلام على أن تكون منصة للخطاب الديمقراطي، ومن هذه المؤشرات التي اشتملتها الدراسة: مستوى التنوع، القدرة على التنظيم الذاتي، ثقة المجتمع الفلسطيني وتعويله عليها، سلامة الصحفيين وعدم تاذي الممارسة الإعلامية.

المحـور الأول: مؤشـرات الخطـاب الـديمقراطي فـي الصـحافة الإلكترونيـة الفلسطينية

الخطاب الديمقراطي: المفهوم والمكونات

ارتبط مفهوم الخطاب الديمقراطي بشكل أساسي بعملية التنمية والإصلاح السياسي بالتحول نحو الديمقراطية، وكان هذا المفهوم مُرتَكزًا أساسيا خلال موجات التحول الديمقراطي والتي تعني "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تَحدُث في فترة زمنية محددة، وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، وقد يكون هذا التحول تحولا جزئيا وليس تاما" (هانتنجتون، 1993، 73)، أما شميتر فيقول إن التحول الديمقراطي مرحلة فاصلة بين نظام سياسي وآخر، وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها تأسيس النظام الجديد، فهي قد تؤدي إلى تحلل

النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية" (Donnell. And Shmitter 1986)، أو بمعنى أبسط فهي "تغيير نظام سياسي من اللاديمقراطية إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية" (سورنسن 2015. 33)، وفي سبيل هذا الانتقال او التحول أخذت الأطراف ذات المصلحة في نشر الديمقراطية بتبني وتعميم جملة من القيم والمعايير والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الديمقراطية نظريًا وعمليًا، وشكلت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها إحدى أهم المنصات التي استخدمت لتعميم هذه القيم؛ كونها الوسيلة الأكثر فعالية في سبيل الوصول إلى الجماهير والتأثير على الرأي العام وعلى النخب وعلى كافة مكونات العملية السياسية.

والحديث عن الخطاب الديمقراطي يستتبعه بالضرورة بيان المقصود بالديمقراطية كنظام حكم، وكيفية تحقيقه، والعناصر التي يقوم عليها هذا المفهوم، كونه سيشكل جوهر الخطاب الذي يسعى لترويج الديمقراطية أو "الدمقرطة"، وأجمع كل من لاري دياموند وخوان ج. لينز وسايمور مارتن لبست على أن الديمقراطية نظام حكم يلبي ثلاثة شروط أساسية"؛ تنافس مفيد وواسع بين أفراد وجماعات منظمة– لا سيما الأحزاب السياسية– على كل المناصب المؤثرة في سلطة الحكم، في فترات منتظمة دون اللجوء إلى القوة، ومستوى مشاركة سياسية شامل جدًا في انتقاء القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة ونزيهة لا تستبعد منها أي جماعة اجتماعية رئيسية راشدة، ومستوى كاف من الحريات السياسية والمدنية– حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها، لضمان سلامة المنافسة والمشاركة السياسية". (Diamond and linz and lipset 1990, 6–

7) فيما قدم جوزيف شومبيتر تعريفًا إجرائيًا للديمقراطية بالقول إنها نهج اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات. (Schumpeter, 1947. P269)

ويرى روبرت دال أن هناك مجموعة من الظروف الأساسية المواتية للمؤسسات الديمقراطية واللازمة من أجل استقرارها واستمرارها وهي: سيطرة مسؤولين منتخبين على قوات الجيش والشرطة، انتشار المعتقدات والثقافة السياسية للديمقراطية، غياب سيطرة أجنبية قوية معادية للديمقراطية، إلى جانب اقتصاد سوق ومجتمع حديثان، وضعف تأثيرات التنوع الثقافي والصراعات المنبثقة منه. فالبلد الذي يحظى بهذه الظروف يمكنه أن يتأكد من تطوير الثوابت الديمقراطية والمحافظة عليها، والبلد الذي يفتقر إلى كل هذه الظروف من الصعب أن يتمكن من تطوير الديمقراطية، أما البلدان التي تفتقد واحدًا أو أكثر من هذه الظروف فإن تحقيق الديمقراطية فيها سيكون صعبًا لكنه ليس مستحيلًا. (دال، 2014، 105-125)

والخطاب الإعلامي أو الصحفي هو رسالة إقناعية تستهدف إقناع الجمهور بأطروحات معينة، أو تفنيد وجهات نظر مضادة في إطار حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية (عبد الباقي، 2009، 81) والخطاب الإعلامي الديمقراطي يتمحور في جوهره حول "ترويج الديمقراطية" من خلال مجمل اللغة الفظية والبصرية (المكتوبة والمنطوقة والمصورة) الموجهة والتي تستند إلى القيم والمبادئ والتصورات الديمقراطية، سواء كانت في النظرية أو الممارسة، وصولا إلى إحداث التحول

الديمقراطي التام أو الجزئي أو تعزيز هذه القيم أو إدخالها بما يخدم النهوض بالديمقراطية وترسيخها وتنميتها.

ويركز الخطاب الديمقراطي على وجود مجموعة من العناصر الرئيسية، من أجل إتاحة الفرص للمواطنين لصياغة ما يريدونه والتعبير عنه ومنحه مكانًا في إدارة الشأن العام، ومن هذه العناصر وجود مسؤولين منتخبين، حق الاقتراع العام والشامل والحق في الترشح للمناصب الرسمية، وحرية التعبير بما فيها انتقاد المسؤولين والحق في الحصول على المعلومات من مصادر متعددة، وحق المواطنين في تشكيل الجمعيات والمنظمات بما في ذلك الأحزاب السياسية وضمان الحريات السياسية والمدنية بما يشمل حرية التعبير وحرية الصحافة. (سورنسن 2015. 31) وحينما تختار الأطراف السياسية الفاعلة الداخلية أو الخارجية التحول الديمقراطي، تظهر أهمية الاستعانة بوسائل الإعلام لبناء خطاب إعلامي وتعزيزه وترسيخ دعائمه في أوساط الجماهير والفئات المستهدفة، سيما أن هناك شروطًا مسبقة يُعتقد في كثير من الأحيان أنها محفزة ومناسبة للديمقراطية وهي بحاجة حقيقية إلى وسائل الإعلام، وهي "التحديث والثروة والبنية الاجتماعية للمجتمع، والثقافة السياسية؛ أي منظومة القيم والمعتقدات التي تحدد سياق الفعل السياسي"(2015. 53) وإذا كان من بين هذه الشروط شيءٌ لا يتنفس إلا بوسائل الإعلام فهي الثقافة السياسية الديمقراطية من أجل تعزيز إيمان النخب والجماهير بقيمة النظام الديمقراطي.

ولا يمكن الحديث عن الإصلاح والديمقراطية دون توفير الحد الأدنى من الحريات، وفي القلب منها حرية التعبير، وهي الحرية التي بدونها لا يكون هناك إعلام حر مُعبرٌ يمثل

الجمهور واهتماماته ويعبر عن أجندته." فالإصلاح والديمقراطية يَنمُوَان ويتعززان بحرية التعبير، التي بدونها تبقى الأشياء ناقصة ومشوهة، فهي التربة الخصبة التي تُنَشِط المجتمع، وتعيد إليه عافيته وتساعده على تطوير وازدهار الإصلاح والديمقراطية" (شعبان 2010، 287).

وفي سبيل قياس وتحليل مدى نجاعة وفعالية وأثر الخطاب الديمقراطي في وسائل الإعلام، يلجأ الباحثون والدارسون إلى وسائل وأدوات بحثية وعلمية منها منهج التحليل النقدي للخطاب، وهو ما تعتمده هذه الدراسة، إلى جانب دراسة وتحليل مؤشرات تنمية وسائل الإعلام التي وافق عليها المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال في آذار من 2008، حيث تضم فيما بينها مؤشرا لقياس مدى تمثيل وسائل الإعلام منبرا للخطاب الديمقراطي، وتُعَبر هذه المؤشرات عن إجماع دولي حول أهميتها لتحسين وضع الإعلام، من خلال الاستفادة من الإعلاميين المحترفين والمجتمع المدني وصانعي القرارات والهيئات التظيمية لقطاع الإعلام. (مندل، 2008. 7) إلى جانب رصد الخطاب الديمقراطي في وسائل الإعلام لبيان أوجه القصور فيه وأسبابه، وسبل إصلاحه والارتقاء به.

ويشتمل مؤشر قياس مدى كون وسائل الإعلام تمثل منصة للخطاب الديمقراطي على مؤشرات فرعية منها: أولًا: قدرة الإعلام على عكس التنوع في المجتمع(كافة مكونات المجتمع السياسية والدينية والعمرية والجندرية)، ويشمل هذا المؤشر مؤسسات الإعلام العامة والخاصة والمنظمات الإعلامية عبر ممارساتها التوظيفية وخدمة أفراد المجتمع والتعبير

عنهم وعن تطلعاتهم، ثانيًا: التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام من خلال آليات فعالة تُطَبَق على الصحفيين خلال العمل وخلال التعامل مع الجمهور مثل مدونة السلوك أو تنظيم أو توجيه، ثالثًا: درجة ثقة الجمهور بوسائل الإعلام وتعويله عليها واستجابة وسائل الإعلام للنظرة التي يكونها الجمهور تجاهها، رابعًا: سلامة الصحفيين وعدم تأذي الممارسة الإعلامية.

المحور الثاني: تحليل نماذج الصحافة الإلكترونية (معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء)

وكالة معا الإخبارية

انطلقت وكالة معا الإخبارية عام 2005، وهي تابعة لموسسة "معا" الإعلامية غير الربحية التي تأسست عام 2002، وساهمت الممثلية الدنماركية ونظيرتها الهولندية لدى فلسطين في دعم إطلاق معا الإعلامية.

وتنشر الوكالة مختلف أشكال المواد الصحفية باللغتين العربية والإنجليزية، وهي عبارة عن جزء من كيان مشترك اسمه "شبكة معا" يضم عددا من الصحفيين المستقلين في أنحاء فلسطين، بما في ذلك تسع محطات تلفزة محلية وتسع محطات إذاعية. تقوم شبكة معا بنشاطات أخرى مثل الأعمال التلفزيونية وتصوير الفيديو والإنتاج الإذاعي، كما تُقيم دورات تدريبية للصحفيين الفلسطينيين ورجالات الإعلام، وتترجم باستمرار مقتطفات من الصحافة

العبرية لتقديمها للقرّاء باللغة العربية، وتُقدِم مقالات أدبية وتحقيقات مميزة حول مواضيع متنوعة تتراوح بين شؤون الأسرى إلى المشاريع الرامية إلى تطوير الاقتصاد.

وعن نفسها تقول معا إنها تأسست بهدف تعزيز الإعلام المستقل في فلسطين، وإقامة علاقات بين وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية وتعزيز حرية الكلمة والتعددية في التغطية الإعلامية كعناصر محورية لتعزيز مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإن عدد زُوارها يزيد عن 3 ملايين زائر شهريًا. (وكالة معا)

صحيفة دنيا الوطن

صحيفة إلكترونية فلسطينية تهتم بالشأن الفلسطيني وتواكب الأحداث المحلية والعربية والعالمية، تأسست عام 2003، وتعرف عن نفسها بأنها أول صحيفة إلكترونية فلسطينية. ووفق دراسة ألمانية أجراها الباحث "البرشت هوفهاينز" عام 2005 صُنِّفت دنيا الوطن واحدة من أهم المواقع العربية التي تلعب دورًا في تعزيز الديمقراطية (Hofheinz 2005, 89)، وتمكنت في مطلع عام 2013 من تجاوز الشبكة الاجتماعية الأكثر شهرة في العالم "فيس بوك" من حيث أعداد الزيارة في فلسطين، وتصدرت المركز الأول في فلسطين وفق العداد العالمي لقياس الزوار "اليكسا" واجتازت بذلك عددًا من المواقع الهامة مثل "جوجل" و"يوتيوب" و"ياهو" و"تويتر".

ووفقا لدراسة أجراها معهد تابع لجامعة أكسفورد البريطانية لقياس الآثار الاجتماعية للانترنت في أغسطس 2013، صُنِّفت دنيا الوطن كأول موقع في العالم يتخطى مواقع التواصل

الاجتماعي في بلده. وتعد دنيا الوطن من أوائل المواقع المستقلة التي فتحت باب المشاركة والحوار وإبداء الرأي أمام الجمهور من دون أي قيود، كما تحرص على مَدّ القارئ بكل روافد المعرفة والاطلاع عبر المواد الصحفية والقصص الإخبارية والمواد التفاعلية والوسائط كالفيديوهات والصور وفتح باب التعليقات ومشاركات القراء على مختلف الموضوعات والأقسام في الموقع. (صحيفة دنيا الوطن)

وكالة وطن للأنباء

تصف وطن للأنباء ذاتها بأنها صحيفة إلكترونية فلسطينية "مستقلة" تسعى لتقديم إعلام وطني ديموقراطي، أسست عام 2005، وهي جزء من منظومة اعلامية مكونة من: تلفزيون وطن، مركز وطن للأعلام، وطن للإنتاج التلفزيوني. تهتم وطن للأنباء بكل ما يرتبط بالقضية الفلسطينية من مستجدات وتطورات، سياسية واقتصادية وحقوقية وثقافية ورياضية (وطن للانباء)

مكونات وشكل وعناصر النماذج الثلاثة

صحيفة دنيا الوطن هي الأضخم من حيث عدد الزوايا وتنوع المواضيع مقارنة بصحيفتي معا ووطن للأنباء، وتتميز عنهما بإتاحة زاوية خاصة للجمهور لتزويدها بالأخبار والمستجدات في زاوية "أرسل خبرا" و"شارك برأيك"، كما أنها تتيح لجميع القرّاء نشر مقالات الرأي وتُخبرهم حال تم نشرها في زاوية "دنيا الرأي"، وتهتم الصحيفة بالدرجة الأولى بالشؤون

الفلسطينية ثم الشأن العربي والدولي، ولديها زوايا متعددة تغطي من خلالها عدة قضايا أبرزها: اهتمامات الأطفال وذويهم في زاوية "دنيا الأطفال" والنساء من خلال زاوية "لها" والأخبار الخفيفة والفنية والمنوعات، وشؤون الفلسطينيين المغتربين في زاوية "دنيا الجاليات" وشؤون الفلسطينيين في الداخل المحتل عبر ركن "عرب 48" وشؤون الرياضة والثقافة وزاوية للأخبار المصورة– فيديو.

أما "وكالة معا" فتهتم من خلال زواياها بالشأن الفلسطيني المحلي والشأن الإسرائيلي، وفي أحيان كثيرة تكون الأولوية في الأخبار للشأن الإسرائيلي، حيث إنها تعتمد بشكل كبير على الترجمات من وسائل الإعلام الإسرائيلية، ولديها هي الأخرى عدد من الزاويا أبرزها "أهم الأخبار" وغالبا تكون أخبار فلسطينية محلية وأخرى اسرائيلية، وزوايا (إسرائيليات ورياضة وثقافة ومرأة واقتصاد) وتهتم أيضا بأخبار الأسرى في السجون الإسرائيلية بدرجة أكبر من دنيا الوطن، حيث أفردت لها زاوية خاصة بحجم واضح، إلى جانب أخبار الصحة والتكنولوجيا وزاوية للتقارير المصورة– فيديو، وتفتقد معا لأخبار المنوعات والأخبار الخفيفة خلافًا لدنيا الوطن التي أولتها اهتماما كبيرًا جدًا.

وبين "معا" و"دنيا الوطن" تتوسط وطن للأنباء في كثير من الأمور، فهي تهتم من خلال زواياها بالدرجة الأولى بالشأن الفلسطيني المحلي، وله الأولوية بلا منازع من بين كل الزوايا والموضعات وانتشارها في الموقع، حيث يغطي الشأن المحلي أكثر من 75% من مساحة الصحيفة، وتتميز وطن للأنباء بتخصيصها زاوية كبيرة نسبيًا للمواد الصحفية المصورة–

الفيديو، وهي مواد أصيلة يتم إنتاجها من خلال طاقم الصحيفة، ويعود ذلك إلى أن أصل هذه الصحيفة كان تلفزيونا محليًا "تلفزيون وطن"، إلى جانب البرامج التي يتم بثها عبر التلفزيون، حيث يتم إعادة نشرها على الصحيفة الإلكترونية، وهي تلتقي في ذلك مع "معا" التي تعيد نشر مواد "تلفزيون مكس معا". وتنفرد وطن للأنباء بزاوية خاصة غير موجودة لا في دنيا الوطن ولا "معا" وهي زاوية التحقيقات رغم ادعاء معا أنها تنتج تحقيقات صحفية، وتحتوي أيضًا على زوايا خاصة لمقالات الرأي، وزوايا لأخبار الرياضة والثقافة والفن والمنوعات والتكنولوجيا تمامًا مثل "دنيا الوطن".

الرقابات السياسية والاقتصادية في النماذج

تواجه الصحافة الفلسطينية التقليدية والإلكترونية، على حد سواء، تحديًا صعبًا يتمثل في مجموعة من الرقابات التي تفرض سلطتها على وسائل الإعلام والعاملين فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ورغم تعدد استخدامات كلمة "رقابة" إلا أن استعمالاتها متعددة وتتغير دلالتها بحسب السياق الذي توضع فيه، لكنها تعني غالبا "الضبط"، لكن "المشكلة ليست في معنى الرقابة، بل في تلك الاستخدامات التي حولتها من وسيلة مشروعة لحماية الأمن الاجتماعي وحرية الفرد إلى ممارسة منظمة تهدف إلى تمكن السلطة من ممارسة القهر ومصادرة الرأي وحرية التعبير" (فطافطة 2010، 15)

ومن أبرز الرقابات التي تواجه الصحافة الفلسطينية هي سلطة المعلنين، وهي عنوان الرقابة الاقتصادية على الصحافة؛ ذلك أن وسائل الإعلام تعتمد بشكل ما على الإعلانات كمصدر

دخل لها ولموظفيها، وهو في حقيقته أعمق وأشد سطوة من السلطات السياسية التي تمارس انتهاكاتها بحق الصحافة، فالصحف الثلاث "معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء" تشكل الإعلانات بالنسبة لها شريان حياة يمدها بأسباب الاستمرار ويوفر نفقاتها المالية بغض النظر إن كانت تتلقى تمويلًا من جهات أخرى.

فصحيفة معا تمثل منصة لـ14 اعلانًا على واجهتها الأساسية لشركات منها "جوال" ومجموعة الاتصالات الفلسطينية" بالتل" وشركة كهرباء محافظة القدس، بالإضافة إلى عدد آخر من الإعلانات على الصفحات الداخلية، وكذلك وطن للأنباء لديها 14 إعلانًا لشركات عدة مثل شركتي "الجبريني" و"الجنيدي" للألبان "وجوال" وعدد آخر من الإعلانات على الصفحات الداخلية، أما دنيا الوطن فلديها 16 إعلانًا مختلفًا لشركات فلسطينية. إن هذه الإعلانات تمثل في مجموعها 34 سلطة راقبية على الصحف الثلاث، وأثبتت التجارب أن أيا من الصحف لا تجرؤ على الحديث عن أي انتهاك أو تجاوز ترتكبه هذه الشركات بحق المواطنين، وستَقصِرُ تغطيتها على تبني خطاب الشركة في أسرع وقت، وأن يتصدر عنوانًا رئيسيًا في هذه الصحف.

هذه الهيمنة التي يفرضها المعلنون تمثل عائقًا حقيقيًا أمام الخطاب الديمقراطي، وأمام الخطاب الإعلامي الحر أيضا، ففي ظل هذه الحالة تتراجع الصحف عن القيام بدورها الرقابي، وتتدنى مستويات ثقة وتعويل الجمهور على الصحف، بل إنها تتحول إلى جهات متواطئة تبيع الجمهور للشركات من أجل تحقيق أرباح وفوائد، وفي الأراضي الفلسطينية فإن

هيمنة المعلنين قابلة للتوسع في ظل العديد من الثغرات الموجودة في أداء الجهات الرسمية المختصة بمتابعة هذا النوع من الانتهاكات لحقوق الجمهور والمستهلكين حينما يتعلق الأمر بالإعلانات المضللة التي تنشرها وسائل الإعلام.

وإن لم تكن الرقابة السياسية على الصحف الفلسطينية جديدة، فهي تعرف جيدًا حدة مقص الرقيب الإسرائيلي، لكن الإنقسام الفلسطيني الداخلي زاد من هذه الرقابة على الصحف مطبوعة وإلكترونية، وتضاعفت معه الإنتهاكات بحق الصحف والعاملين فيها، وامتدت لتشمل أغلب وسائل الإعلام العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة من السلطات الحاكمة فيها.

وتشير تقارير لمؤسسات تعنى بالحريات الإعلامية إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية للصحافة في الأراضي الفلسطينية متواصلة دون توقف، لكنها تنخفض تارة وترتفع تارة أخرى، فيما تتوالى التحذيرات من مخاطر هذه الانتهاكات. فخلال النصف الأول من عام 2016، وحسب المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" ارتفعت نسبة انتهكات الاحتلال الإسرائيلي للحريات الإعلامية بـ 17% فيما انخفضت الانتهاكات الفلسطينية بـ41%، وبلغ عدد الانتهاكات الإسرائيلية في نفس الفترة 133 انتهاكا في حين بلغ عدد الانتهاكات الفلسطينية التي سجلت في الضفة الغربية وقطاع غزة 65 انتهاكا، سجل 43 منها في الضفة الغربية و22 في قطاع غزة.

وتتسبب هذه الانتهاكات في خلق رقابات اضافية على حرية العمل الصحفي في فلسطين، وهي عنوان الرقابة السياسة على الصحافة، لكن يبدو أن الصحافة الإلكترونية قد نجحت نسبيًا في تجاوز الرقابة السياسية، ورفعت سقف حريتها أمام الرقابات السياسية التقليدية، فـ"كثير من الصحفيين الذين يعملون في الصحافة الإلكترونية يتلذذون بتحدي الرقابة والتغلب عليها، حيث أصبحت الرقابة بمفهومها التقليدي واجراءاتها المتراكمة والمتكررة موضوعًا للتحدي والتندر في غرف أخبار الصحف الإلكترونية، حتى بدأت بعض أنماط الرقابة تفقد فاعليتها على ضوء التطور الكبير الذي يشهده الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية. (فطافطة، 2010. 59)

المحور الثالث: تجليات مؤشرات الخطاب الديمقراطي في النماذج

- **مستوى التنوع**

يعود أصل فكرة وجوب التنوع في وسائل الإعلام إلى كونها أحد تجليات المجال العام، وهو "نطاق من حياتنا الإجتماعية الذي يمكن فيه تكوين ما يقارب الرأي العام، على أن الوصول إليه مضمون لكل الموطنين" (هابرماس 2012. 63)، بل إن لوسائل الإعلام دور فاعل في توفير حيز عام/ مجال عام لإجراء التداول الحر والنقاشات الحرة في المجتمع، وحتى يكون النقاش الذي يدار من قبل وسائل الإعلام في المجتمع نقاشًا حرًا في حيز عام حر، يجب أن يمثل كافة مكونات المجتمع وأن يكون متاحا لكافة المواطنين، وأن يمنحهم الفرصة المنصفة للتعبير عن كينونتهم وأهدافهم واهتماماتهم داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، على أساس أن المجتمع هو "شبكة من العلاقات قوامها آلية معينة هي التواصل". (أشرف 2005 251-268)

ويكون التنوع في وسائل الإعلام على مستويين اثنين، تتفرع منهما لاحقًا أنواع أخرى، المستوى الأول هو التنوع على صعيد وسائل الإعلام نفسها، بحيث يكون فيها تعددية من ناحية الملكية(خاصة أو عامة مثلا)، والمستوى الثاني ما يهم هذه الدراسة، وهو التنوع على مستوى المضمون من خلال عكس كافة مكونات المجتمع. وعلى صعيد المجتمع الفلسطيني فإنه يتميز بالتنوع والتعددية السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية، ويشمل التنوع أيضا أن

تكون وسائل الإعلام تخدم كافة المجموعات في المجتمع وتعكس التنوع الإجتماعي عبر ممارساتها التوظيفية.

وتتفاوت الصحف الثلاث (معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء) في مدى خدمة محتوها للفئات المختلفة في المجتمع الفلسطيني، وذلك حسبما كشفه استطلاع للرأي[6] أجري لصالح هذه الدراسة، إذ يرى صحفيون فلسطينيون يعملون في صحف إلكترونية، شملهم استطلاع الرأي يوضحه الشكل أدناه، أن صحيفة وطن للأنباء ومن خلال محتواها هي أكثر من يخدم الفئات المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني، حيث حصلت على نسبة 68% تليها معا الإخبارية التي حصلت على نسبة 58% ودنيا الوطن التي حصلت على 46%.

ما تبثه وسائل الإعلام يخدم الفئات المختلفة في المجتمع الفلسطيني:			
صحيحة	وكالة معا الإخبارية	صحيفة دنيا الوطن	وكالة وطن للأنباء
صحيح	%28	%10	%14
صحيح إلى حد ما	%30	%36	%54
غير صحيح إلى حد ما	%40	%48	%16
لا أعرف	%2	%6	%16

[6] شمل الاستطلاع 50 صحفيًا فلسطينيًا من العاملين في الصحف الإلكترونية الفلسطينية، منها معا ودنيا الوطن ووطن للأنباء وغيرها، وتراوحت أعمار الصحفيين المستطلعة أراءهم ما بين (24–46 عاما)، وأجري الاستطلاع في الفترة الواقعة ما بين 1–11–2016 حتى 8–11–2016.

وتشير هذه النتائج في مجملها إلى أن هناك رضى نسبيًا عن المحتوى الذي تقدمه الصحف الثلاث، لكن هناك من يعتقد أن محتوياتها وما تبثه غير كاف لتمثيل كافة فئات المجتمع. يقول الصحفي خليل جاد الله إن هناك حاجة لتعزيز محتوى الصحف الثلاث بشكل يغطي مناطق الأطراف في الأراضي الفلسطينية، هناك الكثير من المناطق المهمشة والقرى التي لم يسمع بها أحد أو بمشاكل أهلها، كما أن المواضيع المقدمة للجمهور يجب أن تكون أكثر تنوعا، كأن يتم الاهتمام بقطاع الرياضة والزراعة والصناعة وقضاياها، فهذه أيضا فئات موجودة في مجتمعنا وتستحق من الصحافة إثارة قضاياها بشكل أعمق، نعم هناك زخم في الأحداث السياسية نظرًا للظروف الاستثنائية في فلسطين لكن القطاعات الأخرى أيضا تستحق الاهتمام. (خليل جاد الله، مقابلة شخصية. 05-11-2016)

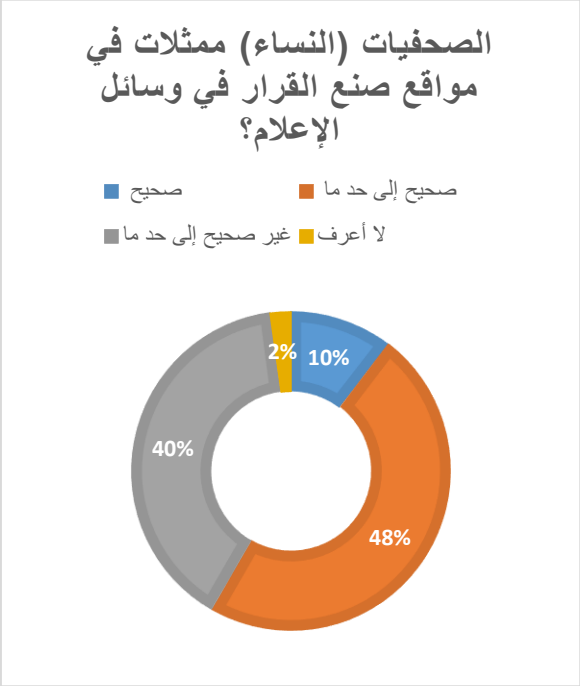

ولدى سؤال الصحفيين الفلسطينيين عن مدى تمثيل الصحفيات النساء في مواقع صنع القرار في وسائل الإعلام، كما يبين الشكل أدناه، فقد صرح 10.2% من عموم الصحفيين المستطلعة أراءهم أن العبارة التي تقول إن "الصحفيات (النساء) ممثلات في مواقع صنع القرار في وسائل الإعلام" بأنها صحيحة، و46.9% منهم أنها صحيحة إلى حد ما، فيما صرح 40.8% بأنها غير صحيحة و1.2% لا أعرف.

ورغم إظهار الاستطلاع أن نسبة الصحفيين الذين وافقوا على عبارة "المرأة ممثلة في مواقع صنع القرار داخل وسائل الإعلام" أعلى من أولئك الذين رفضوها، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن 40.8% من الصحفيين المستطلعة أراءهم يرون أن المرأة ليست ممثلة في مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية، وهذا يؤثر على صورة المرأة المُقدمة في وسائل الإعلام، وطبيعة المحتويات التي يتم عرضها للجمهور خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تعزيز "الذكورية" في الرسالة الإعلامية وتغييب قضايا المرأة وبرامجها وأهدافها ورؤيتها من منظور نسوي عن وسائل الإعلام، ما يعني تراجع أي فرصة لخطاب إعلامي يعكس التنوع والتعددية داخل المجتمع، وفشل وسائل الإعلام في خدمة كافة المكونات في المجتمع، وبالتالي انهيار أحد الأركان التي يقوم عليها الخطاب الديمقراطي الإعلامي.

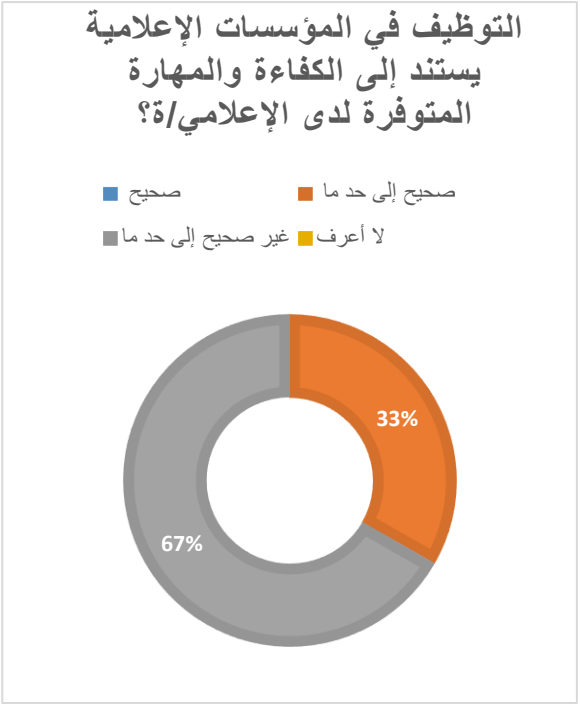

ويرى 67.3% من الصحفيين الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع، كما يبين الشكل أدناه، أن عبارة" التوظيف في المؤسسات الإعلامية يستند إلى الكفاءة والمهارة المتوفرة لدى الإعلامي/ة" غير صحيحة إلى حد ما فيما أجاب 32.7 أن العبارة صحية إلى حد ما.

هذه الفجوة الكبيرة جدا بين النسبتين المئويتين

تشير إلى معضلة حقيقية حول الآلية المعتمدة في التوظيف لدى وسائل الإعلام الفلسطينية. وإذا لم تكن الكفاءة والمهارة معيارًا للعمل في وسائل الإعلام فهذا يعني أنها استبدلت بالواسطة والمحسوبية والاعتبارات السياسية والاجتماعية، حسبما يقول صحفيون؛ إذ يرى الصحفي أنس هلال الذي عمل لأكثر من 5 سنوات في صحف إلكترونية فلسطينية أن الصحف الإلكترونية الفلسطينية ككل منظومة الإعلام محكومة بشكل كبير بالمعيار السياسي والانتماء الحزبي، فتسعى وسائل الإعلام الحزبية إلى توظيف من ينتمون إلى نفس تيارها وتوجهها السياسي، أما المؤسسات الإعلامية الخاصة فإن التوظيف فيها محكوم أكثر بالعلاقات الإجتماعية وقليلا بمعيار الكفاءة، لأنها في النهاية تريد أن تحقق أرباحًا وتحافظ على وجودها في السوق الإعلامية. (أنس هلال، مقابلة شخصية. 25-10-2016)

ويتفق الصحفي الفلسطيني محمد رجوب مع هلال إذ يقول "أعتقد ان التوظيف انطلاقًا من معايير الكفاءة موجود، في وسائل الاعلام بمختلف هوياتها الخاصة والعامة والأهلية، ولكن ذلك يتم في حدود ضيقة؛ ففي وسائل الاعلام الرسمية والحزبية، تكون المعايير السياسية محورية عند التوظيف، وإن كان معيار الكفاءة مطلوب في هذه الحالة، إلا أن مسألة الانتماء السياسي تغلب، وتبقى هي الحاسمة في بعض الاحيان. ولا يمكن إغفال وجود التوظيف بالواسطة في معظم وسائل الاعلام بما فيها تلك الخاصة، وفي هذه الحالة تكون المعايير مصلحية، شرط أن يكون الصحفي المرشح للوظيفة مطابقًا للمعايير السياسية أو مستقلًا بما يخص وسائل الاعلام الرسمية والحزبية، وهناك توظيف مبني على النوع الاجتماعي انطلاقًا من الوضع المالي المتعثر لوسيلة الاعلام بحيث يتم التركيز على

صحفيات تخرجن حديثًا للالتفاف على مسألة منح الحقوق الكاملة للموظفة بما في ذلك الراتب". (محمد رجوب، مقابلة عبر البريد. 13-11-2016)

- **القدرة على التنظيم الذاتي**

يعرف التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام على أنه التزام طوعي من جانب وسائل الإعلام بمبادئ ومعايير مهنية، من خلال الممارسة الفعّالة لضمان استقلال وسائل الإعلام والكفاءة والمهنية والسلوك الأخلاقي. وهو اعتراف نابع من داخل وسائل الإعلام تجاه مسؤوليتها عن نوعية الخطاب العام مع الحفاظ على استقلاليتها تمامًا في تشكيل ذلك الخطاب. (Haraszit 2008. P9).

ويشير واقع الصحافة الفلسطينية إلى غياب شبه كامل لثقافة التنظيم الذاتي، فلا مواثيق شرف إعلامي ولا مدونات سلوك متفق عليها بين الصحفيين، كما أن الصحفيين لا يستندون في عملهم إلى دليل مهني أخلاقي بل إن وسائل الإعلام الفلسطينية لا تعطي أي اهتمام لهذا الشكل من التنظيم الذاتي "وتطبق معايير المهنة حسبما يرى رئيس التحرير". (أبو عرقوب 2014. 88)

وتظهر التجربة أن جزءًا كبيرًا من الصحفيين الفلسطينيين غير مُلِمين بأخلاقيات وقواعد مهنة الصحافة، بل إنهم في أحيان كثيرة لا يُفرّقون بين ما يتعلق بسلوك الأفراد كأفراد بعلاقاتهم مع بعضهم البعض، وبين السلوكيات التي تشكل تجاوزًا لأخلاقيات العمل الصحفي "فكثيرًا

ما تلقت لجنة أخلاقيات المهنة في نقابة الصحفيين الفلسطينيين شكاوى على خلفية سلوكيات فردية لا علاقة لها بأخلاقيات الصحافة، علما أنه تم تقديم هذه الشكاوى على أنها انتهاك لأخلاقيات العمل الصحفي. وعلى الجانب الآخر نجحت اللجنة في الفصل بشكاوى تتعلق بأخطاء مهنية، ولاقت استحسانًا وقبولا من المتخاصمين، كان بينها شكوى من نادي الأسير على شبكة هنا القدس للإعلام المجتمعي عام 2012". (حسام عز الدين، مقابلة شخصية. 25-05-2016)

ولا تبدو الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في أدائها أحسن حال من الصحفيين، "فأخلاقيات المهنة وثقافة التنظيم الذاتي لديها تكاد تكون شبه معدومة في الممارسة العملية، وتبدو متأثرة جدًا بثقافة الحصول على الإعجاب (Like) على الشبكات الاجتماعية التابعة لها على حساب التزامها بالمعايير المهنية ومسؤوليتها تجاه المجتمع، فتتجاوز في سبيل ذلك المعايير المهنية، وهو ما يؤثر على ثقة الجمهور بها وعلى فعالية رسائلها لاحقًا وقدرتها على التأثير. (حسام عز الدين، مقابلة شخصية. 25-05-2016)

وفي ظل هذه الحالة من الفوضى فيما يتعلق بالتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، يأتي المُشرّع الفلسطيني ليضع هو الأخر قواعد ومحددات لأخلاق مهنة الصحافة، ثم يفرض عقوبات تخالف المعاير الدولية، ففي المادة (8) من قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني يشدد المشرع أن على الصحفي وعلى كل من يعمل بالصحافة التقيد التام بأخلاق المهنة وآدابها بما في ذلك ما يلي: احترام حقوق الأفراد وحرياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم

الخاصة، تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازية، توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الأخبار والأحداث، الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكي العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية والطائفية، عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لمنتوج تجاري أو الانتقاص من قيمته. وحال تم انتهاك هذه الإلتزامات من قبل الصحفي فإنه سيواجه عقوبة بـ "غرامة لا تزيد على 1000 ألف دينار أو الحبس شهر أو بكلتا العقوبتين معاً" حسب المادة (48) من نفس القانون.

ولا يتوقف دور وسائل الإعلام في مجال التنظيم الذاتي على ممارسة هذه الثقافة في أروقتها، بل أيضا يتوجب عليها أن تبرهن للجمهور على أنها ملتزمة بهذه الثقافة، لتعزيز خطاب الديمقراطية بالممارسة الفعلية، خاصة في توضيح الأخطاء والاعتذار عنها، وعدم استخدام منتجات وسائل الإعلام الإخرى دون الإشارة إلى المصدر الرئيسي لها، وهذا تجاوز شائع جدًا في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية.

- **ثقة المجتمع الفلسطيني وتعويله على (معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء)**

إن ثقة المجتمع بوسائل الإعلام بمكانة أهمية العجلات من المركبة، فمتى وثق المجتمع بوسيلة إعلام ما انطلقت تقوم بدورها الأمثل بكل يقين، وانكبت على احتياجات وطموحات هذا الجمهور، وعبرت عنها أحسن تعبير، وبادلها الجمهور بثقة وتعويل كبيرين.

وتتعزز ثقة المجتمع بوسائل الإعلام كلما مارست هذه الأخيرة الرقابة على الجهات الرسمية والمسؤولين وأصحاب النفوذ، والذين أوكلت إليهم مهمة إدارة الشأن العام، ولا يقف الأمر عن

ذلك، بل إن تفاعل وسائل الإعلام مع الجمهور والاستماع لآرائهم وفتح المجال أمامها يعزز من الثقة والتفاعلية بين الجمهور وإعلامه.

وبالحديث عن التفاعلية فإن الصحافة الإلكترونية هي أفضل من وَفّر هذا العنصر الحيوي من بين الأشكال المختلفة لوسائل الإعلام، وتم تعريفها على أنها "إحدى إمكانيات القوى الدافعة نحو انتشار وسائل الإعلام الجديدة. بل إنها من أكثر الخواص التي يشار إليها والمستخدمة لتمييز الإنترنت عن وسائل الإعلام الأخرى. (اللبان 2005. 80) ووفرت هذه السمة للصحافة الإلكترونية ميزة جعلت منها مواتية لاتصال ديمقراطي بين وسيلة الإعلام والجمهور، فلم يعد الجمهور مجرد متلق، وتحرر من سيطرة المرسل في عملية الاتصال، ومنحته موقعا متقدما من الاطلاع على المعلومات وصناعة الحدث أيضا، ما زاد من وتيرة تنافس وسائل الإعلام على كسب ثقة هذا الجمهور.

وسائل الإعلام تستجيب لآراء أو تعليقات المواطنين حول أدائها ودورها:			
الصحيفة	وكالة معا الإخبارية	صحيفة دنيا الوطن	وكالة وطن للأنباء
صحيح	%2	%6	%6
صحيح إلى حد ما	%22	%16	%52
غير صحيح إلى حد ما	%50	%46	%14
لا أعرف	%26	%32	%28

رغم الآليات الكثيرة التي توفرها الصحافة الإلكترونية من أجل التواصل مع الجمهور، إلى الحد الذي وصل إشراك الجمهور في صنع الرسالة الإعلامية، إلا أنه لا يبدو أن دنيا الوطن

ومعا الإخبارية تمنحان الموضوع أية أهمية، خاصة في ظل تعطيلهما لميزة تعليق الجمهور على المواد التي تنشرانها عبر موقعهما، بل إنهما لا تسمحان للجمهور بالتعليق على الموقع ولا حتى عبر الخاصية التي توفرها شبكة فيس بوك بتضمين التعليقات، ما يعني عدم استغلالهما الأمثل لميزات الصحافة الإلكترونية خاصة ميزة "التفاعلية".

على خلاف ذلك تقف وطن للأنباء التي تتيح لجمهورها التعليق على أداءها ودورها، وهو ما انعكس بصورة جلية خلال استطلاع رأي الجمهور المُتابع للصحف الثلاث، إذا حظيت وطن للأنباء بموافقة 58% من الجمهور المستطلعة أرائه على العبارة التي تقول "تستجيب وطن للأنباء حول تعليقات الجمهور والمواطنين حول أدائها" في حين حظيت معا ووطن للأنباء على 24% فقط لكل منهما فيما يخص رأي الجمهور في الاستجابة لأرائهم حول أدائها. وترفع نتائج الاستطلاع احتمالية التباعد بين أجندات الصحيفة وبين اهتمامات الجمهور والتواصل معه، وقد يصل الحال إلى خلق فجوة بين الصحيفة وجمهورها، وستفشل في أن تمثل حيزًا عاما للجمهور الفلسطيني، قبل أن نقول إنها ستفشل بكل تأكيد في أن تكون منصة للخطاب الديمقراطي والإصلاح السياسي.

- **سلامة الصحفيين**

لا صحافة فاعلة مع الخوف والترهيب أيًا كان مصدره أو شكله أو مستواه، فحيثما كان الخوف أو التهديد يحيط بالصحافة والعاملين فيها نشأت صحافة مشوهة، تَكتُب فيها يَد الصحفي وعيناه على من يُهدده، ما يَعني أن جوهر الصحافة وهو الحق في التعبير في خطر. ومن أجل حماية هذا الحق نصت المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية على أن" لكل إنسان حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون ما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها، "وهذا الحق على المستوى الوطني ضروري للحكم الرشيد وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي كذلك، ويعزز من دعائم الحكم الديمقراطي" حسب منظمة Article19.

فلسطينيا، يواجه الصحفيون صعوبات بالغة في عملهم، بعضها يرقى إلى مستوى تهديد الحياة، حيث سبقت الإشارة لها في الفصل السابق، ويمكن تلخيص أبرز مصادر هذه التهديدات بالاحتلال الإسرائيلي، السلطات الفلسطينية الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، البيئة القانونية الفلسطينية غير الداعمة لحرية الإعلام والمناهضة لها أحيانا، ومخالفتها للمعايير الدولية.

منسق برنامج سلامة الصحفيين في نقابة الصحفيين الفلسطينين، منتصر حمدان يقول إن البيئة التي يعمل بها الصحفي الفلسطيني غير آمنة، وتتميز بتعدد مصادر الخطر التي يتعرض لها الصحفي من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، فمن جهة الجانب الإسرائيلي يمثل

المستوطنين وجيش الاحتلال أهم مصادر الخطر، أما من جهة الجانب الفلسطيني فتعتبر الاجهزة الأمنية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والاحزاب مصادر أخطار متعددة تهدد الصحفي.

وحسب حمدان فإن ما يزيد من تعقيد مهام الصحفي في الأراضي الفلسطينية هو غياب قوانين رادعة توفر الحماية للصحفي، ما يعني أنه متروك في العراء أمام المخاطر، ما سينعكس حتمًا على جودة المادة الصحفية من حيث مطابقتها للمعايير المهنية، وسيزيد من الرقابة الذاتية السلبية لدى الصحفي، وسَيُقوض المهام الكبرى للصحافة كالرقابة على السلطات، وتزويد الجمهور بالمعلومات، والقيام بتمثيل مصالح الجمهور أمام السلطات الحاكمة.

الفصل الرابع

نحو قراءة في الخطاب الإعلامي الفلسطيني: نماذج ومكاشفات

المقدمة:

يستعرض هذا الفصل بالتحليل والتسويغ والنقد أبرز ثلاث قضايا تناولتها الصحف الفلسطينية الإلكترونية الثلاث (معا، وطن، دنيا الوطن) خلال شهر شباط من عام 2016؛ وذلك لكشف وتتبع وتحليل الخطاب الديمقراطي في خطاب هذه الصحف تجاه القضايا موضع الدراسة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يستند هذا الفصل التحليلي إلى مجمل العينة التي حددتها الدراسة في إطار الفترة الزمنية المعلومة، إذ ان الصحف الثلاث تشكل أداة فاعلة تمارس توجيه وتشكيل وصياغة الرأي العام، وهي أحد أهم الفاعلين والأدوات التي يتم اللجوء لها في المجال العام لمخاطبة الرأي العام، كما أنها مَنفَذ لممارسة كافة أشكال الخطاب بما فيه الرسمي وغير الرسمي وما تعكسه من سلطة كشكل من أشكال الممارسة الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

وأولى القضايا الثلاث التي اشتملتها العينة هي الأزمة بين الحكومة والمعلمين وما نتج عنها من إضراب في المدارس ومديريات التربية والتعليم؛ بسبب مطالبة اتحاد المعلمين بتنفيذ الاتفاقات السابقة بينه وبين الحكومة، وما فيها من مطالب نقابية يقول المعلمون إنه طال انتظارها في ظل عدم اكتراث الحكومة، حيث مثلت هذه القضية فرصة لكشف وفحص إمكانية تشكيل الصحف الثلاث، أو إحداها، منصة للخطاب الديمقراطي أو تعزيز هذا

الخطاب أو حتى معارضته ورفضه، من خلال رصد وتحليل اطلاع الجمهور على كافة مجريات القضية وعدم حجب المعلومات، وأن تكون منصة تعددية ومتنوعة لخطاب كافة الجهات ذات العلاقة، وعدم التحيز إلى جهة دون الأخرى، وتعزيز وعي الجمهور الفلسطيني بحقوق المعلمين وفق ما يمليه القانون الفلسطيني عليهم من حقوق وواجبات، ومكان ذلك من نظام الحكم الديمقراطي ومبادئه الذي نص عليها القانون الاساسي الفلسطيني في المادة رقم (5) بأن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي(..) وأيضا بيان ما تحث عليه التشريعات الدولية في هذا الإطار.

والقضية الثانية التي يتناولها هذا الفصل هي قضية اعتقال الأمن الفلسطيني لاستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية البروفيسور عبد الستار قاسم، حيث اتهمت المؤسسة الرسمية وحركة فتح قاسم بأنه دعا إلى قتل الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنهم "خونة" حسب القانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979، وتبين هذه القضية بوضوح تام كيف تُجَيّر الأحزاب السياسية الفلسطينية وسائل الإعلام من أجل التحريض، وكيف أن الخطاب كممارسة سياسية ودينية أحد أهم أدوات الساسة الفلسطينيين، يلجأون إليه في إطار المناكفات دون مراعاة مبادئ مهنة الصحفة وأخلاقياتها وأساسيات العمل الصحفي، وأن بإمكان وسائل الإعلام أن تكون عقبة حقيقية في طريق التحول الديمقراطي وتعزيز الوعي بالديمقراطية، وأن هناك خطابات أخرى معادية لوجود الخطاب الديمقراطي وعناصره، تقدمها وسائل الإعلام للجمهور لاعتبارات سياسية.

والقضية الثالثة والأخيرة هي توقيف النيابة العامة للصحفي ايهاب الجريري مدير التحرير في إذاعة "FM 24" وإخضاعه للتحقيق من قبل ممثل النيابة العامة في رام الله؛ وذلك على خلفية شكوى رفعت ضده ارتباطًا بتغطيته الاعلامية لموضوع تعاقد تلفزيون فلسطين مع احدى مختصات التجميل قبل عدة شهور، حيث تناول الجريري القضية في برنامجه على مدار خمس حلقات.

وتشكل هذه القضية إنذارًا حقيقيًا من خطر المعيقات القانونية التي تواجه الخطاب الإعلامي الذي يدعو لمتابعة وكشف مسارات تشغيل المال الفلسطيني العام، والخطاب الذي يحاول أن يمارس الرقابة على الشأن العام والسلطات، خاصة وأن حديث الجريري كان حول شأن عام لا خاص؛ فموظفة التجميل وراتبها ليست شأنا خاصا، علما أنها تعمل في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، والأصل في هذه الحالة أن القاعدة معرفة الجمهور بكل ما يتعلق بهذه الهيئة العامة، والتعامل في ما يخص ذلك بشفافية لتعزيز أسس الحكم الرشيد والمكاشفة والديمقراطية، وإعمال حق الجهور في الحصول على المعلومات. وبناء على المنهجية النقدية المتمثلة في منهج التحليل النقدي للخطاب، يُستعرض هنا الخطابات الاعلامية الفلسطينية وليس خطابًا واحدًا لتوصيف جوهر الخطابات قيد التقصي وكشف الأفق الديمقراطي في الاعلام المحلي من خلال التركيز على القضايا الثلاثة ونصوصها المنشورة على الصحف الالكترونية الثلاث.

المعلمون والحكومة: تواترات واتجاهات

بداية الأزمة

بدأت الأزمة بين اتحاد المعلمين– والمعلمين من جهة والحكومة من جهة أخرى في الثاني من شباط 2016، وذلك حينما أعلنت الحكومة أنها ستصرف 2.5% فقط من علاوة طبيعة العمل للمعلمين، حيث كان من المفترض أن تصرفها كاملة بنسبة 5% حسب اتفاق سابق متدرج التنفيذ مع الحكومة، ليُعلن أمين عام اتحاد المعلمين أحمد سحويل أن صرف العلاوة مجتزأة "يعني عدم التزام الحكومة بالاتفاقات السابقة الموقعة مع الاتحاد، وأن المعلمين سيلجأون إلى تنفيذ إضرابات تشمل كافة المدارس حال لم يتم صرف العلاوة كاملة، وهو ما حدث حينما بدأ المعلمون سلسلة من الفعاليات الاحتجاجية شملت تعليق الدوام في المدارس والمديريات، وتنظيم اعتصامات أمام مجلس الوزراء في رام الله.

وبلغت الأزمة ذروتها حينما اتهمت بعض الجهات المعلمين بأنهم ينفذون أجندات حركة حماس "لتدمير المشروع الوطني وما تبعه من إقدام أجهزة الأمن الفلسطينية على إقامة حواجز عسكرية على مداخل المدن الفلسطينية لعرقلة وصول المعلمين إلى الاعتصامات للمشاركة في الاحتجاجات، واعتقال الأمن الفلسطيني لعدد من المعلمين، حيث مثلت هذه الأحداث اختبارًا حقيقيًا للصحف الثلاث ولقدرتها على أن تمارس عملها وفق معايير التعددية والتنوع وإعمال حق الجمهور في الوصول إلى المعلومة ومعرفة ما يجري دون الانحياز إلى أي طرف من الأطراف.

خطابات بين الاجتذاب(الجذب) والمحاباة

لطالما سعت السلطة السياسية إلى تحميل خطاب وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها بمفاهيم ورسائل تخدمها، لتحقق غاياتها وأهدافها، وليست الصحافة الإلكترونية الفلسطينية بمنأى عن أطماع السلطة السياسية الفلسطينية والمعارضة على حد سواء، بل إنها تقف بين شد وجذب لهذه الأطراف، ومن هنا كانت الصحافة الفلسطينية منبرًا هامًا للخطابات المختلفة، حيث يتنافس كافة الفاعلين السياسيين على اجتذاب هذه المنابر وتوليها، وهو ما بدا جليًا خلال أزمة المعلمين والحكومة، حيث اجتهدت الحكومة واتحاد المعلمين ومنظمات المجتمع المدني ليقول كل منهم كلمته عبر هذه المنابر.

وفي هذا السياق نجد أن معا ودنيا الوطن ووطن للأنباء أولت قضية اتحاد المعلمين والحكومة اهتمامًا ملحوظًا؛ حيث بَلغَ مجموع المواد الصحفية التي وردت عليها مجتمعة 166 مادة. إلا أن الفارق بين تغطية الصحف الثلاث كان كبيرًا من حيث مستوى التغطية والكيفية التي تمت بها؛ ففي حين تابعت معا القضية بـ81 مادة صحفية طوال فترة الدراسة، تابعتها وطن للأنباء بـ44 مادة، أما دنيا الوطن فكانت الأقل حيث تم رصد 41 مادة صحفية تناولت الأزمة ما بين اتحاد المعلمين والحكومة.

بدا التفاوت واضحًا إلى حد كبير بين خطاب الصحف الثلاث تجاه القضية. ففي حين شَكَّلَت معا منصة تعددية، مارست خطابها تجاه القضية بالاهتمام بخطاب كافة الأطراف، من حكومة ومعلمين ومؤسسات حقوقية، جعلت وطن للأنباء نفسها منصة خاصة للمعلمين

قَلّما أتاحت للحكومة الظهور عبرها إلا في حال كان هناك تصريحات قد تخدم رواية المعلمين، وسخّرت في سبيل ذلك كافة الإمكانات التي توفرها الصحافة الإلكترونية كما سيتضح لاحقًا، وعلى النقيض من وطن للأنباء وقفت دنيا الوطن، حيث فتحت فضاءها للحكومة وخطابها حتى أنها أجرت مقابلة خاصة مع رئيس الوزراء رامي الحمد الله للحديث عن القضية، فيما تجاهلت بشكل شبه كامل خطاب اتحاد المعلمين أو الجهة التي مثلتهم لاحقًا حينما استشرى الخلاف داخل الاتحاد، وذهبت إلى تسمية القضية بـ"أزمة المعلمين"، وذلك في سياق تبني خطاب الحكومة وتحميل مسؤولية الأزمة والتسبب بها للمعلمين وإخلاء مسؤولية الحكومة من أي واجب تجاهها، فمن يقرأ "أزمة المعلمين" يتبادر إلى ذهنه أن المعلمين هم سبب الأزمة وهم من يرفضون الحلول، خاصة في ظل تغييب خطاب المعلمين ورواياتهم عن الأزمة، وسيادة خطاب الحكومة، وبروز عدد من المبادرات لحل الأزمة وتصدر رفضها من قبل المعلمين في عناوين دنيا الوطن. وبالمقاربة مع المنهج النقدي للخطاب وبتشريح الخطاب، فهذا الخطاب لا يعبر إلا عن" الكلام الحاسم أو المعبر عن إرادة الحسم" ، كما يصفه عبد الواسع الحميري، ويجمله بنظام القول العقلي الفاصل بين الخصوم والقائم على الإثبات والدليل أو على وضوح الحجة والبرهان، أو بوصفه الكلام أو نظام التكلم الجامع لشروط الإقناع و التأثير، (الحميري، 2008) والذي يخلق تفاعلًا في إطار علاقات السلطة القائمة وممارستها السياسية عبر هذه الفضاء التفاعلي.

الممارسة السياسية في السياق الإعلامي

هناك علاقة مزدوجة بين السلطة والخطاب أو الخطاب والسياسية، تكمن في توجيه الخطاب للمعنى السياسي وللممارسة السياسية (برهومة، تمثلات اللغة في الخطاب السياسي، 2007). وقد عكس خطاب الصحف الثلاث خلال الأزمة خطاب أطراف القضية بنسب مختلفة، وانقسمت بشكل أساسي إلى خطاب مؤيد للسلطة وخطاب معارض لها، مع محاولات حثيثة من قبل هذه الأطراف لممارسة سلطة على الرأي العام الفلسطيني، ففي البداية اهتمت معا ووطن للأنباء، على عكس دنيا الوطن، بالقضية، فوطن للأنباء نشرت تصريحًا لأمين عام اتحاد المعلمين كما معا، حيث جاء فيه: "حال لم تلتزم الحكومة في كامل النسبة والبالغة 5% مع دفع الأثر الرجعي منذ 2014 حتى الآن سيلجأ الاتحاد إلى خطوات تصعيدية تهدد انتظام سير العملية التعليمية"، حيث كان هذا التصريح بداية للخطاب المعارض للحكومة، لكن معا أعدت تقريرًا عن القضية لم تُغيِّب فيه رواية الحكومة كما فعلت وطن، وورد فيه: "تعاني الحكومة الفلسطينية من وضع مالي صعب دفعها لإعلان حالة التقشف، وقررت تخفيض الإحداثيات الوظيفية في الموازنة العامة لعام 2015 بنسبة 30% لكافة الدوائر الحكومية ضمن إطار سياسة الحكومة ترشيد النفقات ومواجهة الأزمة المالية الحادة." فيما كانت الصور حتى اللحظة صورًا تعبيرية، وجاءت متماهية مع الخطاب التبريري الذي أطلقته معا لتوضيح سبب عدم التزام الحكومة في صرف مستحقات المعلمين. ويتمظهر في الخطاب الاعلامي للصحف الثلاث ما هو بمثابة خطاب رسمي وما هو غير الرسمي، ووفقًا لما نشرته دنيا الوطن من "نص سياسي" كتبريرات سياسية للحكومة تومئ بأحقية السلطة في اتخاذ الاجراءات المناسبة لحل "الأزمة"، لكونها قامت بالتكتم على ما هو

نقيض لخطاب السلطة. ويقول فوكو إن الشريحة التي تتبنى خطابًا تجعل منه معرفة رئيسة تقوم بتنظيم وترتيب الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل مجتمع معين خلال مرحلة زمنية معينة. (فوكو، نظام الخطاب، 1984)

حتى ذلك الحين لم تهتم الصحف الثلاث بالقضية إلى أن جاء موعد تنفيذ الاتحاد للإضراب الذي اعلن عنه سابقا في(10-02-2016) لتعود القضية وبقوة وتتصدر العناوين الرئيسية في الصحف، حتى أن وطن للأنباء ومعا بدأتا بتبني خطاب المعلمين شيئًا فشيئًا، حيث أوردتا في خبر عن القضية على لسان اتحاد المعلمين أنهم قرروا الإضراب "بعد أن نفذ صبرهم واعطوا الحكومة المهلة والوقت الكافِيَيْن، لتنفيذ الاتفاقيات التي ابرمت معها".

وركزت معا ووطن للأنباء على خطاب المعلمين في مرحلة بداية الإضراب، إذ حَمَلَ رسالة مفادها أن "الاتفاق بين الحكومة والاتحاد لا يلبي مطالب المعلمين وعلى رئيس الاتحاد أحمد سحويل أن يستقيل من منصبه" فكان ذلك بداية لخطاب جديد للمعلمين شدد على ضرورة استقالة أمين عام الاتحاد، وفرض على المعلمين مواجهة خطابين في آن واحد وهو خطاب اتحاد المعلمين وخطاب الحكومة، اللذان تقاطعا في عدائهما للمعلمين ومطالبهما. وهنا دخل الخطاب الاعلامي في ساحة المواجهة والصراع السياسي لما حملته النصوص من انعكاسات لذلك الصراع، أي أن وسائل الاعلام هذه هي جماعات الخطاب والخطاب المعارض.

وأخذت القضية تتفاقم على ضوء اصرار الحكومة على موقفها والبدء ببث خطاب تشكيكي في مطالب المعلمين كما ورد في بيان وزارة التربية والتعليم على معا ودنيا الوطن– لم تنشره وطن– "أبدت الوزارة استغرابها الشديد من موقف البعض المحرّض على تعطيل الدوام"، ومن هنا أخذت نواة اتهام المعلمين تكبر حتى وصلت إلى وسم مطالبهم بأنها سياسية ومدفوعة من أطراف سياسية معارضة للسلطة الفلسطينية. فعلى النطاق الاعلامي يتحول خطابه بتحول خطاب السلطة، فقد أخذ الخطاب ينحو باتجاه صياغة "ما هي الحقيقة" وينتقل الخطاب من الحدث الأساسي بالاتجاه الذي تسير فيه السلطة القائمة.

وأعدت معا تقريرًا شاملًا غطت فيه اعتصامًا للمعلمين في مدينة نابلس، واشتمل التقرير على خطاب المعلمين "مطالب المعلمين هي تحقيق العدالة الاجتماعية للمعليمن أسوة بباقي الوزارات، بزيادة تصل إلى 90 % على الراتب الاساسي، رحيل أحمد سحويل وحل الاتحاد، تشكيل نقابة للمعلمين، تعديل قانون التقاعد للمعلمين"، وخطاب الحكومة ممثلة ببيان وزارة اتربية "لن تسمح التربية والتعليم لأي كان أن يعرّض المسيرة التعليمية للخطر، ويتلاعب بمصير أطفال فلسطين"، وتميز تقرير معا بوجود صور خاصة بالاعتصام وتقرير مصور، وهو ما لم يرد في وطن للأنباء.

وبدأت الأمانة العامة لاتحاد المعلمين ممثلة بالأمين العام أحمد سحويل بصياغة خطاب هجومي مكمل للخطاب التشكيكي الذي بدأته وزارة التربية، لتقويض مطالب المعلمين وتشكيك الرأي العام بهم، حيث نشرت معا تصريحًا لسحويل هاجم خلاله المعلمين ومطالبهم، وشكك فيها على خطى وزارة التربية، وجاء في بيانه الذي نشرته معا ولم تنشره

وطن للأنباء ودنيا الوطن: "الهجوم على الاتحاد هو هجوم على منظمة التحرير الفلسطينية، لن نسمح أن نكون نقطة ضعف للتهجم على المنظمة والقيادة، وليعرف هؤلاء–أي المعلمين– حجمهم من خلال الانتخابات.. لا نريد خلط الأهداف المطلبية بأهداف أخرى"، فقد كانت هذه العبارت شكلا من أشكال الممارسة السياسية للخطاب، حيث لجأ سحويل إلى وصف المعلمين بأنهم يهاجمون منطمة التحرير الفلسطينية بما تحمله من قيمة سياسية ورمزية معنوية، إذا أنها تمثل في وعي الفلسطيني قائدة مشروع النضال الفلسطيني ضد الاحتلال وكممثل للشعب الفلسطيني، وبذلك يكون سحويل قد نحى إلى تخويف الفلسطينيين من المعلمين ومطالبهم؛ ولجأ إلى رمزية منظمة التحرير من أجل التحريض على المعلمين ومطالبهم وصولا إلى إنهاء فعالياتهم، بالإضافة إلى التشكيك في نقابية مطالبهم حينما قال" لا نريد خلط الأهداف المطلبية بأهداف أخرى"، وتزامن ذلك مع نشر معا ودنيا الوطن بيانًا لوزارة التربية والتعليم وصف إضراب المعلمين بأنه "تشويش" و"له آثار سلبية" وأنه "شبح"، بينما امتنعت وطن للأنباء عن ممارسة هذا الدور المتماهي مع خطاب الحكومة والاتحاد. إن هذه أحد الرموز والدلالات التي يتم توظيفها في الخطاب والتي تكشف عن علاقات السلطة والهمينة في داخل المجتمع الفلسطيني.

وتجلت ذروة الخطاب التشكيكي الذي دشنته وزارة التربية والتعليم حينما نشرت معا ودنيا الوطن بيانًا لعضو اللجنة المركزية لحركة فتح توفيق الطيراوي قال فيه إن "مجموعة من المعلمين مدفوعة من حركة حماس تعمل على محاولة شق صف الاتحاد بهدف السيطرة عليه وقد حاولت هذه المجموعة الاتصال بقيادة الاتحاد لتقاسم الأدوار والصلاحيات علنًا،

مستغلين وضع الإضراب وقرار الاتحاد بتعليق الإضراب حسب اتفاق قيادته مع الحكومة"، حيث حاول الطيراوي بذلك توجيه ضربة قاسمة لمطالب المعلمين النقابين المكفولة بالقانون، ومنح القضية بشكل علني وصريح بعدًا سياسيًا، وتدخل كجهة تدعم وتؤيد الحكومة في وجه المعارضة السياسية التي لم تخف تأييدها لـ"مطالب المعلمين المشروعة" كما جاء في بياناتها. يقول فوكو إن إنتاج الخطاب في كل مجتمع هو إنتاج مراقب ومنتقى ومنظم، ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من سلطاته ومخاطره والتحكم في حدوث المحتمل، وبدل أن يكون هذا الخطاب محايدًا وشفافًا يمارس فيه سلطة رهيبة، (فوكو، نظام الخطاب، 2012: 8). وفي إطار نقد مضامين النصوص الاعلامية هذه، يتفتح التحليل على الدوافع المباشرة وغير المباشرة لتشكيل هذا الخطاب السياسي وأجنداته التي يؤطرها الاعلام في ممارسته لإنتاج الخطاب وصياغته، وتلك الدوافع تسعى لإعادة إنتاج السلطة، وضربًا من ضروب تجسيد القوة وعلاقاتها في ظل وجود صراع عليها.

وكشكل من أشكال الممارسة السياسية للخطاب ايضا؛ أصدرت خمسة أحزاب سياسية ليس بينها" حماس" بيانات دعم وتأييد لفعاليات المعلمين الاحتجاجية، حيث شكلت بذلك جبهة سياسية جديدة داعية وداعمة لمطالب المعلمين، خاصة مع حملة الاتهامات بتسييس الاحتجاجات، وهذه الأحزاب هي الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" والجبهتين "الشعبية" و"الديمقراطية" و"حزب الشعب" و"المبادرة الوطنية" وذكرت في بيانها" اننا نقف الى جانب الفعاليات والاضرابات التي يقوم بها المعلمون من أجل تحصيل حقوقهم وتحسين ظروف وشروط عملهم كون التنظيم النقابي والإضراب حق مشروع كفلته الاتفاقيات العربية والدولية

والقوانين المحلية ذات العلاقة" وطالبت أيضا بـ" تطوير دور اتحاد المعلمين وتكريس الديمقراطية داخله من خلال اجراء الانتخابات الفورية من القاعدة الى القمة على قاعدة التمثيل النسبي الكامل وان يتحمل مسؤوليته في الدفاع عن جمهور المعلمين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ليتمكنوا من العيش بكرامة أسوة بباقي موظفي السلطة"، وهذه دعوة صريحة إلى الاحتكام إلى الديمقراطية والقانون لإيجاد حل للأزمة بين اتحاد المعلمين والحكومة، والتأكيد على مطالبهم المشروعة والنقابية التي كفلها القانون.

كما نشرت معا 8 بيانات لأحزاب وفصائل سياسية عن القضية بشكل عام، بعضها كان معارضا لفعاليات المعلمين الاحتجاجة والآخر أيّدها، وتجلى كيف أن حركة فتح بقياداتها وهيئاتها انسجمت بالكامل مع خطاب الحكومة ووزارة التربية والتعليم وساندته، وجاءت البيانات تحت عناوين" الطيراوي والفتياني: ندعو المعلمين للانتظام بالدوام غدا الأحد، أمناء سر "فتح" يدعون لعودة المعلمين للمدارس وانتظام الدوام، اقليم رام الله والبيرة ينظم لقاءً عن أزمة المعلمين، هيئة الكتل والقوائم البرلمانية تعقد اجتماعها الدوري العام، 5 فصائل تتضامن مع المعلمين وتدعو لإنصافهم، الطيراوي: اتحاد المعلمين ليس كعكة يُقبل تقاسمها، حزب الشعب الفلسطيني يجمد عضويته بهيئات الاتحاد العام للمعلمين، التجمع الديمقراطي للمعلمين يعلّق عضويته في اتحاد المعلمين"، أما وطن للأنباء نشرت بيانًا واحد لعضو مركزية فتح الطيراوي يتحدث فيه عن الاستعدادات لإجراء انتخابات في اتحاد المعلمين، ونشرت دنيا الوطن 6 بيانات منها ما يعود لقيادت من فتح أو مواقف للحركة تجاه الإضراب، منها: "اقليم رام الله والبيرة ينظم لقاءً تشاوريًا بمركز الديوان في قراوة بني زيد حول

أزمة اضراب المعلمين، بيان صادر عن فصائل العمل الوطني في محافظة نابلس حول اضراب المعلمين، حركة المبادرة الوطنية تطالب بتلبية مطالب المعلمين، الصالحي يقدم مبادرة عاجلة لحل أزمة المعلمين بما ينصفهم ويعالج الاضراب، عليان: إضراب المعلمين في القدس ينذر بعواقب خطيرة".

في غضون هذه المجريات، نظم المعلمون اعتصامًا ومسيرة حاشدة في رام الله وأمام مجلس الوزراء، شارك فيهما أكثر من 20 ألف معلم، فانفردت وطن للأنباء بالتغطية الحصرية المصورة للمسيرة، حيث اشتمل التقرير المصور على هتافات المعلمين ومطالبهم، دون أي ذكر لرواية الحكومة، ومثلت المسيرة في جوهرها نقطة تحول في تغطية معا للقضية باتجاه الميل للمعلمين، حيث حَمَّلت للمرة الأولى الحكومة المسؤولية عن استمرار إضراب المعلمين وتعطل المسيرة التعليمية، كما منحت المعلمين فضاء أوسع وفرصة أكبر للحديث عن مطالبهم، وذكرت في تقرير لها في اليوم الثالث عشر للإضراب أنه " في ظل امتناع الحكومة عن منح المعلمين حقوقهم، وعدم اعتراف المعلمين باتحادهم، وإعلان الإضراب، تبقى المسيرة التعليمية مهددة، وباتت القضية بحاجة إلى تدخل ينهي الأزمة القائمة."، كما انها وصفت اتحاد المعلمين بأنه" غير المعترف به من المعلمين" وهو اعتراف جاء متأخرًا مقارنة بحقيقة كانت ماثلة على الأرض برفض جزء كبير من المعلمين للاتحاد بتشكيلته التي كان عليها آنذاك، ومطالبتهم باستقالة الأمين العام.

في الأثناء كانت دنيا الوطن قد أخذت على عاتقها تبني خطاب الحكومة ووزارة التربية وتغييب شبه كامل لأي بيان أو تصريح يصدر من طرف المعلمين، وانكبت على نشر بيانات وزارة التربية والتعليم العالي بما فيها من تهديد ووعيد وتخويف للمعلمين، وورد فيها: "أوضحت الوزارة أن أي مخالفة للقوانين والتعليمات والإجراءات ستعرض صاحبها لاتخاذ المقتضى والإجراء القانوني والمالي بحقه، مؤكدة أنها لن تتهاون في هذا الموضوع، ولن تسمح لأي كان أن يعرّض المسيرة التعليمية للخطر"، وكذلك نشر بيانات الحكومة التي جاء في إحداها: "استمرار الإضراب سيكون له تبعات كارثية على العملية التعليمية، ومستقبل الطلبة وانعكاسات خطيرة على التوجيهي في قطاع غزة، إضافة إلى كارثة كبيرة تخص مدينة القدس المحتلة التي تتعرض مدارسها إلى محاولات تدخل الاحتلال خصوصًا محاولات تغيير جدول العطل المدرسية في وقت مبكر بغرض الإطاحة بامتحان التوجيهي"، وبذلك التزمت دنيا الوطن بدورها كمنصة لترويج خطاب الحكومة ومناهضة تحركات المعلمين الاحتجاجية وتغييبهم عن روايتها أمام الجمهور، إلى جانب تخويف المعلمين وتهديدهم باتخاذ إجراءات بحقهم حال استمروا في الإضراب، وهذا الدور لا يرتقب من وسائل الإعلام عمومًا ولا من صحيفة تعرف نفسها بأنها "من اهم المواقع العربية التي تلعب دورا في تعزيز الديمقراطية"، بل إن كل المعطيات تشير أن دنيا الوطن تبنت من خلال ممارساتها وتغطيتها لقضية المعلمين خطابًا مناهضًا للديمقراطية ومبادئها، وخدعت جمهورها بتغطية إعلامية مضللة.

الممارسة الحقوقية

شَكّل إقدام أجهزة الأمن الفلسطينية على نصب حواجز عسكرية على مداخل المدن والمحافظات لمنع مشاركة المعلمين في الاحتجاجات برام الله، ذروة الأزمة بين الحكومة والمعلمين، وكانت هذه الأحداث اختبارًا حقيقيًا للصحافة الفلسطينية وقدرتها على أن تطلع الجمهور بحيادية وموضوعية على ممارسات الأجهزة الأمنية تجاه المعلمين، وأن تلعب أحد أبرز الأدوار المنوطة بها وهي ممارسة الرقابة على المؤسسات الرسمية ومصارحة الجمهور واطلاعها على أي انتهاكات أو مستجدات، وترسيخ وعي المواطن الفلسطيني بحقوقه أمام تغولات أجهزة الأمن.

وتباينت الممارسات الخطابية لصحف معا ووطن للأنباء ودنيا الوطن في تغطيتها لإجراءات الأجهزة الأمنية، ففي الوقت الذي تبنت فيه معا خطاب المعلمين بشكل واضح خلال 14 مادة صحفية متعددة الوسائط ما بين خبر وتقرير ومقال، إلا أنها لم تُغفِل خطاب الحكومة أيضا، وعلى العكس من ذلك تبنت وطن للأنباء بشكل كامل خطاب المعلمين وعارضت بشدة اعتقالهم وعرقلة الأمن لفعالياتهم الاحتجاجية من خلال 10 مواد متعددة الوسائط، وتبنت بذلك خطاب المعارضة، أما دنيا الوطن فكأن شيئا لم يحدث، إذا اقتصرت تغطيتها على تكرار خطاب الحكومة وتعزيزه وتغييب خطاب المعلمين وتجاهل ممارسات الأجهزة الأمنية تجاههم والاعتقالات التي جرت بحقهم رغم توافر العديد من المواد والمصورة والمكتوبة على شبكات التواصل التي تتيح لها انتاج تغطية شاملة حال توافر لديها قرار بذلك.

وفي اليوم الأول من نصب الحواجز الأمنية سارعت معا إلى إعداد تقرير صحفي حول ما قامت به الأجهزة الأمنية، وتميز التقرير بتنوع المحتوى ما بين النص والصورة والفيديو، واشتمل على 52 صورة أوضحت الانتشار المكثف لعناصر الأجهزة الأمنية على مداخل المدن ومخارجها لعرقلة وصول المعلمين لرام الله، إلى جانب صور لمعلمين يحملون لافتات كتبت عليها مطالبهم، كما تضمن التقرير 6 مقاطع فيديو وثقت شهادات معلمين منعهم الأمن من الوصول لرام الله واحتجز الأوراق الشخصية الخاصة ببعضهم.

كما تبنت معا خلال تغطية ممارسات الأمن خطابًا حقوقيًا توعويًا معارضًا لممارسات الأجهزة الأمنية، واستندت في خطابها إلى خبراء في القانون الفلسطيني ومؤسسات حقوقية والقوانين الفلسطينية والتشريعات الدولية التي كفلت حقوق المعلمين والحقوق الأساسية لأي مواطن، وهو ما لم تقم به دنيا الوطن، ولا وطن للأنباء التي آثرت على ما يبدو التغطية الآنية السطحية على التعمق فيها.

وبينت معا مخالفة إجراءات الأجهزة الأمنية للقوانين الفلسطينية خاصة القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور) ودعت في خطابها إلى "محاسبة المسؤول عن اصدار هذه التعليمات ضد المعلمين لاسيما وان مطالب المعلمين حقوقية ونقابية وليست سياسية وهذه الاجراءات قد تدفع المعلمين الا رفع مستوى مطالبهم وأن الحوار يجب ان يكون سيد الموقف".

وأرودت معا أن "ما تقوم بة الحكومة الفلسطينية من تعليمات لقوى الامن الفلسطيني هو خروج عن القانون الاساسي الفلسطيني؛ فالمادة 10/ فقرة 1 من القانون الاساسي الفلسطيني

نصت أن حقوق الانسان وحريته الاساسية ملزمة و واجب الاحترام، ومادة 1/11 نصت أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة ولا تمس، والمادة 2/11 نصت أنه لا يجوز القبض على أحد او تفتيشه أو تقييده بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر قضائي، والمادة 19 أكدت أنه لا مساس بحرية الرأي وكل انسان الحق في التعبير عن رأيه، فيما أشارت المادة 20 إلى أن حرية الاقامة والتنقل مكفولة في إطار جدود القانون". وتابعت معا اجراءات الأجهزة الأمنية تجاه المعلمين وأعدت أيضا تقريرا مصورا عن نجاح آلاف المعلمين في اليوم التالي بالوصول إلى مجلس الوزراء للمشاركة في الاعتصام.

ورغم هذه الأحداث وتجاوزات الأجهزة الأمنية لم تتجاهل معا تعليق الحكومة، إذ نشرت تصريحًا لوزير العدل علي أبو دياك حول اعتقال المعلمين، وسعت إلى نقل روايات كافة الأطراف للجمهور، حيث قال وزير العدل علي ابو دياك "الأمن الفلسطيني لا يتدخل في الإضرابات والاعتصامات، ويقوم بعمله وواجبه المعتاد في حفظ الأمن العام والنظام وحماية الممتلكات العامة والخاصة، ولم تسجل أي شكوى من أي معلم ضد أي من عناصر الأمن المتواجدين في أماكن الإضرابات والاعتصامات."

أما وطن للأنباء فقد تبنت خطاب المعلمين بشكل كامل وغيبت خطاب الحكومة، ونقلت تساؤلات المعلمين عن "الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتحدث عنها المسؤولون الحكوميون.. أين هي؟" ووظفت من أجل ذلك الإمكانات التي توفرها الصحف الإلكترونية؛ إذ أعدت تقريرًا استندت فيها فقط لرواية المعلمين مع 12 صورة توثق عرقلة الأجهزة الأمنية

الفلسطينية وصول المعلمين لرام الله، كما اعدت تقريرين مصورين آخرين يدعمان خطاب المعلمين ورسالتهم أمام الرأي العام، واستضافت معلمين كُثر للحديث عن احتجاز الأجهزة الأمنية لهم، وتساءلت وطن على لسان مراسلها عن الفائدة المرجوة من التدخل الأمني في فعاليات نقابية. لقد كانت وطن للأنباء صوت المعلمين ومنصة رفعت مطالبهم أمام الرأي العام.

ورغم غزارة تصريحات الحكومة إلا أن وطن نشرت تصريحًا وحيدًا حولها وكان لرئيس الوزراء رامي الحمد الله؛ إذ أجرى لقاء مع صحيفة القدس المحلية حول مواضيع شاملة كان منها قضية المعلمين وممارسات الأجهزة الأمنية بحقهم، فما كان من وطن إلا أن اجتزأت تصريحات لرئيس الوزراء قال فيها إن "رواتب المعلمين ليست قليلة والحواجز الأمنية لحمايتهم"، فتصريح رئيس الوزراء حمل في مضمونه سخريةً كبيرةً وانكارًا لوقائع وثقتها كافت المؤسسات الحقوقية والصحف المحلية والعربية فحواها أن الحواجز الأمنية لم تكن ولا للحظة من أجل حماية المعلمين، بل من أجل عرقلة وصولهم إلى رام الله منعًا لمشاركتهم في الاعتصام الجماهيري الذي دعا له المعلمون، واختارت أيضا من المقابلة وفي سياق التهكم الضمني قول رئيس الوزراء " آمل عندما نستخرج البترول والغاز من الضفة الغربية وقطاع غزة أن نتمكن من دعم التعليم الجامعي أكثر"، ويبدو أن وطن أرادت من هذه الاجتزاءات وسلسلة الحجب والإبراز إظهار عدم جدية الحكومة في التعاطي مع مطالب المعلمين، وانها ليست معنية بأي حل بل تتعامل مع القضية بلا مسؤولية، فلا يخفى على أي فلسطيني سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ما فوق الأرض وما تحتها من ثروات فلسطينية،

فالحديث عن اللجوء إلى البترول لحل الأزمات يبدو غير منطقيًا ويحتاج الكثير من الوقت، خاصة أن الحكومة تهاجم المعلمين بحجة أنهم أضاعوا آلاف الحصص الدراسية على الطلبة، فلو أرادت الحكومة ان تعتمد على البترول من أجل حل أزمة كأزمة المعمين هذا يعني ان الطلبة سيخسرون سنوات دراسية على أقل تقدير وليس مجرد حصص.

وخطاب وطن ينسجم مع اليسار الفلسطيني، فلم تكتف وطن بتبني خطاب المعلمين خلال المتابعة الآنية لممارسات الأمن، بل أخذت تبعث برسائل تحذيرية للمعلمين وتحذرهم من نية الحكومة والأجهزة الأمنية بالمزيد من "القمع"، إذ أعدت مادة صحفية بعنوان "هل يُقمَع المعلمين"، وذلك عقب نشر صورة لرئيس الوزراء خلال اجتماعه مع مسؤولين في قوى الأمن ومحافظين، خاصة أن محافظين كانوا قد أصدروا تعليمات بمنع أي فعاليات احتجاجية للمعلمين في المحافظات، فسارعت وطن للأنباء إلى تحذير المعلمين من أن هناك إمكانية لقمعهم بعد هذا الاجتماع خلال أي فعاليات احتجاجية مقبلة لهم في كافة المحافظات.

وعلى النقيض تماما وقفت دنيا الوطن، ففي حين أنها كانت طوال فترة الأزمة بين الحكومة والمعلمين مجرد بوق لخطاب الحكومة، تجاهلت خلال تغطيتها للأحداث خطاب المعلمين بشكل شبه كامل، ولم تذكر إجراءات الأجهزة الأمنية إلا حينما أفرج الأمن عن عدد من المعلمين المعتقلين واحتجاج بعض المعلمين على اعتقال الأمن لزملاء لهم، دون ذكر أي فقرة خلفية أو اشارة لما تعرض له المعلمين في اليوم السابق، وفي هذا حجب للمعلومات،

ومخالفة لما تدعيه الصحيفة عن نفسها بأنها ديمقراطية تعكس آراء الجميع، وأيضا مخالفة لأصول العمل الصحفي في كتابة خلفيات الأحداث، كما لم تنشر أي صورة لإجراءات الأجهزة الأمنية التي عرقلت وصول المعلمين لرام الله رغم وفرة هذه الصور ومن مصادر مفتوحة، لكنها نشرت بيانًا واحدًا فقط للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تحت عنوان: "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تطالب بوقف كافة الإجراءات الأمنية بحق المعلمين وحل الأزمة ضمن الأطر الحكومية المدنية".

وبخصوص قضية اعتقال المعلمين أيضا، نشرت دنيا الوطن بيانا للحكومة ممثلة بوزير العدل–نشرته معا مرتان– جاء فيه "إن الأمن الفلسطيني لا يتدخل في الإضرابات والاعتصامات، ويقوم بعمله وواجبه المعتاد في حفظ الأمن العام والنظام، وحماية الممتلكات، و لم تسجل أي شكوى من أي معلم ضد أي من عناصر الأمن المتواجدين في أماكن الإضرابات، والاعتصامات".

وانتقلت دنيا الوطن في اليوم الذي نشرت فيه القوى الأمنية حواجز في طريق المعلمين، انتقلت إلى مرحلة جديدة من التحريض على المعلمين، وتبنت بشكل غير مسبوق هجومًا على المعلمين والتشكيك في وطنيتهم، ودعمت أشرس خطاب ضد المعلمين، حتى أن الحكومة نفسها لم تصل هذا الحد رغم خلافها مع المعلمين، حيث طالب الخطاب بقمع المعلمين لأنهم متساووقون مع المخططات الإسرائيلية الهادفة "لتدمير وتصفية القضية الفلسطينية، وتصفية المشروع الوطني الفلسطيني، ويحرف بوصلة الكفاح عن أهدافها، ما

يعني، أن المغرضين والمتربصين ليس هدفهم مصالح المعلمين بل الانقلاب على الشرعية الوطنية. وهو ما يشير الى خطورة ما يرمي اليه اولئك المغرضون". إذ تُظهر دنيا الوطن في خطابها ممارسة القوة التي تحدث عنها فيركلاو في تشكيل الرأي العام، بالإضافة إلى ذلك يبرز تمازجًا ما بين خطاب السلطة ووسيلة الاعلام المتحيزة لها كدنيا الوطن في تحيزها للسلطة، في الوقت الذي يحدث فيه تعارض بين خطاب السلطة وخطاب وسيلة الاعلام التى تعنى بخطاب المعارضة، مما يؤدي إلى ارباك وشرذمة في فكر ووعي المتلقي جراء استقبال خطابات متنافرة.

إذا نشرت مقال رأي تحت عنوان "إحذروا ما خلف الاضراب" جاء فيه "معطيات خطيرة وصلتني من مصادر وثيقة تملي على المعلمين والطواقم التربوية التصدي بقوة لها ولمن يقف خلفها، ويحاول اشعال فتيل الفتنة، تتضمن الاتي: 1- حشد عدد يصل إلى 50 الف متظاهر يوم الثلاثاء (اليوم) امام مجلس الوزراء؛ 2- إجبار رئيس الوزراء على النزول إلى المتظاهرين مُكرهًا؛ 3- التوجه للضريح (الشهيد الرمز ياسر عرفات) لعقد مؤتمر صحفي؛ 4- إعطاء الرئيس ابو مازن مهلة لتلبية المطالب؛ 5- الزحف للمقاطعة ومحاولة تحييد الامن؛ 6- السيطرة الشعبية على مواقع الامن بعد إحتلال مبنيي وزارتي المالية والتربية؛ واخيرا الصلاة الجمعة في المقاطعة بعد تحريرها". وتابعت: "المعلمون لم يبق لهم مطالب وفق ما يعلم المرء. إلآ إذا أراد البعض التعليق على شماعة مطالبهم أهدافه الخطيرة(..) وبالتالي على الكل الوطني معلمين ومن مختلف القوى والمشارب حماية المؤسسات الرسمية، والضغط على كل من يحاول المساس بأمن واستقرار المجتمع، بالكف عن ارتكاب الحماقات

الخطرة. وأول خطوة في مواجهة أولئك، هي عودة المعلمين لمدارسهم"، وهذا يؤكد على عدم وجود خطاب إعلامي واحد، وإنما هناك خطابات إعلامية تقوم بنقل الممارسات السياسية والاجتماعية على السواء، ويظهر تصارع الخطابات في تداولها للحدث وعلاقاتها بالسلطة والهيمنة، وما يتمظهر عبر هذه الوسائط الاعلامية الناقلة هو التحيز دون الالتفات إلى رغبات الجمهور وتنوع توجهاته.

الدمقرطة في الخطاب الاعلامي

"ترويج الديمقراطية" هي الكلمة المفتاحية التي تقوم عليها عملية الدمقرطة عبر وسائل الإعلام، او دمقرطة الخطاب الإعلامي، من خلال مجمل اللغة الفظية والبصرية (المكتوبة والمنطوقة والمصورة) الموجهة والتي تستند إلى القيم والمبادئ والتصورات الديمقراطية، نظريًا وعمليًا، وتساهم فيها بشكل كبير المؤسسات الحقوقية والمعنية بحالة حقوق الإنسان، وفي فلسطين اهتمت المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بإجراءات الأجهزة الأمنية تجاه المعلمين، وطالبت الأجهزة الأمنية والحكومة والرئاسة في بيانات عديدة بالالتزام بالقانون ووقف كافة الإجراءات المُتخذة بحق المعلمين وعرقلة وصولهم لرام الله، ودعت إلى الإفراج العاجل عنهم وعدم تقييد حقهم في التنقل والحركة واحترام مطالبهم النقابية، وذكرت الجهات الرسمية بالتشريعات والأعراف الدولية ووجوب الإلتزام بها، خاصة بعد أن وقعت دولة فلسطين على عدد منها.

وإذ تبنت الصحف الثلاث خطاب المؤسسات الحقوقية بدرجات مختلفة، نشرت معا 6 بيانات لها ووطن للأنباء 4 بيانات ودنيا الوطن بيانًا واحدًا فقط، إلا أنها اكتفت بذلك ولم تضف عليه شيئًا، كأن توضح بعض المواد القانونية ذات الاختصاص في القانون الفلسطيني أو حتى التشريعات الدولية التي كفلت حقوق المعلمين ومطالبهم، ولم تبذل أي جهد إضافي على هذا الصعيد كأن تستضيف خبراء في القانون يوضحون للرأي العام والمعلمين التجاوزات القانونية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وماذا باستطاعة المعلمين القيام به من أجل صون حقوقهم.

وتبنت معا في عناوين هذه المواد مطلب "الإفراج العاجل عن المعلمين"، وأن "الاعتقالات التي نفذت بحق المعلمين على خلفية تحركهم النقابي(..) تمس أحد أهم الحريات الأساسية للإنسان وهي الحق في حرية التنظيم والنشاط النقابي، والحق في التجمع السلمي، وفيها عدم احترام للقانون الأساسي الفلسطيني وبقية التشريعات الوطنية التي كفلت هذه الحريات، تماما كما كفلتها المواثيق والمعاهدات الدولية".

وكذلك الحال بالنسبة لوطن للأنباء التي تبنت خطاب المؤسسات الحقوقية الداعية إلى الإفراج عن المعلمين، وركزت في عناوينها على "الإفراج عن المعلمين، ضرورة إنصاف المعلمين، ورفض كافة الإجراءات الأمنية المتخذة ضد المعلمين"، وأن "ما تقوم به الأجهزة الأمنية من إجراءات يتناقض مع القانون الأساسي والاتفاقيات والمواثيق التي انضمت اليها دولة فلسطين، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونؤكد على أن

الحق في التنقل وفي التجمع السلمي حق كفله القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الاجتماعات العامة رقم 12 لسنة 1998، وعليه يجب توقف أجهزة الأمن عن منع المواطنين من التنقل، وعن إعاقة التجمعات السلمية، والتوقف عن استدعاء معلمين، التأكيد على ضرورة حل الأزمة بطرق الحوار وضمن أطر الحكومة والمستوى السياسي بعيدا عن تدخل أجهزة الأمن، وبما يحفظ كرامة المعلم ومكانته، مع التأكيد على مطالب المعلمين العادلة، نرى ضرورة الإسراع في إيجاد حل للأزمة القائمة بما يضمن انتظام العملية التعليمية وعدم المساس بحق الطلبة في التعليم". إن الحركة الاحتجاجية لاتحاد المعلمين كشفت عن دور المجتمع المدني والتي من ضمن مؤسساته كل من الاتحاد والنقابة والمؤسسات الحقوقية المطالبة بالديمقراطية، والتي نشأت أصلا من أجل الدمقرطة "وهو عملية الدمقرطة نفسها" (بشارة، المجتمع المدني، 2012: 14)، فهذا يكشف بالتالي عن اتجاه الخطاب الاعلامي في الصحافة الفلسطينية التي يجب عليها أن تجسد خطابا ديمقراطيا بحكم اختصاصها في تمثيل كافة أوجه التعبير عن الرأي.

أما دنيا الوطن فقد نشرت بيانًا واحدًا، نشرته كل من معا ووطن للأنباء بعنوان" الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تطالب بوقف كافة الإجراءات الأمنية بحق المعلمين وحل الأزمة ضمن الأطر الحكومية المدنية"، ولم تجر أي تحرير على البيان بل نشر كما هو، جاء فيه" أن إجراءات الأمن تمثل تقييدًا غير قانوني وغير مبرر على حرية الحركة والتنقل، وعلى حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي(..) ومن شأنها تعقيد الأزمة القائمة وإطالة أمدها". ويتضح من هذا السياق أن خطاب دنيا الوطن مرهون ومحكوم بتحيزاته للسلطة،

وهو ليس خطابًا تعدديًا ديمقراطي المسار، إنما يحمل في طياته صورة تمثل نظام الهيمنة والقوة وإخفاء الخطاب الحقوقي المطالب برفع صوت الديمقراطية.

قضية عبد الستار قاسم: تفاعلات متفاوتة

الاعتقال

مَثَّل اعتقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية عبد الستار قاسم، صفعة قوية لحرية الرأي والتعبير وللمؤسسات التي تعمل على حمايتها وترسيخها، إلى جانب كونه مؤشرًا خطيرًا على حالة الحريات في الأراضي الفلسطينية، وانعكاسًا لحالة المناكفات الداخلية وخوف القيادة الفلسطينية وعدم تقبلها لأي نقد ولو في إطار التأويل. ويعود اعتقال قاسم إلى تصريحات له عبر تلفزيون القدس بتاريخ 27-01-2016، قال فيها إن الرئيس محمود عباس ليس شرعيًا بالنظر إلى القانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979

والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بتجاوزه مدة الحكم المحددة بـ4 سنوات، وتساءل قاسم عن عدم تطبيق المادة 140 من القانون الثوري لـ "م.ت.ف"؛ حيث قال ""القانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي لا زال معمولًا به حتى الآن ينص على أن أي تقارب من إسرائيل أو تحريض على الثورة والثوار أو مساندة الاحتلال.. إعدام رميا بالرصاص.. هذه من المادة 130 –141 من القانون الثوري، لماذا لا يطبق؟!، لماذا تستعمل منظمة التحرير وقت اللزوم؟!".

وأعقب تصريحات عبد الستار دعوات لمعاقبته والتحريض عليه بدأها التلفزيون الفلسطيني الرسمي بتاريخ 28–01–2016 بالاستعانة بوزير الأوقاف يوسف دعيس الذي أصدر حكمًا شرعيًا على الهواء بتحريم تصريحات عبد الستار و"إخراجه من الإيمان، وإثارة الفتنة، ومحاولته لقتل المشروع الوطني وخدمة الاحتلال" وتعزيز خطابه بالعديد من الأحاديث النبوية والآيات القرآنية. إلى جانب استعانة التلفزيون بالكاتب عبد المجيد سويلم الذي وصف عبد الستار بأنه" طالب بقتل قادة منظمة التحرير بخزعبلات، ومعيب جدًا أن تصدر منه، هذا سقوط أخلاقي وقِيَمي" كما سعى عبد المجيد إلى نزع الصفة الأكاديمية عن عبد الستار والتشكيك فيها حيث قال" كيف له أن يقول هذه التصريحات وهو أكاديمي، يُعلّم الطلاب في الصباح في الجامعة.. لا يتابع ما يجري في الساحة الفلسطينية"، حتى أصدرت النيابة العامة أمرًا باعتقال عبد الستار بتاريخ 02–02–2016.

الصحف الثلاث.. انكشاف آخر

تتمثل السيادة في ظل وجود سلطة تمارس القوة، وحيث تقوم السلطة تقوم المقاومة (فوكو، جينالوجيا المعرفة، 2008: 108). والسلطة حاضرة في كل مكان في حين أن مقاومتها كذلك حاضرة في داخلها، ومتابعة الاعلام الفلسطيني للقضايا المتعلقة مباشرة بالسلطة ومقاومتها، لا تُفسَّر إلا بقصدية مضمونها ودلالاتها ومن خلال شبكة حسابات تسري في داخلها مجموعة من العلاقات والتفاعلات القائمة على أساسها بين كل من السلطة ومعارضتها.

وقد تابعت صحف معا ووطن للأنباء ودنيا الوطن قضية اعتقال الأجهزة الأمنية الفلسطينية للبروفيسور المناهض لسياسة السلطة عبد الستار قاسم بنسب متفاوتة من الاهتمام، كما تفاعلت معها بدرجات مختلفة، ففي حين خَصَّت وطن للأنباء القضية بكثير من الاهتمام والمتابعة الحثيثة، مُمَثلةً بذلك صوت المعارضة المناهض والرافض لاعتقال عبد الستار، كان اهتمام صحيفة معا أكبر منها لكنه تميز بنقل خطاب كافة الأطراف، علما أن اهتمام كل من معا ووطن للأنباء بالقضية كان أفضل بكثير من صحيفة دنيا الوطن التي لم تمنح اهتماما خاصا بالقضية مع تغييبٍ كاملٍ لخطاب عبد الستار، ولاحقًا ذويه الذين تَبنوا خطابه أمام وسائل الإعلام، إلا أنها مع ذلك أفسحت المجال أمام خطاب مناهض لاعتقال عبد الستار تبناه كُتّابَ رأي ومقالات وسياسيون.

وإذ تابعت صحيفة معا القضية بـ11 مادة صحفية بينهما مقالة رأي واحدة، غَطَّت تفاصيلها وطن للأنباء بـ 9 مواد ليس بينها أي مقال رأي، لكن دنيا الوطن التي تميزت بالسطحية

خلال تغطيتها للقضية عبر 7 مواد، أوردت 3 مقالات رأي جميعها كانت ضد اعتقال عبد الستار.

قضايا متغيرة.. خطابات ثابتة

مثل الخطاب بوصفه سلطة وممارسة اجتماعية وسياسية كذلك محورا هاما لتحليل تفاعل الصحف مع قضية عبد الستار قاسم، وقد برزت ثلاثة أشكال من الممارسة خلال متابعة الصحف للقضية؛ أولا: الممارسة الثقافية بتبني خطاب المثقف الفلسطيني المناهض لاعتقال قاسم وترويج مبادرات أطلقها مثقفون لإطلاق سراحه، وثانيا: الممارسة السياسية، من خلال تبني الصحف المذكورة لخطاب جهات سياسية معارضة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث قالت لا أمام حادثة الاعتقال، والشكل الثالث من الممارسة هو الممارسة الحقوقية إذ تجلى من خلال تبني خطاب المؤسسات الحقوقية والتي ارتكزت فيه على حقوق الإنسان ووجوب احترامها وعدم جواز انتهاكها.

وتعتبر حادثة اعتقال عبد الستار في جوهرها سياسية بامتياز، وهو ما بدا خلال تغطية الصحف الثلاث للقضية، إذ أن تصريحات قاسم جاءت في إطار سجال قديم مع السلطة الفلسطينية، كما أن الرد الرسمي ممثلا برد السلطة وممثلين عن منظمة التحرير جاء في هذا السياق، وتبنى خطابًا هجوميًا تشكيكيًا وهو ما تبنته وكالة معا في بداية الأمر حينما نشرت مادة صحفية بعنوان "أزمة عبد الستار قاسم.. تنظيمية أم قانونية"، اشتملت بيانًا صحفيًا لمفوضية الإعلام والثقافة التابعة لمنظمة التحرير جاء فيه "دعوة قاسم لتطبيق حكم الاعدام

.. دعوة لتدمير قاعدة وركائز السلطة الوطنية، ومقومات الدولة الفلسطينية"، إضافة إلى تصريح للمتحدث باسم حركة فتح جاء فيه أن "تصريحات عبد الستار تمثل دعوة للفتنة، وتجاوزت كل حد ممكن أن يقبله أي فلسطيني حتى لو اختلفنا معه، فسياسة التخوين والتكفير والدعوة للقتل، لا تربطها رابطة بفلسطين وثقافة أهلها"، وهذا هو خطاب المؤسسة الحاكمة وحزبها(حركة فتح) في الضفة الغربية. لكن معا وفي نفس المادة نشرت ردًا مفصلًا من عبد الستار على الاتهامات التي وجهت له. ولم تُوَفَق معا في عنوان المادة الصحفية حيث إنها نسبت الأزمة إلى عبد الستار وتركت الطرف الأخر الرسمي الذي اعتقل عبد الستار.

ومن خلال هذه الممارسة الخطابية السياسية مجتمعة بدت معا منصة للخطاب الرسمي الذي برر اعتقال عبد الستار خاصة في خبر الاعتقال والذي جاء فيه "اعتقلت الشرطة عبد الستار.. وكان عبد الستار دعا في تصريحات اعلامية الى تطبيق القوانين وعلى رأسها القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، والقانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما فسرته بعض الجهات بأنها تصريحات تستهدف التحريض على الرئيس عباس، وقال الناطق باسم الحكومة ليس للأجهزة الامنية الفلسطينية علاقة باعتقال د. عبد الستار قاسم"، دون أن تذكر معا الخطاب الذي يخص عبد الستار أو من ينوب عنه كمحام أو فرد من العائلة على سبيل المثال وهو ما فعلته نصًا وحرفًا دنيا الوطن حين نشرت خبر الاعتقال.

ورغم أن معا أوردت سابقًا رد عبد الستار إلا أنها لم تنشره حين اعتقاله، وبالتالي تُرك الرأي العام تحت تأثير خطاب السلطة منفردًا، ومُنِعَ من معرفة الرواية كاملة، علما أن من حق

الجمهور في كل الحالات أن يعلم وأن يعرف التفاصيل، وهنا تفوقت وطن للأنباء في خطابها على معا ودنيا الوطن في آن، وذلك حينما قدمت رواية متكاملة للحادثة من البداية، فأوردت في خبر الاعتقال خطاب الحكومة الفلسطينية: "اعتقال قاسم ليس له أي خلفية سياسية، وأن الأجهزة الأمنية هي ذراع تنفيذي ولا علاقة لها بخلفية الاعتقال" وخطاب حركة فتح التي حرضت على عبد الستار، إذ كتبت "اتهمت حركة فتح مؤخرأ عبد الستار قاسم، بأنه دعا لقتل الرئيس محمود عباس ورجال الأجهزة الأمنية، وذلك على خلفية مطالبته خلال مقابلة مع قناة القدس قبل أيام، بتطبيق القانون الثوري لمنظمة التحرير، إلا أن قاسم نفى تلك الاتهامات". وكانت نقطة التحول الحقيقية في الخطاب الذي تبنته وطن للأنباء مقارنة بدنيا الوطن ومعا أنها ذكرت في الخبر "وقال قاسم في بيان أصدره، مؤخرًا أنا لم أدع إلى قتل أحد، بينما تردد أنني دعوت إلى قتل رئيس السلطة الفلسطينية وقادة الأجهزة الأمنية. طبعا هذا كذب ولا أساس له، وأنا لا أدعو إلى قتل أحد وليس أنا الذي يقرر شيئا بهذا الخصوص وإنما المحاكم المختصة".

وضمن الممارسة السياسية أيضا تبنت الصحف باهتمام متفاوت خطاب الفصائل والأحزاب السياسية المعارضة التي رفضت وأدانت اعتقال عبد الستار، إذ نشرت معا بيانات للفصائل تحت عناوين (الشعبية تدين اعتقال الأكاديمي عبد الستار قاسم وتطالب بإطلاق سراحه، الجهاد تطالب بالافراج عن الدكتور عبد الستار قاسم، كتلة حماس البرلمانية تدين اعتقال البروفيسور قاسم، الفصائل تستنكر اعتقال قاسم وتطالب بالافراج عنه) وجميع البيانات أبرزت الصفة الأكاديمية(الدكتور– البروفيسور) لعبد الستار قاسم، لكن تبني وطن ودنيا

الوطن للأنباء للقضية كان ضعيفًا فوطن للأنباء نشرت بيانًا واحدًا بعنوان(المبادرة تطالب بالإفراج الفوري عن عبد الستار قاسم) ووطن للأنباء نشرت (حزب الشعب الفلسطيني يدعو للإفراج د. عبد الستار قاسم)، بالتالي فإن معا كانت منصة متنوعة وتعددية لخطاب المعارضة التي رفضت اعتقال عبد الستار قاسم ودعت للإفراج عنه ووجوب احترام حرية الرأي والتعبير ورفض الاعتقال السياسي.

أثبت الخطاب الاعلامي– في إطار رصد قضية عبد الستار قاسم وهي القضية الثانية قيد التحليل أنه كرس لغته وخطابه لمنظومة العلاقات القائمة خلفه؛ إذ أن دنيا الوطن ثبتت على موقفها في مؤازرة السلطة بل وتمثيل خطابها، وهو ما ينبطق مع مقولة أن الخطاب "ليس أداة في يد السلطة ولا انعكاسا لها فقط، بل يشكل سلطة في ذاته" (بغورة، 2000: 142)، ما يتعارض تماما مع الخطاب الديمقراطي، وفيما يتعلق بوطن للأنباء فقد ثبتت على يساريتها المُقوِّضة للسلطة تحت جناح "المانحين أو الممولين"، والذين ينصاعون تحت أداة سلطة خارجية. وبالنسبة لمعا التي ثبتت على بينيتها فيمكن وصفها بأنها الأكثر حيادية بين الصحف الثلاث.

دعوات مؤسساتية

ارتفع صوت المؤسسات الحقوقية عاليًا خلال اعتقال عبد الستار قاسم، ودعت إلى الإفراج العاجل عنه، وكانت وطن للأنباء الصحيفة الأكثر اهتمامًا بتبني الخطاب الحقوقي الرافض لاعتقال عبد الستار، فنشرت في إطار ذلك أربع بينات صادرة عن مؤسسات حقوقية

بعناوين(الحق تطالب باحترام ضمانات المحاكمة العادلة في قضية عبد الستار قاسم، الهيئة المستقلة تطالب بالإفراج الفوري عن عبد الستار قاسم، المجتمع المدني يطالب بالافراج عن البروفسور عبد الستار قاسم، المستقلة تطالب بالإفراج عن الدكتور عبد الستار قاسم)، حيث استندت هذه البيانات إلى "ضرورة احترام حرية الرأي والتعبير وعدم تكميم الأفواه، واحترام الحرية الشخصية واعتبار تقييدها أمرًا استثنائيًا كما جاء في المادة 11 واحترام القانون الاساسي الفلسطيني، وعدم الاحتجاز إلا في نطاق الحدود الضيقة وفقا لمذكرات قضائية، وبيان تفاصيل الحق في محاكمة عادلة وتفاصيل المادة 106 من قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2001.2، والمعايير الدولية الخاصة بتطبيق المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والملزم للسلطة الفلسطينية".

أما بالنسبة لدنيا الوطن فلم تنشر إلا بيانين اثنين بعناوين (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تطالب بالإفراج عن الدكتور عبد الستار قاسم، المركز يطالب بإطلاق سراح الدكتور عبد الستار قاسم فوراً) فيما لم تنشر معا إلا بيانا واحد وهو بيان الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والذي ذَكَّرَ في الصحف الثلاث بـ "انضمام دولة فلسطين إلى العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يوجب عليها احترام التزاماتها على الصعيدين الوطني والدولي والتي تكفل الحق في حرية الرأي والتعبير، وأنه لا يجوز تقييد هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

وحول شكل المعالجة التي قدمتها الصحف الثلاث للقضية عمومًا فقد اقتصرت على نشر البيانات المنددة والمُستنكرة للاعتقال، ولم تخض في تصريحات عبد الستار أو تفسيرها من وجهة نظر قانونية بحتة كأن توضح إن أخطأ أم أصاب حتى يتكون في وعي الجمهور معرفة حقيقية عن ما يحظره القانون وما يبيحه، بل انزلقت في ممارسة الخطاب كسلطة للمعارضة السياسية، كما أنها لم تتطرق لتصريحات عبد الستار الحقيقية غير المجتزأة رغم أنها موجودة ومتاحة على منصة الفيديو "You Tube"، بل أوغلت في مناقشة تداعيات قضية الاعتقال.

الثقافة في مواجهة السلطة

يقول إدوارد سعيد في وصف أدوار المثقفين والثقافة في مواجهة السلطة السياسية "هم أبناء عصرهم تسوقهم السياسات الجماهيرية، ولا يقدرون على مقاومتها إلا بمنازعة صور السلطة ورواياتها الرسمية، وتبريراتها التي تُروجها وسائل إعلام متزايدة الجبروت عبر توفيرهم عمليات كشف أقنعة أو روايات بديلة، يحاول فيها المفكر قدر استطاعته أن يقول الحقيقة" (سعيد، 1993: 36)، وهذا بالضبط ما حاول مثقفون فلسطينيون أن يقوموا به في مواجهة اعتقال السلطة الفلسطينية لعبد الستار قاسم، إنها مهمة كشف الأقنعة وتقديم روايات بديلة.

وكانت مهمة هؤلاء المثقفين أكثر صعوبة في ظل التحيز في الخطاب الاعلامي لدنيا الوطن عندما تجاهلت دعوة أطلقها الشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي وأثنى عليها الشاعر غسان

زقطان من أجل المطالبة بالإفراج العاجل عن عبد الستار قاسم، في حين التقطتها وطن للأنباء ومعا وعملتا على إبرازها، وفي هذه الدعوات ممارسة ثقافية للخطاب، إذ أن معا ووطن للأنباء تبنت خطاب هذه الجهة الثقافية المعارضة للسلطة الفلسطينية ولاعتقال عبد الستار رغم قسوتها، وأفسحت المجال أمامها من أجل أن يتحدثا بحرية أمام الرأي العام الفلسطيني، إذ سلطت وطن للأنباء الضوء على خطاب البرغوثي والذي جاء فيه "السلطة تعتقل الدكتور عبد الستار قاسم. ألا تكفيكم خطاياكم المتراكمة حتى تزيدوها واحدة؟، هؤلاء(إشارة إلى السلطة الفلسطينية) منعوا كتب إدوارد سعيد ذات يوم وسجنوا صحفيين وضربوا متظاهرين وتشفّوا بأوجاع غزة وأفسدوا الجغرافيا والتاريخ بأوسلو. ما الذي حققوه لشعبهم غير هذا؟".

ومثل البرغوثي في خطابه المناهض لقيام السلطة باعتقال عبد الستار قاسم ما قاله المفكر الأمريكي رايت ميلز "إن الفنان والمثقف المستقلين هما في عداد الشخصيات القليلة الباقية المجهزة لكي تقاوم، ولكي تحارب، تعرض أفكارًا حية إلى قولبة جامدة وبالتالي إلى الموت. ويتضمن الإدراك الحسي الجديد حاليًا القدرة على العمل باستمرار لفضح التعميمات المتحيزة ذات النمط الثابت عن الرؤية والفكر، ولتحطيم هذه التعميمات التي تغرقنا بها وسائل الاتصال الحديثة. ولأن عالمي الفن الجماهيري والفكر الجماهيري هذين يكفيان أكثر فأكثر لتلبية متطلبات السياسة، تصبح السياسة المجال الذي يتحتم فيه تركيز التضامن والجهد الفكري. وإن لم يربط المفكر نفسه ذهنيًا بقمية الصدق في الكفاح السياسي فلن يقدر على نحو مسؤول أن يكون على مستوى التجربة الحية بأكملها" (Mills,1963 , 299)

وأوردت معا خطابًا للشاعر زقطان وهو خطاب مكمل لخطاب البرغوثي ذكر أنه "قبل أي شيء، ودون جدال، ينبغي دعم الحملة كموقف مبدئي ضد الاعتقال السياسي.. والمطالبة بعودة قاسم الى منزله دون ابطاء، هذا لا يعني على الاطلاق عدم ادانتي لدعوة قاسم الغريبة بإعادة العمل بقانون المحاكم الثورية كبديل للنظام القضائي، وتنفيذ أحكام الإعدام بناء عليه بالخونة حسب معايير قاسم، بكل ما تعنيه هذه الدعوة من خطر حقيقي على الحريات العامة ومن بينها حرية عبد الستار نفسه. قد يجلب علي هذا الرأي غضب البعض ولكن الحرية ليست انتقائية هنا"، بالتالي فإن وطن للأنباء ومعا مارستا دورهما في أن تكونا منصة للخطاب الثقافي المناهض للسلطة، وهذا ضروري لدى أي صحيفة حتى تنجح في ممارسة خطاب ديمقراطي تعددي ومتنوع يعكس كافة مكونات المجتمع ومواقفها.

وفي حين لم تنشر وطن للأنباء أي مقال رأي حول القضية، أتاحت دنيا الوطن ومعا للمثقفين وكتاب المقالات المجال للتعبير عن آرائهم فيما يخص اعتقال عبد الستار، علمًا أن كُتاب المقالات كانوا جميعهم من حَمَلَة درجة الدكتوراة؛ إذا نشرت معا مقالا– نقلته دنيا الوطن لاحقا– بعنوان" المنظومة ضد رجل واحد؟" حيث فند الكاتب د. حسن أيوب، خطاب السلطة الوطنية الفلسطينية المقدم للجمهور بغلاف ديني من أجل التحريض على عبد الستار، والاستعانة بوزير الأوقاف وتجيير كاملة المنظومة الفلسطينية السياسية والإعلامية من أجل مواجهة عبد الستار والتحريض عليه حيث انتهى المطاف إلى اعتقاله، ويقول "إن التناقض المرعب بين الواقع المعاش وبين الخطاب الذي يقدم للناس بغلاف ديني هو أبرز

مؤشرات العجز عن مجابهة هذا الواقع من جهة، وعلى محاولة تبرير سلوك لا يمكن تبريره، وهو في هذه الحالة سياسات السلطة الفلسطينية.. ألم يقل وزير الأوقاف إن قُتل سيقتل قتلة الجاهلية بحكم أنه أثار فتنة؟(إشارة لقاسم) ألم تقل المذيعة الفاضلة في تلفزيون فلسطين وهي تقرأ عن ورقة معدة سلفًا إن ما فعله الدكتور قاسم خروج على الإمام حكم الشرع فيه أن يصلب وتقطع أيديه وأرجله من خلاف".

وانتقد عدد كبير من المثقفين الفلسطينيين والعرب البنيات السياسية التسلطية، ورفعوا أصواتهم في مواجهة التكوينات السوسيوثقافية المشرعنة لهيمنة النظام القائم، في سبيل الخروج من الاستبداد، نحو التعددية والديمقراطية.

كما نشرت دنيا الوطن مقالا للدكتور عمر عطية بعنوان "بين المثقف والسلطة.. فلسطين نموذجا" وجه فيه– كجهة ثقافية معارضة– نقدا لاذعًا للسلطة الوطنية الفلسطينية، واعتمد في خطابه على تاريخ المثقف الفلسطيني المناهض للسلطة وسياساتها، مستحضرًا ما قامت به تجاه مؤلفات المثقف المقدسي أدوارد سعيد، إذ قال "إذا كنا نعتقد بأن المثقف هو ضمير الشعب، فمن واجب السلطة أن تحافظ على شيء من الوفاء لا العداء لمثقفها حتى لو ابتعد عنها أو انتقدها!، كان إدوارد سعيد من أكبر المدافعين عن الحق الفلسطيني، وقد وصفه روبرت فيسك بأنه أكثر صوت فعال في الدفاع عن القضية الفلسطينية ومع ذلك فقد جاء يوم مُنِعت فيه كتب إدوارد سعيد من البيع، لا في إسرائيل وإنما في ... فلسطين!".

كما تبنت دنيا الوطن مقالا للقيادي في حماس أحمد يوسف تبنى فيه خطابًا ثقافيًا دافع من خلاله عن عبد الستار، ودعا السلطة الفلسطينية للإفراج عنه كونه قامة أكاديمية فلسطينية، وجاء فيه "من المعيب استهداف هذه القامة الوطنية؛ النضالية والأكاديمية، على خلفية وجهة نظر، في وقت نتغنى فيه بحرية الرأي والتعبير، فيما الكلمة في سياقها الوطني تصبح محرمة وعاقبتها القتل أحيانًا أو الاعتقال!"

قضية إيهاب الجريري وصوت الإعلام

القضية

في الخامس عشر من شباط 2016 أصدرت النيابة العامة في محافظة رام الله بالضفة الغربية قرارًا بتوقيف الصحفي مدير إذاعة " FM24" إيهاب الجريري على ذمة التحقيق، وذلك على خلفية دعوى رفعتها ضده مصففة شعر "كوافيرة" في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني الرسمي، حيث اتهمت الكوافيرة الجريري بأنه ارتكب بحقها جرائم "ذم وقدح وتشهير" بعد سلسلة حلقات إذاعية تناول فيها الجريري بالنقد تقاضي الكوافيرة مبلغ 12 ألف دولار شهريًا على عملها، وهو مبلغ يعتبر مرتفعًا جدًا مقارنة بمستوى الأجور في فلسطين وفي المؤسسات الفلسطينية الرسمية العامة.

وتراجعت النيابة العامة عن قرارها بتوقيف الصحفي الجريري في نفس اليوم. وقال محامي نقابة الصحفيين الفلسطينيين علاء فريجات إن الحكومة ونقابة الصحفيين تدخلت من أجل تحويل الملف من النيابة العامة إلى المحكمة التي قررت بدورها الإفراج عن الجريري، مقابل كفالة شخصية بقيمة ثلاثة آلاف دينار أردني، رغم أن الجريري نفى تشهيره بالموظفة، حيث كتب: "لم تكن هذه السيدة قضيتي ولا مشكلتي لا من قريب ولا من بعيد، لم أشهر بها باي شكل، قضيتي دائما وأبدًا الدفاع عن مصالح الناس وليس ضدهم، بما في ذلك وقف هدر المال العام".

الإعلام اللاإعلامي

لم تحظ قضية الصحفي الجريري بتغطية إعلامية كبيرة بالرغم من أهميتها على الصعيد المحلي الفلسطيني؛ إذ لم يتجاوز مجموع المواد التي تناولتها الصحف الثلاث حول القضية خمس مواد، مادتان لمعا ومثلهما لوطن للأنباء ومقال رأي لرئيس تحرير دنيا الوطن؛ ذلك أن قراري النيابة العامة بتوقيف الجريري وإلإفراج عنه صدرا في نفس اليوم، لكن القضية أعادت إلى الواجهة نقاشًا قديما حول المعيقات والعراقيل التي تفرضها القوانين والتشريعات الفلسطينية على حرية العمل الصحفي والرقابة على الشأن العام، ووجوب الموازنة في كل الحالات بين حقي الحصول على المعلومات وحق الأشخاص في سمعة طيبة. يبدو أن الخطاب في ظاهره شيء بسيط، لكن أشكال المنع التي تلحقه تكشف باكرًا وبسرعة عن ارتباطه بالرغبة والسلطة. (فوكو، 2012)

تابعت وطن للأنباء مجريات قضية الصحفي الجريري باهتمام نسبي مقارنة مع دنيا الوطن ومعا، حيث أعدت تقريرا مكتوبًا شمل مقابلتين مع الصحفي الجريري ومحامي نقابة الصحفيين، فيما كتبت رئاسة تحرير دنيا الوطن مقالاً انتقدت فيه التضييق على حرية العمل الصحفي، أما معا فاكتفت بنشر بيان المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" الذي جاء تحت عنوان "مدى": توقيف الجريري محاولة أخرى لإسكات الصحافة.

وتبنت وطن للأنباء خطابًا حقوقيًا معارضًا لتوقيف الصحفي الجريري وإخضاعه للتحقيقي، إذ سعت في تقريرها إلى تبني الخطاب الرافض لاعتقال الصحفيين أو توقيفهم على خلفية

قيامهم بعملهم لما لذلك من مخاطر كبيرة على أدوار الصحافة وحق المواطن في المعرفة والرقابة، وذكرت في التقرير أن "الصحفيون بحاجة الى قانون حديث يلبي متطلبات العمل الصحفي ويحدد علاقة الصحفيين بالافراد والدولة، وفي ظل عدم وجود هذا القانون وغياب نظام داخلي لنقابة الصحفيين لحمايتهم ستبقى المشكلة قائمة لأن جوهرها هو الفراغ القانوني".

وفي الإطار القانوني الحقوقي أتاحت وطن للأنباء الفرصة للجريري من أجل الحديث عن قضيته التي تمثل قطاعًا كبيرًا من شكاوى الصحفيين، ونقلت عنه" "كان قرار النيابة العامة بتوقيفي 24 ساعة به نوع من الظلم بحقي، لكن قرار المحكمة يدل علىً ن هناك توجهًا واضحًا لان يكون القضاء سيد نفسه ولذلك تم الافراج عني اليوم، قضيتي كعشرات القضايا ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير، وحق الصحفيين في انتقاد ما نعتقد أنه أمور عامة في الصالح العام ، وهي جزء من قضايا ملاحقة الصحفيين".

كما نشرت وطن للأنباء ومعا بيانا لمركز "مدى" تبنى أيضا خطابًا حقوقيًا تجاه توقيف الجريري، وعزز موقف الصحفيين أمام القضاء، وكذلك أكد ضمنيًا على مطالبهم المُحقَة بضرورة إجراء تعديلات على القوانين الفلسطينية التي ينسب لها تعطيل حرية العمل الصحفي، وجاء في البيان: "قرار توقيف الصحافي ايهاب الجريري، الذي تم التراجع عنه بعد صدوره، يعتبر مسًا بحرية التعبير، واستجواب أي صحافي او استكمال استجوابه ارتباطًا بعمله الصحفي او بشكاوى تتصل بذلك، لا يبرر بحال من الأحوال احتجازه لفترات مختلفة،

حيث إن ذلك الاحتجاز ينطوي على عقاب ومحاولة لتخويف الصحافيين وتكبيل الحريات الاعلامية".

واستكملت معا مسيرة الخطاب القانوني الحقوقي التي بدأتها وطن للأنباء، ونشرت "توصية صدرت عن مؤسسات حقوقية وإعلامية وصحفيين بضرورة صدور قرار من الرئيس محمود عباس يمنع بموجبه توقيف الصحافيين ارتباطًا بعملهم الاعلامي، كونه يتم استخدام ذلك كإجراء عقابي، كما يتضح من سلسلة من الحالات والحوادث التي تم فيها ايقاف صحافيين لفترات متباينة دون أن تتم إدانتهم من قبل المحاكم الفلسطينية بعد عمليات توقيفهم، والتي كان آخرها توقيف الجريري.

كما عززت دنيا الوطن الخطاب الحقوقي القانوني حينما كتب رئيس التحرير مقالا بعنوان " "الصحفي والكوافيرة" حيث وجه فيه نقدًا واضحًا لاستمرًار "المهزلة في التعامل مع الصحفيين" وللحكومة التي تسيء توزيع الموارد حتى في قضية كوافيرة تعمل في التلفزيون الرسمي الذي "يكتنفه الغموض وبه من شبهات الفساد الكثير"، وتبنت دنيا الوطن خطابًا قانونيًا عميقًا نسبيًا مقارنة بمعا ووطن للأنباء حينما أشارت إلى قانون المطبوعات والنشر كأحد القيود التي تعيق حرية العمل الصحفي في فلسطين والحديث بأي شكل من الأشكال عن الرقابة على المال العام في الصحافة الفلسطينية.

ورغم النجاح النسبي للصحف الثلاث في إطلاق وإسناد خطاب حقوقي غير مكتمل يدعم حرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي ويطالب بها، إلا أنها فشلت في تبني خطاب يتمحور حول حق وسائل الإعلام في ممارسة الرقابة على المؤسسات العامة والسلطات، وإطلاع الجمهور على المعلومات التي تهم الشأن العام، وأي شأن عام أكثر عمومية من التلفزيون الفلسطيني الرسمي، فلم يرد خلال التغطيات حديث معمق حول حق الجمهور في معرفة ما يجري في المؤسسات العامة، كونها شأنًا عامًا ولكل من هو فلسطيني الحق في أن يكن على علم ودراية بها، ومعرفة أوجه صرف المال العام الذي يُجبى من دافعي الضرائب الفلسطينيين، دون أي ابطاء أو عرقلة وتقييد.

بالمجمل لم تكن تغطية الصحف الثلاث (معا، وطن للأنباء، دنيا الوطن) لقضية توقيف الصحفي الجريري متناسبة مع خطورة الحدث على الصحفيين، كما أنها أشارت إلى ضعف وعي الصحفيين بالمعيقات التي تحتويها القوانين والتشريعات الفلسطينية وتعرقل حرية التعبير، وكذلك تقيد دور وسائل الإعلام في الرقابة على المؤسسات العامة، حيث بدا ذلك من خلال التغطية السطحية للقضية، وعدم الحديث بشكل أعمق عن المواد القانونية التي تهدد حرية العمل الصحفي خاصة في قضايا القدح والذم والتحقير (التشهير)، ومدى تعارض هذه القوانين مع التشريعات والقوانين الدولية، هذه القوانين التي لا تعيق فقط أي خطاب إعلامي ديمقراطي، بل تعيق أي خطاب حر يسعى حتى للرقابة على الشأن العام، لينتهي المطاف بأن يمارس الصحفي على نفسه رقابة ذاتية تلقي بدور الصحافة في المجتمع الفلسطيني إلى الهاوية أو تحولها إلى منصة إعلانات تجارية.

على الجانب الآخر تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية مجموعة من الرقابات الاقتصادية والسياسية، حيث سلطة المعلنين التي تبتز إلى حد ما- ولو بشكل غير معلن- الصحف، وتحيدها عن إثارة وتغطية القضايا التي لها علاقة بالمعنين ومؤسساتهم، أما في ما يخص الرقابة السياسية فتبدو أقل حدة رغم تعدد مصادرها؛ نظرا لحالة الفوضة التي تسود هذا الشكل الجديد من الإعلام.

الخاتمة:

اتسمت تغطية الصحف الإلكترونية الثلاث(معا، دنيا الوطن، وطن للأنباء) لعينة الدراسة بأنها متفاوتة إلى حد كبير، وبرز خلال التحليل نمطان من الخطاب من حيث موقعهما من الخطاب الديمقراطي، الأول وهو خطاب ديمقراطي غير مكتمل الأركان، ينجح تارة ويفشل أخرى، والثاني خطاب مناهض لمبادئ الديمقراطية ومعرقل لها ولخطابها، وهو ما أفرز بالمجمل خطابًا إعلاميًا مشتتًا.

ففي قضية المعلمين والحكومة اجتهدت صحيفة معا خلال تغطيتها في أن تكون منصة لخطاب كافة الأطراف (المعلمين، الحكومة، المؤسسات الحقوقية)، كما نجحت في إبراز الخطاب الحقوقي والقانوني للمؤسسات الحقوقية من خلال التأكيد على حقوق المعلمين التي كفلتها القوانين والتشريعات المحلية والدولية، ورفض اعتقالهم على خلفية مطالب نقابية، ما يعني إثراء خطابها بعناصر من مبادئ الديمقراطية، لكنها تعثرت وترددت كثيرًا حينما تعلق الأمر بالجانب السياسي من الخطاب، وكانت حذرة جدًا خاصة على ضوء الاتهامات التي وُجِهَت للمعلمين بأنهم مدفوعين من حركة حماس لإثارة الفوضى في الضفة. أما وطن للأنباء فقد أعلنت منذ اللحظة الأولى ومن خلال نمط تغطيتها غير التعددي واللامتنوع انحيازها الكامل للمعلمين وتبني خطابهم بشكل كامل على حساب تغييب خطاب الحكومة، وعلى النقيض من صحيفة وطن للأنباء كانت دنيا الوطن التي غيّبت بشكل شبه كامل خطاب المعلمين وتبنت خطاب الحكومة والسلطة، وهاجمت المعلمين وحرضت عليهم الرأي

العام، وهو ما يخالف مبادئ العمل الصحفي والدور المنوط بوسائل الإعلام والحد الأدنى من المهنية حتى تمثل منصة للخطاب الديمقراطي التعددي الحر غير المنحاز.

وفي قضية اعتقال الأمن الفلسطيني لعبد الستار قاسم، برزت ثلاثة أشكال من ممارسات الخطاب، الأولى وهي ثقافية بترويج مبادرت أطلقها مثقفون معارضون لاعتقال قاسم، والممارسة الثانية سياسية بتبني خطاب جهات سياسية معارضة ومؤيدة للسلطة، والثالثة ممارسة حقوقية بتبني خطاب المؤسسات الحقوقية التي رفضت اعتقال قاسم بالاستناد إلى وجوب احترام حقوق الإنسان وعدم جواز انتهاكها، ففي الوقت الذي لم تهتم فيه دنيا الوطن بمتابعة القضية أفسحت المجال أمام خطاب مناهض لاعتقال عبد الستار تبناه كتاب رأي ومقالات وسياسيون، أما وطن للأنباء فتميزت تغطيتها بتغييب خطاب الحكومة والانحياز لقاسم، وهو دور المعارض للسلطة، ولتقوية خطابها اهتمت أيضًا بخطاب المؤسسات الحقوقية والفصائل التي رفضت اعتقال قاسم ودعت إلى الإفراج العاجل عنه، إلى جانب تبني مبادرة للشاعرين البرغوثي وزقطان من أجل الإفراج عن قاسم، لكن معا مثلت منصة تعددية متنوعة ومتوازنة، اشتملت روايتها على خطاب كل من الحكومة وقاسم والمثقفين والأحزاب والفصائل والمؤسسات الحقوقية التي طالبت بالإفراج عنه، ما يعني أنها تفوقت على خطاب دنيا الوطن ووطن للأنباء، ومثلت الى حد بعيد منصة للخطاب الديمقراطي.

وأخيرا؛ جددت قضية توقيف النيابة العامة للصحفي الجريري النقاش حول المعيقات والعراقيل التي تفرضها القوانين والتشريعات الفلسطينية على العمل الصحفي، ووجوب الموازنة بين حقي الحصول على المعلومات وحق الأشخاص في سُمعة طيبة، إلا أن تغطية الصحف

الثلاث للقضية لم ترق إلى مستوى أهميتها الفعلية بالنسبة لظروف عمل الصحفيين، رغم أنها نجحت في إثارة قضية العراقيل القانونية أمام الصحافة، لكن خطاب الصحف كان سطحيًا وأقرب إلى التضامن بين أبناء المهنة الواحدة من كونه دعوة جادة وفاعلة لتعديل القوانين التي تعيق حرية العمل الصحفي، لتوفير الظروف الحاضنة للخطاب الإعلامي الحر والديمقراطي.

على الجانب الآخر تواجه الصحافة الإلكترونية الفلسطينية مجموعة من الرقابات الاقتصادية والسياسية، حيث سلطة المعلنين التي تبتز إلى حد ما- ولو بشكل غير معلن- الصحف، وتحيدها عن إثارة وتغطية القضايا التي لها علاقة بالمعلنين ومؤسساتهم، أما في ما يخص الرقابة السياسية فتبدو أقل حدة رغم تعدد مصادرها، فالصحافة الإلكترونية لا تخضع لنفس القيود التي تخضعا لها الصحافة المطبوعة بشكل كامل، نظرا لعدم وجود قانون مختص ينظمها ولحالة الفوضى السائدة فيها، لكن هذا لا يعني انها متحررة تماما من الرقابة السياسية، ولا حتى القانونية، فكثيرا ما تعالج "جرائم النشر" في الصحافة الإلكترونية وفقا للقوانين التي تخص المطبوعات.

وحسب تحليل نتائج مؤشرات الخطاب الديمقراطي في عينة الدراسة فإن هناك رضى نسبًيا عن المحتوى الذي تقدمه الصحف الثلاث، لكن هناك من يعتقد أن محتوياتها وما تبثه غير كافٍ لتمثيل كافة فئات المجتمع، كما أن المرأة الصحفية ليست ممثلة في مواقع صنع القرار إلى الحد الذي يتناسب مع أهمية دورها ودلالاته الخاصة بموقعها في مؤسسة إعلامية ينتظر

منها المساهمة في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ويظهر أيضا أن الصحفيين يعتقدون أن مبدأ الكفاءة والمهارة في العمل لا يحتل الأهيمة الأولى في شروط التوظيف في الصحف، وأن هناك اعتبارات اجتماعية وسياسية تسبقه على سلم الشروط، وأن الصحف الإلكترونية الممثلة في عينة الدراسة لا تمتلك أي أدوات للتنظيم الذاتي أو إظهارها للجمهور، بل يترك الأمر غالبًا إما لرئيس التحرير أو للمحررين ليقرروا ما يريدون.

ورغم الآليات الكثيرة التي توفرها الصحافة الإلكترونية من أجل التواصل مع الجمهور، وصولًا إلى إشراكه في صنع الرسالة الإعلامية، إلا أن الصحف الثلاث لا تستغلها وتعتمد على وسائل تقليدية كالبريد الإلكتروني والهاتف، وتتجاهل تعليقات الجمهور على أدائها خاصة على شبكات التواصل الاجتماعية التابعة لها، وهو مؤشر سلبي على عدم استغلال ميزة "التفاعلية" التي توفرها الصحافة الإلكترونية، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على ثقة وتعويل الجمهور الفلسطيني على الصحف.

كما أن هناك حاجة ملحة لتعزيز التنوع في المحتوى الإعلامي للصحف بشكل يعكس كافة مكونات المجتمع، وخلق توازن بين تواجد الصحفيات والصحفيين في مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية، وأن تولي الصحف أهمية أكبر لرأي الجمهور حول أدائها. وأن على السلطات الفلسطينية أن تكون أكثر وعيا لدور الإعلام وأن توفر الحماية للصحفيين دون إغفال القوانين التي تضيق على حرية الحمل الصحفي.

لقد وصلت هذه الدراسة وعلى أساس المنهج النقدي لتحليل الخطاب إلى نتائج مهمة بشأن مسألة الخطاب الديمقراطي في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، وفرصة هذا الشكل الجديد من الصحافة في أن تشكل منصة للخطاب الديمقراطي في فلسطين، ولعلها بذلك سدت جزءا ولو يسيرا من الفراغ في المكتبة الفلسطينية والعربية حول هذه الموضوع، وهذا يعني أنه ما زالت هناك حاجة للبحث بشكل أعمق في أسئلة أخرى حول الإشكالية، كتناول جوانب سياسية اقتصادية ثقافية أخرى، خاصة الاستقلالية، التبعية المالية، الملكية، الموقع الجغرافي، والثقافة المحلية وغيرها.

وإذ أدعو الدارسين إلى مواصلة البحث في هذا الحقل على أساس المنهج النقدي لتحليل الخطاب؛ كونه الأكثر قدرة على توفير الإجابات على أسئلة هذا النوع من الدراسات، إلا أن الوقت المحدود والمساحة المحدودة في إعداد أطروحة "الماجستير" غير كافية للوصول إلى نتائج شاملة، ما يفتح الباب أمام كل الباحثين للاستمرار في إعداد الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة في المستقبل القريب، مع الاستفادة مما وفرته هذه الدراسة من نتائج.

المصادر والمراجع:

- *"الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في أرقام"* مجلة مدى الإعلام، عدد 3: 23.
- أبو الحسن، وائل مصطفى. 2008. "أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد الإنحلال المعياري قراءة سيكولوجية" مجلة المستقبل العربي 31، عدد 351: 56-69.

- الإعلام الجديد وعملية التغيير الإجتماعي والسياسي في العالم العربي. 2006. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.
- البدارني، فاضل محمد. 2011. *الإعلام صناعة العقول*. بيروت: منتدى المعارف.
- البرغوثي، بلال. 2009. *الحق في الحصول على المعلومات وواقعه في فلسطين*. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمبة والحريات الإعلامية.
- برهومة، عيسى. 2007. "تمثلات اللغة في الخطاب السياسي". مجلة عالم الفكر، عدد 36.
- بسيوني، حمادة. 2013. *حرية الإعلام والتحول الديمقراطي في مصر*. القاهرة: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- بشارة، عزمي. 2010. *الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، عزمي. 2012. المجتمع المدني : دراسة نقدية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
- بغورة، الزواوي. 2000. مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- بلقيز، عبد الإله. 2013. *الإعلام وتشكيل الرأي العام والقيم*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- توام، رشاد. 2011. *التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين*. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.
- جريدة الأيام: *"أمريكا تعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة في شبكة المعلومات"*، العدد 1528، فلسطين، 2000/3/24.
- حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 1994.
- حمدان، منتصر. 2012. *دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الإنقسام فضائيتا فلسطين والأقصى نموذجا*. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.
- الحميري، عبد الواسع. 2008. الخطاب والنّص: المفهوم العلاقة– السّلطة بيروت: المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنشر (مجد).
- خليفة، محمود. 2015. *الإعلام الفلسطيني النشأة والتطور*. رام الله: وزارة الإعلام.
- دال، روبرت. 2014. عن الديمقراطية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- الزبيدي، منذر صالح جاسم. 2013. *دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- سعيد، إدوارد. 1993. صور المثقف. بيروت: دار النهار للنشر.
- سليمان، زيد منير. 2009. *الصحافة الإلكترونية*. عمان: دار اسامة للطباعة والنشر.
- الصالح، نبيل. 1999. *الإعلام والديمقراطية*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- صحيفة دنيا الوطن، عند دنيا الوطن. تمت الزيارة 20-05-2016:

http://www.alwatanvoice.com/about

- العاروري، ماجد. 2014. *حرية الصحافة في التشريعات الفلسطينية*. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.
- عاشور، انشراح. 1995."*الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة.*" مجلة صامد الاقتصادي 17، عدد 102: 63-84.
- أبو عامود، محمد سعد. 2008. *الإعلام والسياسة في عالم جديد*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد الباقي، عيسى. 2009. *الصحافة والإصلاح السياسي دراسة في تحليل الخطاب*. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- عبد الله، عبد الرحيم. 2008. "الإصلاح المؤسسي كمدخل لتطوير الإعلام الفلسطيني" المؤسسة الإعلامية الفلسطينية: العائق الأكبر أمام حرية الإعلام. *مجلة تسامح*، ع 20.
- عبد الواجد أمين، رضا. 2007. *الصحافة الإلكترونية*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- أبو عرجة، تيسير أحمد. 2013. *وسائل الإعلام: أدوت تعبير وتغيير*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- أبو عرقوب، محمد. 2014. *تقييم تطور الإعلام في فلسطين استنادا إلى منظمة اليونسكو*. رام الله: مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت.
- أبو عياش، حافظ. 2008. "دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي بالضفة الغربية (جريدة القدس نموذجا: 2004–2007). نابلس: جامعة النجاح.
- عمر حسنين، الشفيع. 2011. *الصحافة الإلكترونية والخصائص والإنعكاسات*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- عنعان، علي عبد الفتاح. 2014. *نظريات الاتصال والإعلام الحديث*. عمان: دار الأيام.
- غارنهام، نيكولاس. 2014. "وسائط الإعلام والمجال العام." *مجلة دراسات في الديمقراطية ووسائط الإعلام*، عدد 37: 74– 109.
- الفطافطة، محمود.2010. *تأثير الإنتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين*. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.
- فوزي الخضر، محمد. 2012. *القضاء والإعلام حرية التعبير بين النظرية والتطبيق*. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.
- الفيصل، عبد الأمير مويت. 2006. *الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي*. عان: دار الشروق.
- القصبي، عبد الغفار رشاد. 2007. *الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي*. القاهرة: جامعة القاهرة.

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا، الصحافة في مرحلة السلطة الوطنية. تمت الزيارة في 08–05–2016:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2474

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا، واقع الشباب في فلسطين. تمت الزيارة في 15–05–2016: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3203

- منصور، أشرف. 2005. "نظرية هابرماس في المجال العام". *مجلة تسامح*، العدد 7.

- هابرماس، يورغن. 2014. "المجال العام." *مجلة دراسات في الديمقراطية ووسائط الإعلام*، 37: 64–70.

- هانتنجتون، صامويل. 1993. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في القرن العشرين. القاهرة: دار سعاد الصباح.

- وكالة معا الإخبارية، حول الموقع. تمت الزيارة 20–05–2016:

http://www.maannews.net/About.aspx

- وكالة وطن المستقلة للأنباء، عن وطن: تمت الزيارة 20–05–2016:

http://www.wattan.tv/about–wattannews

- يعقوب، يهوشع. 1983. تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الإنتداب البريطاني على فلسطين. القدس: الجامعة العبرية.

- ---. تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الإنتداب البريطاني على فلسطين. القدس: الجامعة العبرية.

- ---. تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني. القدس: المعارف.
- فوكو، ميشيل. 1984. نظام الخطاب. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.
- ---. 2012. نظام الخطاب. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.
- ---. 2008. جينالوجيا المعرفة. دار توبقال للنشر: المغرب.

- Alexander, Anne, and Miriyam Aouragh. 2014. Egypt's unfinished revolution: the role of the media revisited. London: university of leading the way Westminster, Access in international journal of communication.
- Diamond, larry and juan j. linz and seymour martin lipset. 1990. Politics In Developing Countries: Comparing Experiences With Democracy. Boulder: L. rienner Publishers.
- Harper, Christopher J. 2014. 25 TV: A Case Study of the Media During the Egyptian Uprising. Philadelphia:Temple University.
- Hofheinz, Albrecht (2005), The Internet in the Arab World: Playground for Political Liberalization, IPG 3/2005.
- http://www.fes.de/ipg/IPG3_2005/07HOFHEINZ.PDF
- https://philosophynow.org/issues/107/The_Heterotopia_of_Facebook
- Mills, C. Wright. 1963. Power, Politics and People: The Collected Essays of C. Wright Mills.USA: Oxford University Press.
- Rymarczuk, Robin. 2015. The Heterotopia of Facebook.
- Schumpeter, Joseph. 1947. Capitalisim, socialism and democracy.

- Transition from Authoritarian rule: Tentative conclusion about uncertain democracy.(1986) BaltimoreL The Johns Hopkins university.
- مقابلة مع: محمد ابو عرقوب، صحفي وباحث اكاديمي في الشأن الإعلامي الفلسطيني. عبر بريد إلكتروني. 24-05-2016.
- مقابلة مع: حسام عز الدين، صحفي ورئيس لجنة اخلاقيات المهنة في نقابة الصحفيين. وكالة الانباء الفرنسية. 24-05-2016.
- مقابلة مع: أنس هلال، صحفي فلسطيني. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني.
- مقابلة مع: محمد رجوب. صحفي فلسطيني. (13-11-2016)
- مقابلة مع: خليل جاد الله. صحفي فلسطيني (05-11-2016)
- مقابلة مع: منتصر حمدان. منسق برنامج سلامة الصحفيين في نقابة الصحفيين الفلسطينين. (22-10-2016)